جمهوريّـــــــــــة العـــــــراق
وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة بابـــــــــــــــــــــل
كليّة التّربية للـعلوم الإنسانيّـــــــة

الاعْتِرَاضُ وَالانْفِصَالُ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيّ

أُطروحة دكتوراه قدّمَها:

أحمد عليّ حيّاويّ

إلى مجلس كليّة التّربية للعلوم الإنسانيّة / جامعة بابل، وهي من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها.

بإشراف:

أ.د. هَاشِم جَعْفَر حُسَيْن الموسويّ

1445هـ 2023 م

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Babylon

College of Education for Human Sciences

Objection and Separation in the Grammar Lesson

:PhD dissertation submitted by

Ahmed Ali Hayawi

To the Council of the College of Education for Human Sciences / University of Babylon, which is one of the requirements

Obtaining a PhD in Philosophy in Arabic Language and Literature

:Supervised by

The professor.Dr. Hashim Jaafar Hussein Al-Musawi

1445 2023

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ٢٦ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي

(طه:25-26-27-28)

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيْمُ

الإهداء

إلى

الجناحينِ اللذينِ استظلُّ بهما ... أبي وأمي

روحي وسندي ... إخوتي

رفيقة دربي وصديقتي ... زوجي

فِلذَة كبدي ... ابنتي ماسة

شكر وتقدير

يطيبُ لي عرفانًا بالإحسان والفضلِ أن أتقدمَ بالشكر الكبير لأستاذي الجليل، الأستاذ الدكتور (هاشم جعفر حسين الموسوي) لِما منحني من وقته، وعلمه، وتوجيهاته الكثيرة السديدة، ومتابعته مدة الدراسة، وتتبعه فصول الأطروحة جميعها، أدعو له أنْ يمُنَّ اللهُ عليه بمزيد من الإبداع والصحة والعافية ويرزقه راحة البال والعمر المديد.

والشكر والامتنان لأساتذتي جميعًا في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، لِما منحوني من علمهم ووقتهم وجهدهم، أسأل الله تعالى لهم التوفيق والصحة والعافية، والنجاح والإبداع.

والشكر لكلِّ مَنْ مدّ يد العون بالكلمة والجهد من أجل تذليل صعوبات البحث، والحمد لله رب العالمين.

الباحث

إقرار المشرف ورئيس القسم

أشهد بأنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ ((**الاعْتِرَاض والانْفِصَال فِي الدَّرْسِ النَّحْويّ**)) التي تقدّم بها الطالب (**أحمد عليّ حيّاويّ**) قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربيّة ، كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة ، جامعة بابل ؛ لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربيّة وآدابها .

المشرف

الإمضاء :

الاسم : أ.د هاشم جعفر حسين الموسوي

التاريخ : / 8 / 2023م .

بناءً على التوصيات المتوفرة ، أرشّح هذه الأطروحة للمناقشة .

رئيس قسم اللغة العربيّة

الإمضاء :

الاسم : أ.م.د. حمزة خضير افندي القريشي

التاريخ : /8 / 2023م.

Abstract

The method of objection and separation is one of the important methods used by linguists, grammarians, jurists, and interpreters to present their scientific material. It is an argumentative method that the scholar, or more specifically the linguist, resorts to when there is an important controversial about which the scholars have different opinions. This method is similar to Al- Fanqalla method which begins with (if you say.... I say), or (if you said... I say), or (if it is said ... I say). Equally, the method of objection and separation is from (objection...separation), (he objected ...he separated), or (he objects .... he separates), or (he objected ... he answered), or (objection… answer). The method of objection and separation has several purposes in the grammatical lesson, including the grammatical ruling. That is, the scholar uses that method to categorize a grammatical rule or a grammatical determination. Moreover, it is used in the reasoning, the explanation, the justification and the analysis of the grammatical ruling of a specific issue.

المقدمة:

الحمدُ للهِ الذي أسْبَغَ وأَنْعَمَ، والشّكرُ له على نَعْمَائهِ التي بها أَجادَ وأكرَمَ، أحْمَدُهُ كُلَّ الحمدِ، وأتوكّلُ عليه كُلَّ التوكُّلِ، والصلاةُ والسلامُ على النّبِيّ الأكْرَمِ، الهَادِي الأَحْمَدِ، وآله الغُرِّ المَيامِينِ وأَصْحَابِهِ المُنْتَجَبِيْنَ وبعدُ:

فإنّ الباحثَ في التراث النَّحوي قد يلمحُ أساليبَ مميّزةً عند النحويين في عرض مادة كتبهم، فيعمدُ إلى استقراء عباراتٍ تتكررُ في أسلوبهم تكشفُ عن مزيّةٍ ما في تأليفهم، من ذلك تكرارُ عبارةِ (فإنْ قلتَ ، قلتُ)، أو ما سُمِّي عند الدارسين بـ(الفنقلة)، وإنما يركنُ المؤلفون إلى مثله لتحقيق أغراضٍ مقصودةٍ عندهم يسعون بها إلى أداء المادة النحوية بأساليبَ تعليميةٍ ينتفعُ بها الدارسون، وينبهون بها على إشكالاتٍ نحويةٍ قد تردُ على أذهانهم، وإجاباتٍ عن هذه الإشكالات، تَستقري الاحتمالات جميعها، وتُفري الشكوكَ والظنون.

وموضوعُ دراستي يشتملُ على أسلوبٍ من أساليب أداء المادة النحوية إلى المتلقين، بوسيلةٍ تعتمدُ على أسلوبٍ في العرض، مفادُه: اعتراضُ النَّحوي على رأيٍ له ثم انفصالُه عن اعتراضه، وتصحيحُ أدلّةِ الرأي الذي قال به، أو اعتراضُ النَّحوي على رأي نحويٍ آخرَ ثم انفصالُه عن الاعتراض، أو اعتراضُ النَّحوي على رأيٍ لغيره، ثم انفصالُ نحويٍ آخرَ عن ذلك الاعتراض.

ومن الجدير بالذكر أنّ الاعتراض والانفصال وسيلةٌ في الاحتجاج يلجأُ إليها المؤلِّفُ لتحقيق أغراضٍ متعددةٍ، سيحاول الباحثُ الكشفَ عنها في أثناء دراسته.

وبعد التداولِ مع الأُستاذ المشرف(الأُستاذ الدكتور هاشم جعفر حسين) الذي اقترح عليَّ هذا الموضوع، ومراجعةِ لجنةِ إقرارِ الموضوعات في قسم اللغة العربية، أُقِرّ عنوانُ الأطروحة بـ (الاعتراض والانفصال في الدرس النحوي).

وبحسبِ المادةِ التي استقراها الباحثُ ضمن المطالب المذكورة، قيّدَ خطةً لدراسة الموضوع، ضمّتْ مقدمةً وتمهيدًا بعنوان(مفهوم الاعتراض والانفصال، وطرائقُهُ، ومواضعُهُ)، دَرَسَ فيه: معنى الاعتراض لغةً وربطه بالمعنى الاصطلاحي، وحَاوَلَ تقييد معنى الاعتراض المُراد في الدراسة. ثم بيان معنى الانفصال في اللغة، وتحديد معناه الاصطلاحي الذي قيّدَ به الباحثُ موضوعَ دراسته. ثم الكشف عن أساليب النحويين في الاعتراض والانفصال، والمواضع التي ورد فيها الاعتراض والانفصال في الدرس النحوي.

وضمّ الفصل الأول: أغراض الاعتراض والانفصال، وقد درسها الباحث في ثلاثة مطالب، أولها: تقرير الحكم النحوي، وثانيها: تعليل الحكم النحوي، وثالثها: تحليل الحكم

النحوي. واختصّ الفصل الثاني: بدراسة اعتراض النَّحوي على رأيه، ثم انفصاله عن اعتراضه، وضمّ مجموعة من المسائل النحوية المتفرقة في الدرس النَّحوي.

واشتمل الفصل الثالث: على دراسة اعتراض النَّحوي على غيره وانفصاله عن الاعتراض. وقد طبّق الباحثُ هذا العنوان على طائفةٍ من المسائلِ النحويّةِ المتفرقةِ في الكتب النَّحوية.

أمّا المنهجُ الذي اتّبعه في إعداد الدراسة، فقام على وصف المادة باستقراءِ آراءِ النحويين المتعلقة بالاعتراض والانفصال في مجموعة من الكتب النحوية التي عُنِيَتْ بهذا الأسلوب في الأداء النحوي، وأهمها: شرح كتاب سيبويه للرماني (384ه) ، وشرح المفصل لابن يعيش (643ه) ، وشرح للمقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين(645ه)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع(688ه) ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي(745ه) ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي(790ه).

ثم تحليل المادة المدروسة بالاعتماد على مباني النَّحويين في المسائل التطبيقية للدراسة، وما قيلَ فيها من آراء متعددة، ومفاتشة هذه الأقوال، واستخلاص النتائج على وَفْقِ ذلك.

ولا يسعني هنا إلّا أنْ أتقدمَ بالشكر الجزيل والعرفانِ الجميل إلى أستاذي الجليل المشرف، الأُستاذ الدكتور(هاشم جعفر حسين الموسوي)، لِجهدِه المميَّز في الإشراف العلمي الدقيق على مراحل إنجاز الأُطروحة، ثم متابعتها وتقويمها بعد إنجاز طباعتها. فأسأل الله له التوفيق الدائم والمنزلة الرفيعة.

والشكر موصول إلى أساتذتي في الدراسة الأولية والدراسات العليا ، على ما قدموه من علمٍ جَمٍّ، ونصائحَ وإرشاداتٍ سديدةٍ.

وشكري وامتناني إلى رئيس قسم اللغة العربية وعمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية لتسهيل مهمة الأمور الإدارية المتعلقة بإنجاز الدراسة.

أسألُ الله النجاحَ فيما وقع عليه الاختيارُ في الدراسة، وأسأله التوفيق فيما كتبتُ، فإنْ أَصَبْتُ فله الفضلُ والحمدُ، وإنْ كان غير ذلك فهذا جُهدُ غيرِ الكاملِ، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

الباحث

نشأَ الاعتراضُ من مخالفة السابق للاحق في الرأيّ أو النقلِ أو النسبةِ أو الاستدلال[1] وتُسجّلُ الكتبُ دأبَ النحويين على الاعتراض فيما بينهم على آرائهم النحوية، فلا نجدُ مسألةً نحويّةً واحدةً إلا وقد اعْترضَ عليها نحويٌّ آخر أو جماعةٌ من النحويين، وأسبابُ اختلاف النحويين واعتراضهم فيما بينهم أسبابٌ علميةٌ متعلقةٌ بمادةِ اللغةِ وأدلتِها الأصليةِ والفرعية.[2]

والاعتراضُ وسيلةٌ من وسائل إثراء الجهد النحوي في المادة والفكر، وله تأثيرٌ واضحٌ وجليّ ذلك أنّ مسائل النحو أصبحت أكثر استقرارًا في الأذهان، فضلًا عن كونه يستنفرُ العقلَ ويشحذُ الهممَ ويُظهِرُ مكنةَ النحويّ وقدرتهِ العقلية والعلمية. وسنتناول مفهوم الاعتراض والانفصال في اللغة والاصطلاح وما ورد فيهما من معانٍ:

أولاً: الاعتراض لغةً واصطلاحًا

(أ) الاعتراض لغةً

الاعتراضُ مصدرٌ قياسيٌّ للفعل الخماسي (اعترضَ) المزيد بحرفين على زنةِ (افْتَعَلَ)، وجذره اللغويّ من الفعل الثلاثي (عَرَضَ)[3]، وله عدّة معانٍ في المعجمات اللغويّة سأرتبها بحسب الترتيب الألفبائي:

1- الإنكار: يأتي الاعتراض بمعنى الإنكار، جاء في المعجم الوسيط :((ويُقال : اعتَرَضَ دُونَه : حالَ ، واعتَرَضَ لَه : مَنَعَه ، واعتَرَضَ عَلَيه : أَنكَر قَولَه أو فِعلَه)).[4]

2- التكلُّف: جاء الاعتراض بمعنى (**التكلُّف**)، قال ابن منظور(ت711ه):((اعتَرَضَ الشيءَ: تَكَلَّفَه)).[5]

3- الحيلولة: يأتي الاعتراض بمعنى الحيلولة، قال الفارابيّ(ت350ه):((اعترضَ الشيءَ دون الشيء أي: حالَ دونه))،[1]ونقل هذا المعنى الجوهري(ت393ه).[2]

1() ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهادته: 20.
2() ينظر: المصدر نفسه:21.
3() ينظر: العين: (باب العين والضاد والراء) 272/1، وجمهرة اللغة: (رضع) 748/2، وتهذيب اللغة: باب(العين والضاد والراء) 293/1، والصحاح: (عرض) 1084/3، ومقاييس اللغة: (عرض)272/4، والقاموس المحيط:(عرض) 646.
(1) المعجم الوسيط: (اعترض) 594/2.
(2) لسان لعرب: (عرض)168/7.

4- الدخول في الشيء والوقوع فيه: قال ابن فارس(ت395ه):((اعْتَرَضَ فِي الْأَمْرِ فُلَانٌ، إِذَا أَدْخَلَ نَفْسَهُ فِيهِ. وَعَارَضْتُ فُلَانًا فِي الطَّرِيقِ، وَعَارَضْتُهُ بِالْكِتَابِ، وَاعْتَرَضْتُ أُعْطِي مَنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ. وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ. وَاعْتَرَضَ فُلَانٌ عِرْضَ فُلَانٍ يَقَعُ فِيهِ، أَيْ يَفْعَلُ فِعْلًا يَأْخُذُ عَرْضَ عِرْضِهِ)).[3]

5- عدم الاستقامة: يأتي الاعتراض بمعنى عدم الاستقامة، قال الأزهري(ت370ه): ((ويُقال: اعترَضَ الشَّيء، إذا مَنَعَ ، كالخَشَبَةِ المُعترِضةِ في الطَّريقِ تَمنَعُ السّالِكِين سلُوكَها،... واعتَرَضَ الفَرَسُ فِي رَسَنِه ، إذا لَم يَستَقِم لِقائِدِه)).[4]

6- العَرْضُ: يردُ الاعتراض بمعنى العَرْضِ، ذكر ذلك الأزهريُّ:((اعترضَ الجندُ على قائدهم. واعتَرَضَهم الْقَائِد، إذا عرضَهم وَاحِدًا وَاحِدًا)).[5]

7- **المجانبة والعدول:** يأتي الاعتراض بمعنى المجانبة والعدول، قال الجوهري:((واعترضَ فلانٌ فلانًا ، أي : وقَعَ فيه وعارضَهُ : أي : جانَبَهُ وعَدَلَ عنه)).[6]

8- المنع: جاء الاعتراض بمعنى المنع، قال الأزهريُّ:((وَيُقَال اعترضَ الشيءُ، إذا مَنَع، كالخشبة المعترضة فِي الطَّرِيق تمنع السالكين سلوكَها))،[7]وورد عند الزبيدي(ت1205ه).[8]

من ذلك يتضح أنّ الاعتراضَ يأتي في اللغة بمعنى الإنكار، أي: إنكارُ الرأيّ النحويّ أو ردُّهُ أو عدمُ قبولِهِ، وهذا المعنى (الإنكار) أقربُ لموضوع البحث.

(ب) الاعتراض اصطلاحًا

لم يبتعد معنى الاعتراض المعجمي عن معناه الاصطلاحي، فالاعتراض مقابلة الخصم في دعواه،[9] ويقول الزركشي(ت794ه):((اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا يُورِدُهُ الْمُعْتَرِضُ عَلَى كَلَامِ الْمُسْتَدِلِّ يُسَمَّى (اعْتِرَاضًا)؛لِأَنَّهُ اعْتَرَضَ لِكَلَامِهِ وَمَنَعَهُ مِنْ الْجَرَيَانِ. قَالَ صَاحِبُ

---

(1) ديوان الأدب:(عرض) 407/2، والصحاح: (عرض) :1084/3.
2() ينظر الصحاح:(عرض):1084/3.
3() مقاييس اللغة: (عرض) 272/4.
4() تهذيب اللغة:(عرض) 293/1.
5() تهذيب اللغة : 294/1.
6() الصحاح: (عرض) 1804/3.
(3) تهذيب اللغة: (باب العين والضاد والراء)293/1.
8() تاج العروس:(عرض)415/18.
(5) ينظر: رسالة في أصول الفقه :121.

(خُلَاصَةِ الْمَآخِذِ): الِاعْتِرَاضُ عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنًى لَازِمُهُ، هَدْمُ قَاعِدَةِ الْمُسْتَدِلِّ))،[1] وقيل: ((دفع القول وردّه)).[2]

وقيلَ الاعتراض:((ردُّ كلامٍ في الأصولِ أو الفروع عن الاستقامة بحجةٍ أو استدلال عقلي أو نقلي))،[3] وقيلَ:((ردُّ الحكم النحوي أو وصفه بعدم الاستقامة لحجة نحويّة)).[4]

ويبدو أنّ التعريفين السابقين وما ذكره الزركشي أقربُ لموضوع البحث، فيُرادُ بالاعتراض في هذا البحث اعتراض النحوي على أدلة الحكم الذي أثبته، أو أدلة غيره أفرادًا وجماعةً، ثم ترك أدلة الاعتراض والانفصال عنها، أو هو إبطال رأي نحويّ بحجةٍ أو دليلٍ من المُعترِضِ، والانفصال عن ذلك الاعتراض بوجهٍ من الوجوه.

ثانيًا: الانفصال لغةً واصطلاحًا

(أ) الانفصال لغةً

مصدر قياسي للفعل (انْفَصَلَ) المزيد بحرفين على وزن (انفعلَ)، ومادته اللغوية المجرّدة (فصل)[5]، وله عدّةُ معانٍ في المعجمات اللغوية :

1- الإبانة: تأتي مادة(فصل) بمعنى الإبانة، قال الزبيديُّ:((الفصْلُ: القَطْعُ، وإبانَةُ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ عَن الآخَر)).[6]

2- امْتَصَخَ: قال ابن منظور:((وامْتَصخ الشيءُ مِنَ الشَّيْءِ: انْفَصَلَ)).[7]

3- انْفَصَّ وانْفصَى: وذلك قول الصاحبُ بن عبّاد(ت385ه):((وانْفَصَّ الشَّيْءُ من الشَّيْءِ: انْفَصَلَ منه))،[8] وقوله:((وانْفَصى الشَّيْءُ من الشَّيْءِ: انْفَصَلَ))،[9] وقال الزمخشري(ت538ه): ((وَقد انفصى الصَّيْدُ من حبالته أَي: انْفَصلَ وتخلصَ)).[10]

---

(6) البحر المحيط في أصول الفقه: 328/7.
(7) معجم المصطلحات النحوية والصرفية:150.
(1) اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية (أطروحة دكتوراه): 24.
4() اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية (رسالة ماجستير): 19.
5() ينظر: العين: (فصل) 126/7، وجمهرة اللغة:(فصل) 891/2، وتهذيب اللغة:(فصل)135/12، والصحاح:(فصل)1790/5، وتاج العروس العروس:(فصل) 163/30.
6() تاج العروس:(فصل)163/30.
7() لسان العرب: (مصخ)56/3.
8() المحيط في اللغة باب المضاعف (الصاد والفاء):94/8.
9() المصدر نفسه باب (الثلاثي المعتل :الصاد والفاء): 199/8.
10() الفائق في غريب الحديث:101/3.

4- الانفكاك: يجيء الانفصال بمعنى الانفكاك، ((انفكاكُ الشيءِ عن الشيءِ إذا انفصلَ عنه)).[1]

5- النفاذ: يردُ الانفصال بمعنى النفاذ، ذكر ذلك الأزهري بقوله:((وفَصل منّي إِلَيْهِ كتابٌ: إذا نَفَذ))[2]

6- البينونة: يأتي الانفصال في اللغة بمعنى البينونة والمباينة، قال ابن دريد(ت321ه): ((والفَصْل: فصلُك الشيءَ عَن الشَّيْء حَتَّى يباينه، وكلُّ شَيْء بانَ عَن شَيْء فقد فاصله))،[3] وقال ابن فارس:((وبانَ الشيءُ انفصلَ يَبينُ بينونةً)).[4]

7- التمييز: ورد الانفصال بمعنى التمييز، قال ابن فارس:((الْفَاءُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى تَمْيِيزِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَإِبَانَتِهِ عَنْهُ. يُقَالُ: فَصَلْتُ الشَّيْءَ فَصْلًا)).[5]

8- الخروج: يأتي الانفصال بمعنى الخروج، قال الأزهري:((وَيُقَال: فَصل فلانٌ من عِنْدِي فُصولاً: إذا خَرَج)).[6]

9- الفَتْقُ: جاء الانفصال بمعنى الفتق، قال الخليل(ت170ه):((الفَتْقُ: انفِتاقُ رَتْقِ كل شيء متصل مستو وهو رتق فإذا انفصل فهو فَتْقٌ))[7]

10- القصُّ: يأتي الانفصال بمعنى القصّ، قال الأزهري:((قَصَصْتُ كَذَا مِن كَذَا، أَي: فصلته))[8]

11- القطع: ورد ذلك في قول الجوهري:((الفَصْلُ: واحد الفُصول، وفَصَلْتُ الشيء فانفصل، أي قطعته فانقطع. وفَصَلَ من الناحية، أي خرجَ. وفَصَلْتُ الرضيعَ عن أمّه فِصالاً وافْتَصَلْتُهُ، إذا فطمته)).[9]

12- المطاوعة: من ذلك قول الخليل:((والانفِصالُ مطاوَعَةُ فَصلٍ)).[1]

1() الغريبين في القرآن والحديث باب(الفاء مع الكاف):1468/5.
2() تهذيب اللغة:136/12.
(6) جمهرة اللغة (فصل):891/2.
4() مجمل اللغة: باب (الباء والياء وما يثلثهما)140.
5() مقاييس اللغة: باب(الفاء والصاد وما يثلثهما)505/4.
6() تهذيب اللغة: (فصل): 136/12.
7() العين: باب (القاف والتاء والفاء) 130/5.
8() تهذيب اللغة: باب(الصاد والباء) 85/12.
(4) الصحاح:(فصل) 1790/5.

من ذلك يتبين أنّ الانفصال في اللغة يأتي لمعانٍ مختلفة، ويبدو أنّ المعنى الأقرب لموضوع البحث معنى (الانفكاك)؛ لأنَّه انفصالٌ عن الاعتراض، وتوجيهٌ للمسألة النحوية.

(ب) الانفصال اصطلاحًا:

أمّا في الاصطلاحِ فلم أَجِدْ تعريفًا صريحًا للانفصال، ويمكنُ القول إنَّ المُرادَ بالانفصال تركُ الأدلة التي أثبتها المعترضُ على حكم نحويّ معين، والانفصال عنها بأدلةٍ أخرى تثبتُ الحكمَ النحويَّ قبل الاعتراضِ عليه.

قد اختلفتْ أَسَاليب النحويين في عرضِ مادتهم ومعالجتهم للمسائلِ النحويّةِ، فلكلّ نحويّ منهجُه وأسلوبُه في الكتابة، اعتمادًا على فكرهِ وثقافتِهِ وتأثرِهِ بمَنْ سبقهُ من النحويين، ومن الأساليب التي اتَّبعها النحويون في عرضِ المسائلِ النّحويّة في كتبهم (أسلوب الاعتراض والانفصال)، وهو أن يأتي النحويّ بمسألة ما يطرحُ فيها رأيَهُ، ثم يعودُ فيعترضُ على رأيهِ الذي قالَهُ، ثم بعد ذلك ينفصلُ عن اعتراضِهِ، أو يذكرُ اعتراضًا على نحويّ أو جماعةٍ من النحويين، ثم يأخذُ بالانفصالِ عن الاعتراض، موجهًا المسألةَ توجيهًا آخر، مبينًا كلّ ما يمكنُ أنْ يثيرَ الإشكالَ عند المخاطبِ، حتى تستقرَ المسألةُ النحويّةُ في ذهنِهِ، وهذا الأسلوب في الكتابة يُشبه أسلوب (الفنقلة)، والفنقلة عبارةٌ منحوتةٌ من (فإن قيل) أو (فإن قال) أو (فإن قلتَ)[2] ، وهذه عبارات لسائل مفترض، ويكون الجواب بعبارة (قلتُ)، وهو أسلوب في الكتابة اشتهر به النحويون المتقدمون منهم والمتأخرون.[3]

ولأسلوبِ الاعتراضِ والانفصالِ عباراتٌ أيضًا، فيقول في الاعتراضِ (اعْتَرَضَ على نَفْسِهِ)[4]، أو(أوردَ على نَفْسِهِ اعْتِرَاضًا)[5]، أو(يَعْتَرِضُ عليه قولُهُ)[1]، وتكون عباراتُ

---

(5) العين: (فصل)126/7.

2() ينظر: الفنقلة في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير): 6.

3() ينظر: كتاب سيبويه:121/1، والمقتضب:311/3، والأصول في النحو:33/2، والانتصار لسيبويه على المبرد:143، وعمدة الكتاب:72، والتعليقة على كتاب سيبويه:12/4، وعلل النحو:185، والخصائص:44/1، وشرح المقدمة المحسبة:124/1، والحلل في شرح أبيات الجمل:58، ونتائج الفكر في النحو:248، وشرح المفصل:223/1، وشرح الرضي على الكافية:149/1، وحاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك(أطروحة دكتوراه تحقيق ودراسة): 882/1، وهمع الهوامع:484/1.

4() ينظر: شرح المفصل:221/4، والتذييل والتكميل:196/8، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:484، وتمهيد القواعد:5085/10، وشرح التصريح على التوضيح:479/1.

5() ينظر: شرح المفصل:237/1، والتذييل والتكميل:6/5، وشرح التصريح على التوضيح:562/2.

الجوابِ عن الاعتراضِ بقولهم: و(يُنْفصَلُ عن الاعتراض)[2] و(الانفصال)[3]،(والجواب)[4]، و(أجابَ)(5)، و(أُجيبَ)(6) وغيرها.

وكان النحويون مدركينَ أهميةَ أسلوبِ الاعتراضِ والانفصالِ في الكتابة، وقد أُخِذَ على ابن مالك(ت672ه) كثرة الاعتراضات وإطالتها، قال الشاطبي(ت790ه) وبيّن الغرضَ من إيراد الاعتراض والانفصال بقوله:((فإن قيل: فكان الأولى ألا يُعْتَرَضَ لهذه الإشكالات، وأن تُجْتَنَبَ تلك الإيرادات التي يغلبُ على الظنّ أنّ الناظمَ لم يقصدها حتى يقصر من هذا التقييد ما استبانَ طولُهُ، ويكتفي بحاصل ما نصّ عليه خاصة)).[7]

ذكر الشاطبيّ ما أُخِذَ على ابن مالك من كثرة الاعتراضات والانفصال عنها، وإطالة الاعتراض في عرضِ مادةِ كُتبهِ، وكان الأولى ألّا يشغلَ القارئَ ويجنّبه تلك الإشكالات، وأنْ يكتفي بطرحِ المسائل بما ينصّ عليها من ألفاظ.

وقد ذكر الشاطبيُّ علةَ كثرةِ الاعتراضات التي يُوردُها ابنُ مالكٍ في منهجهِ، وما قام به هو في إيرادِ تفاصيلِها، بقوله:((إنّ القصدَ في الشرحِ غيرُ ما ذكرتَ، وهو استيعابُ ما يسّرَ اللهُ من الكلام على ألفاظهِ وما احتملتْهُ بمنطوقِها أو مفهومِها، وتفصيلِ مجملِ ما ذُكِرَ لتتضحَ معانيه وتكثرَ مسائلُهُ، وتعظمَ الفائدةُ به، ويكون عونًا للناظرِ على التهدِّي إلى النظرِ والبحثِ والاستنباطِ وفي غيره مما يحتملُ ذلك النظر، ولا يكون تعسفًا على مَقْصَدِهِ، ونحن نعلمُ أنَّ ابنَ مالك في كُتبهِ ممّا يقصدُ في وضعِ الألفاظِ وضبطِ القوانين، والتحرُّزِ من الاعتراضِ، والتوقّي من تداخلِ القواعدِ، وانكسارِ الأصولِ ما لا يقصدُهُ غيرُهُ، وقد ظهرَ بما تَقَدَّمَ من ذلك ما يُستحسَنُ ويُستملَحُ، ويُنشّطُ الكسلَ، ويُنهضُ العزائمَ في النظرِ في هذا النظمِ خصوصًا)).[8]

1() ينظر: شرح الرضي على الكافية: 173/1، والمقاصد الشافية: 63/1.
2() ينظر: التذييل والتكميل:152/6، والعدة في إعراب العمدة:7/2، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:3492/7.
3() ينظر: شرح كتاب سيبويه (الرماني):779، والتذييل والتكميل:308/7، 259/8، 332/10، وشرح المقدمة الجزولية الكبير:257/1.
4() ينظر: شرح كتاب سيبويه:151/3، وسفر السعادة وسفير الإفادة:648/2، والمقاصد الشافية:136/1، وشرح المقدمة الجزولية الكبير:257/1.
5() ينظر: شرح المفصل: 237،4/1 /221، وشرح المقدمة الجزولية الكبير:206/1، وأمالي ابن الحاجب:1 /52، وحاشية الصبان:237/1.
6() ينظر: شرح المفصل:82/1، وأمالي ابن الحاجب:768/2، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية:945/2.
7() المقاصد الشافية:517/3.
(1) المقاصد الشافية : 517/3.

بيّنَ الشاطبي أنّ ابن مالك يعمدُ إلى استعمال أسلوب الاعتراض، وغايته من ذلك أن تتضحَ معاني هذا العلم، وتكثر مسائلُهُ، ولتكونَ تلك المسائلُ أكثرَ اسقرارًا وأرسخ في ذهن المشتغل بهذا العلم، وأنّ استعمال هذا الأسلوب مُستحسَنٌ ومستملحٌ، فيه أثرٌ بيّنٌ ينشطُ الكسل وينهض العزائمَ، وهذا إن دلّ على شيء فيدل على معرفة النحويين بأسلوب الاعتراض والانفصال، وعنايتهم بتنوع أساليب تأليف مسائلهم النحوية.

فهذا السيرافي(ت368ه) في شرحه على كتاب سيبويه(ت180ه)، يذكر اعتراضًا وجوابًا في باب توكيد الضمائر، وفيه تصريح سيبويه بكراهية أن يكون الضمير المستتر توكيدًا للضمير الظاهر، قال:((وقول سيبويه: واعلم أنَّ هذهِ الحروفَ لا تكونُ وصفًا لمُظهَرٍ كراهيةَ أنْ يصفوا المُظْهَرَ بالمضمرِ، إنِ اعترضَ عليه مُعترِضٌ فقال: وما تكرَهُ مِن هذا؟ ومن كلامهِم وصفُ المضمرِ بالمظهرِ في قولك: (قُمْتُم أجمعون)، و(مررتُ بِكم كُلِّكُم)، و(رأيْتُهُ نَفْسَهُ)، فما بينَ المظهرِ والمضمرِ تَبَايُنٌ يُوجِبُ أنْ لا يُؤَكَّدَ أحدهُما بالآخر)).[1]

ويجيبُ عن هذا الاعتراض بقوله: ((فالجوابُ عن ذلك أنّ المضمرَ لا يُوصَفُ بما يُعرِّفُهُ، وإنّما يُوصَفُ بما يؤكِّدُ عُمومَهُ، أو يؤكِّدُ عَينَهُ ونَفْسَهُ، نحو: (مررتُ بِكم كلِّكُم)، و(مررتُ بكم أجمعين)، و(مررتُ بكَ نَفْسِكَ)، والظّاهرُ يُشارِكُ المضمرَ في التوكيدِ بالعمومِ وبالنّفسِ كقولك: (مررتُ بالقومِ أجمعينَ)، و(مررتُ بالقومِ كُلِّهم)، و(مررتُ بزيدٍ نفسِهِ)، ويختصُّ الظاهرُ بالصفةِ التي هي تحليةٌ عندَ التباسِهِ بظاهرٍ آخر مثله نحو: (مررتُ بزيدٍ البزّازِ والطويلِ) وما أشبهه، وقد جرى التوكيدُ والاختصاصُ بالنفسِ مجرى صفتي التّحلية في اشتراك الصفة والموصوف في الإعراب والتّعريف، وفي شرط الصفات أنْ لا تكونَ الصّفةُ أعرفَ من الموصوف، فلمّا كان المضمرُ أعرفَ من الظاهر لم يُجعَلْ توكيدًا للظّاهر؛ لأنّ التوكيدَ كالصّفة))[2].

ويوظف أبو عليّ الفارسيّ(ت377ه) أسلوبَ الاعتراضِ والانفصال عند حديثِهِ عن أصلِ أداةِ النصبِ (لن)، فيذكرُ اعتراضًا على قولِ الخليلِ ثم يجيبُ عن ذلك الاعتراض بقوله:((ومَثَلُ حذفِ الهمزةِ على غيرِ القياسِ قولُ الخليلِ في (لن) إنّه (لا أنْ)، فحُذِفَتِ الهمزةُ استخفافًا، ثم حُذِفَتِ الألفُ من (لا) لالتقاءِ الساكنينِ، فصارتِ الكلمةُ على حرفين، وقد طعنَ على قولهِ هذا بأنّه لو كان كذلك لم يَجُزْ (زيدًا لنْ أضربَ) كما لم يَجُزْ أنْ تُقَدِّمَ ما في صلةِ (أنْ) عليها، قالوا: وفي اسْتِجَازَةِ العربِ والنحويين أنْ يقولوا: (زيدًا لنْ أضربَ) مع

(1) شرح كتاب سيبويه:151/3.
(2) المصدر نفسه: 151/3-152.

امتناعِهِم مَنْ أنْ يقولوا: (زيدًا أنْ أضرِبَ) صالحًا، ونحوه، دلالةً على فسادِ ما ذهبَ إليه في هذا القول)).[1]

ويُجيبُ عن اعتراضِهِ بقوله:((قال أبو علي في الجوابِ عن هذا الاعتراضِ على قولِ الخليل: إنّ الحرفينِ لمّا كان في الأولِ منهما معنى النفي، وصار معَ الحرفِ الثاني بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، صارَ بمنزلةِ الكافِ الداخلةِ على (أنّ) في (كأنّ) فكما اسْتَجَازُوا (كأَنّ زيدًا أَخُوكَ) مع أنّ تقديرَ الكافِ أنْ تكونَ بعدَ (أنْ) بدلالةِ أنّ المُرَادَ التشبيهُ، والمعنى(زيدٌ كأخيك)، ولم يَجُزْ عندهم مَجرَى تقديم ما في الصلةِ عليها، كذلك لا يجري قولُهم: (زيدًا لن أضربَ) مجرَى تقديمِ الصلةِ عليها لاجتماعِ الحرفينِ في أنّ كلَّ واحدٍ منهما عاملٌ، وأن كلَّ حرفٍ منهما وإنْ كانَ مركبًا من حرفينِ فقد صارَ يجري مَجرَى الحرفِ الواحدِ)).[2]

وانمازَ الأستاذ أبو علي الشلوبين في شرحه للمقدمة الجزولية، بكثرة الاعتراضات والانفصالات التي تدل على عقلية الشلوبين الجدلية[3] ، وقيل إنّ لأبي علي الشلوبين كتابًا سمّاه (الاعتراض والانفصال فيما نسبَ فيه صاحب الجمل في كلامه إلى الاختلال)[4]، ويعني بالانفصال دفع الاعتراض على الزجاجي[5]، ومن اعتراضاته ما تناوله في معاني الإعراب في الأسماء والأفعال، إذ يرى أنّ الإعرابَ في الأسماءِ جِيءَ به لبيانِ معانٍ هي الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ فلا ينبغي أنْ يكونَ الإعرابُ في الأصلِ إلّا للأسماءِ، ويذكرُ اعتراضًا على رأيه بقوله:((فإن قلتَ: فهذا يقتضي أنَّ الأفعالَ ليس فيها معانٍ يحتاجُ معها إلى بيانها بالإعراب، وكيف هذا ونحن نجدُ فيها معانيَ تحتاجُ إلى الإعراب في بيانها، وذلك كمعاني الرفعِ والنصبِ والجزمِ في:(ما تَأْتَينَا فَتُحَدّثُنَا)، وفي: (لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ) وما كان مثلهما، قلنا: هذا اعتراضٌ يعترض به النحويون في قولهم: إنّ الإعرابَ في الأفعال ليس لِتبيينَ المعاني إنما هو للتشبيه بالاسم)).[6]

ويذكر الانفصال عن هذا الرأي بقوله:((والانفصالُ عن هذا الاعتراض الذي يعترضُ به هنا مَنْ يعترض أن يُقال: إن أصل النصب في قولك: (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ): (لا تأكلِ السمكَ وأنْ تشربَ اللبنَ)، ثم أُضمرتْ (أن) وبقي عملُها، وأصل الجزم في قولك (لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ): (لا تأكلِ السمكَ ولا تشربِ اللبنَ)، فأغنى عن إعادة (لا) حرفُ العطف الذي ينوب مناب العامل، وأصلُ الرفعِ في قولك:(لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ): (لا تأكلِ السمكَ وأنت تشربُ اللبنَ)، لا بُدَّ من إضمار (أنت) هنا... فتلك الألفاظُ إذًا

(1) المسائل الحلبيات:45-46.
(2) المصدر نفسه: 46.
(3) التفكير النحوي عند الشلوبين:134 .
4() لم أجده في كتب التراجم
(4) ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب: 295.
(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 257/1.

مختلفة على هذه المعاني، ومن أجل اختلاف المعاني اختلفت، فتلك الألفاظ المختلفة هي المعبرة عن المعاني المختلفة والإعراب)).[1]

وسار على هذا النهج عدد من النحويين منهم على سبيل المثال لا الحصر ابن أبي الربيع(688ه)، وابن الفخار(753ه) في شرحيهما على جمل الزجاجي[2]، تأثرًا بأسلوب أستاذهما الشلوبين، واستعمل هذا الأسلوب أبو حيان في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل[3]، والشاطبي في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية[4]، والصبان(1026هـ) في حاشيته على شرح الأشموني(ت900ه).[5]

ولا بُدَّ من الإشارةِ إلى أنّ أسلوب الاعتراض والانفصال لم يقتصرْ على النحويين بل استعمله الفقهاءُ والمفسرون أيضًا، فمن أمثلةِ استعمال الفقهاء لهذا الأسلوب قولهم: ((واخْتُلِفَ في حدِّ الحدِّ الحقيقيّ: فقيل: هو اللفظُ المفسِرُ لمعنى المحدودِ على وجهٍ يجمعُ ويمنعُ وقيل: القولُ الدالُّ على ماهيةِ الشيءِ، اعْتُرِضَ على هذا التعريف بأنّ فيه تفسيرٌ للشيءِ بنفسه وأُجِيبَ: بأنّ دلالةَ المحدودِ من حيث الإجمالِ، ودلالةُ الحدِّ من حيث التفصيلِ، ولا محذورَ في ذلك)).[6]

ومنه أيضًا قولهم: ((واستدلَّ صاحبُ الوجيز في أصول التشريع على قطعية الإجماع، ثم أورد على نفسِهِ اعتراضًا بأنَّ الأدلةَ التي سِيقَتْ في حجيّةِ الإجماعِ ظنيّةٌ إما في الثبوتِ أو في الدلالةِ، فكيف يُستفَادُ حجةٌ قطعيةٌ من أدلةٍ ظنيّةٍ؟ فأجاب عن ذلك - معترفًا بظنيّةِ الأدلّةِ التي ساقها في حجيّةِ الإجماعِ - بقوله: إنَّ وقوعَ الظَّنّ مقطوعٌ به ووجوب العمل عنده مقطوعٌ به تلقيًّا من إجماعٍ قاطعٍ، فعرّجَ في بيان وجهِ قطعيّةِ الإجماعِ على الإجماعِ القاطعِ الموجبِ وجوب العمل بالظنّ، مع كون المسألةِ في قطعيّةِ الإجماعِ، فالتعريجُ فيها على الإجماعِ القاطعِ أمرٌ مشكلٌ)).[7]

ومن أمثلة استعمال المفسرين أسلوب الاعتراض والانفصال ما ذكره ابن الجوزي(597هـ) في معنى (أم) بقوله:((وفي أَمْ قولان: أحدهما: أنها بمعنى: بل، تقول

(2) المصدر نفسه:1/257-258.
(3) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:1/165، 2/183، وشرح الجمل لابن الفخار:1/179، و2/496.
(1) ينظر: التذييل والتكميل: 5/19-80، و 6/96-337، 8/196-197-199.
(2) ينظر: المقاصد الشافية: 1/2،3/531،416/20-410-637.
(3) ينظر: حاشية الصبان :1/76، و1/2،150/23.
(4) روضة الناظر وجنة المناظر: 1/65.
(5) القطعية من الأدلة الأربعة :398.

العرب: هل لك عليَّ حقٌ، أم أنت معروفٌ بالظلم. يريدون: بل أنت. وأنشدوا قول ذي الرمة[1]:

بَدَتْ مثلَ قَرنِ الشّمسِ في رونقِ الضُحَى وصُورتُها أم أنتِ في العينِ أملحُ

ذكره الفرّاء(207هـ) والزّجّاج(311هـ) والثاني: أنها بمعنى الاستفهام. فإنْ اعترضَ مُعترِضٌ، فقال: إنّما تكون للاستفهام إذا كانت مردودةً على استفهامٍ قبلها، فأين الاستفهامُ الذي تقدمها؟ فعنه جوابانِ أحدهما: أنه قد تقدمها استفهام، وهو قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ذكره الفرا[2]ء، وكذلك قال ابن الأنباري هي مردودة على الألف في: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾، فإن اعترض على هذا الجواب، فقيل: كيف يصحُّ العطفُ ولفظُ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ يُنبِئُ عن الواحد، وتُرِيدُونَ عن جماعة؟ فالجواب: أنّه إنّما رجعَ الجوابُ من التوحيد إلى الجمع، لأن ما خوطب به النبيّ صلّى الله عليه و(آله)[3] وسلّم فقد خُوطِبَتْ به أُمّتُهُ، فاكتفى به من أُمّتِهِ في المخاطبة الأولى، ثم أظهرَ المعنى في المخاطبةِ الثانيةِ)).[4]

ووظّفَ السمينُ الحلبي(756هـ) أسلوب الاعتراض والانفصال في تحليل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾(128:الأنعام) فقال: ((وتمترون تَفْتَعُون من المِرْيَة، وتقدَّم معناها في البقرة عند قوله: ﴿منَ الممترين﴾ [الآية: 147] وجَعَلَ الشيخ هذا من باب الالتفات، أعني قوله: ﴿خَلَقَكم ثم أنتم تَمْتَرون﴾ يعني أن قوله ﴿ثُمَّ الذين كَفَرُواْ﴾ غائبٌ، فالتفت عنه إلى قوله: ﴿خلقكم ثم أنتم﴾، ثم كأنه اعترض على نفسه بأنَّ خَلْقَكم وقضاءَ الأجلِ لا يختصُّ به الكفار، بل المؤمنون مثلُهم في ذلك. وأجاب بأنه إنما قصد الكفار تنبيهًا لهم على خَلْقِه لهم وقدرتَه وقضائه لأجالهم. قال: «وإنما جَعَلْتُه من الالتفات؛ لأن هذا الخطابَ وهو ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ لا يمكن أن يندرجَ فيه مَنْ اصطفاه الله بالنبوَّة والإيمان)).[5]

ثالثًا:طرائق الاعتراض والانفصال:

تعددت طرائق الاعتراض والانفصال في المسائل النحوية التي يتناولها النحويون سنورد جملة من هه الطرائق وعلى النحو الآتي:

الأولى: اعتراضُ النحويّ على رأي له، ثم انفصاله عن اعتراضه:

---

(1) ديوانه :1857/3.
(2) معاني القرآن: 17/1
(3) غير موجودة في النص
(4) زاد المسير في علم التفسير: 100/1.
(1) الدر المصون : 528/4.

ما نقله ابن يعيش عن الزمخشري في مسألة وقوع الفعل المضارع موقع الأسماء فقال:((كأنّ صاحبَ الكتابِ لمّا قرّرَ أنّ الفعلَ يرتفعُ بوقوعهِ موقع الاسمِ، اعْتَرضَ على نفسِهِ بقولهم: (كاد زيدٌ يقومُ)، و(جَعَلَ يَضربُ)، و(طَفِقَ يأكلُ)، فإنّ هذهِ الأفعالَ مرتفعةٌ في هذه المواضعِ، ولا يُستعمَلُ الاسمُ فيها، فلا يُقالُ: (كادَ زيدٌ قائمًا)، و(طَفِقَ آكلًا)، ولا (جَعَلَ ضاربًا)، ثم أجابَ عن ذلك بأنْ قال: الأصلُ في (كادَ زيدٌ يقومُ) أنْ يُقالَ: (قائمًا) وفي (جَعَلَ يضربُ): (ضاربًا)، وفي (طَفِقَ يَأْكُلُ): (آكلًا)، وإنما عُدِلَ عن الاسمِ إلى لفظِ الفعلِ لغرضٍ. وذلك الغرضُ إرادةُ الدلالةِ على قربِ زمنِ وقوعهِ والالتباسِ به، فإذا قلت: (كِدْتُ أَفعلُ)، كأنّك قلتَ: (مقارِبًا لفعلهِ آخِذًا في أسبابِ الوقوعِ فيه)، ولستَ بمنزلةِ من لم يَتعاطه، بل قربتَ من زمنه حتى لم يبقَ بينك وبينه شيءٌ إلَّا مواقَعتُه، وهذا معنى لا يُستفادُ من لفظِ الاسمِ))[1]، فابن يعيش في مسألة رفع الفعل المضارع يذكر اعتراض الزمخشري على نفسه ثم يجيب عن اعتراضه.

ومنه ما ذكره أبو حيان في بيان رأي الفارسي في ((مسألة: (مَشْيُوخَاءُ) بزنة(مَفْعُولاء)[2] و(مَعْلُوجَاء) بزنة(مَفْعُولاء)[3] وصفانِ، واخْتُلفَ في جوازِ الرفعِ بهما، فذهبَ الفارسي إلى جواز ذلك، ثم اعترضَ على نفسهِ بعدمِ الجريانِ، وانفصلَ بأنّه قد يَعملُ غيرُ الجاري، نحو: (مررتُ بأعورَ أبوه)، ورُدّ هذا بأنّ أعورَ وبابه - وإن كان غيرَ جارٍ - مشبهٌ للجاري؛ ألا ترى أنّه يُثنى ويجمعُ، وله مؤنثٌ، و(مَشْيُوخَاء) لا يشبه الجاري؛ ألا ترى أنّه لا يثنّى ولا يجمعُ ولا يؤنثُ))[4] فأبو حيان يذكر رأيًا لأبي علي الفارسي في جواز الرفع في (مَشْيُوخَاء ومَعْلُوجَاء)، ثم يذكر اعتراضه على نفسه، وانفصاله عن اعتراضه.

الثانية: **اعتراض جماعة من النحويين على رأي نحويّ وانفصال نحويّ آخر عنه:**

ومثاله ما ذكره أبو حيان في باب المعرفة والنكرة بقوله:((وأعلم أنَّ النكرةَ هي الأولُ، والمعرفة بعدها وطارئة عليها، هذا مذهبُ سيبويه؛ ألا ترى أن غلامًا تدخل عليه أل والإضافة، والمضمر اختصار تكرير المظهر، والمشار نابَ منابَ المظهرِ، فـ (هذا) استُغنِيَ به عن: زيد الحاضر، ولذلك لا يتناول اسم الشخص إلا حاضرًا. ويدل على أنه في موضعه قولهم: يا هذا العاقل، برفع العاقل، ومن حيث اسم الإشارة مبنيٌ كان لا يجوز فيه إلا النصب؛ لأنه ليس له لفظ ضمّ يحمل عليه، فلولا نيابته مناب ما يظهر فيه لفظ البناء المشبه للإعراب ما جاز الرفع في النعت، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أن الأمر ليس على ما ذهب إليه سيبويه، قالوا: لأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: (مررت بزيد

(2) شرح المفصل : 221/4-222.
2() (مشيوخاء): جمع شيخ وهو الكبير في السنّ.
3() (معلوجاء): جمع علج، وهو الرجل من كفار العجم، أو حمار الوحش.
(3) التذييل والتكميل: 53/11.

وزيدٍ آخر)، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف. ومنها ما لا يفارقه التعريف أصلًا كالمضمرات. ومنها ما التنكير فيه قبل التعريف كما قال سيبويه، فضم الجميع إلى هذا الضرب الواحد غير صحيح)).[1]

ويذكر أبو حيان انفصال أبي علي الشلوبين عن ذلك بأن قال: ((لم يلتفتْ سيبويه هنا في التعريفِ والتنكيرِ إلا إلى حالِ الوجودِ لا ما تخيّلَهُ الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظرَ إلى حال الوجود كان التنكيرُ قبل التعريف صحيحًا لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع، ووضعُهُما على التنكير إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض بلا شكّ بعد الأنواع، فالذي قاله سيبويه صحيحٌ، لا اعتراضَ عليه، إذ الذي حصل له التعريف تناوله النكرة قبل))[2] ، فأبو حيان في هذه المسألة يذكر رأي سيبويه ثم يذكر اعتراض جماعة على رأيه وهم الكوفيون وابن الطراوة، ثم يذكر انفصال أبي علي الشلوبين في مسألة مرتبة النكرة والمعرفة.

الثالثة: **اعتراض نحويّ على رأي نحويّ آخر وانفصال المُعترِض عن اعتراضه:**

مثاله ما اعترض فيه ابن أبي الربيع على الزجاجي في مسألة عدم جواز خفض الأفعال بقوله:((لِمَ لم تُخفض الأفعال بغير ما خُفِضت به الأسماء كما نُصِبت بغير ما نُصبت به الأسماء، وكما رُفعت بغير ما رُفِعت به الأسماء)).[3]

ثم يعود فينفصل عن اعتراضه على رأي الزجاجي بقوله: ((المجرورُ قد تقرّر مع جارّه كالشيءِ الواحدِ، فلو جُرّ الفعل مع جارّه لكان كالشيء الواحد والفعلُ ثقيلٌ، والثقيلُ لا يحتملُ الزيادةَ، ألا ترى أنّه لم يحتملِ التنوينُ، وجُعِلَ التنوينُ في الاسمِ لخفَّتِهِ، وهذا الانفصالُ لو لم يُوجَدْ لم يكنِ السؤالُ لازمًا، لأنّه انفصالٌ عن علةِ الاختصاصِ)).[4]

رابعًا : مواضع الاعتراض والانفصال:

بعد أن ذكرنا الطرائق التي يرد فيها أسلوب الاعتراض والانفصال نبينُ هنا المواضع التي يرد فيها الاعتراض والانفصال، فالنحويون استعملوا أسلوب الاعتراض والانفصال في مسائل الحدود النحوية، وفي مسائل إقرار الأحكام النحوية أو تعليلها أو تحليلها، من ذلك ما ذكره ابن الفخار في شرحه أن جماعة من الناس اعترضوا على الزجاجي في حدّه الفعل، قال:((والفعلُ ما دلَّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ، اعترضه

1() التذييل والتكميل :105/2.
(2) المصدر نفسه: 105/2-106.
(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي:183/2.
(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 186/2.

الناسُ فقالوا: الأفعالُ ثلاثةٌ: ماضٍ وهو ما وقعَ وانقطعَ، وفعلٌ مستقبلٌ وهو ما لم يقعْ بعدُ، وفعلُ حالٍ وهو ما وقعَ ودامَ ولم ينقطعْ، فكان ينبغي أنْ يقولَ: والفعلُ ما دلَّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبلٍ، فما وجهُ إضرابِهِ عن فعلِ الحالِ وقد ظهرَ من كلامه في باب الأفعال أنّه ليس من الفئة التي تنكرُ فعلَ الحال؟)).[1]

ويذكر ابن الفخّار الانفصال عن ذلك الاعتراض بقوله:((إنَّ الغرضَ إنّما هو إعطاءُ عبارةٍ تُميّزُ الأفعالَ جملةً، وإذا تأملت عبارتَهُ وجدتها تُعطي التعريفَ بالأفعالِ جملة، وهذا هو الغرض المقصود، ألا ترى أنّ (ضَرَبَ) مثلًا يُعلَم أنّه فعلٌ من جهة أنه يدل على الحدث والزمان الماضي، و(اضربْ) وما أشبهه يُعلَم أنه فعل من جهة أنه يدل على الحدث والزمان المستقبل، و(يضربُ) وما أشبهه يُعلَم أنّه فعلٌ من جهة أنه يدلُّ على الحدث والزمان المستقبل في أحد وجهيه، إذ هو لفظٌ مشتركٌ بين الحال والاستقبال، فلا حاجةَ إذًا إلى التنبيه على فعل الحالِ، إذ ليس الغرضُ التعريفَ بانقسام الأفعال)).[2]

ونقل ابن أبي الربيع اعتراضًا على أبي علي الفارسي في حدِّهِ الاسم، إذ قال:((فما جاز الإخبار عنه من هذه الكَلِمُ فهو اسمٌ)).[3]

اعْتُرِضَ على قوله بأنّ:((الحدّ يقتضي أن يكون جامعًا مانعًا، يجمعُ آحادَ المحدودِ، ويمنعُ ما ليس منه أن يدخلَ فيه، وهذا ليس بجامع ولا مانعٍ، ألا ترى أنّ في لسان العرب أسماءً لا يُخبَرُ عنها، ولا تُستعمَلُ إلا على طريقة واحدة، نحو ذلك: الظروف التي لا تتصرف، والمصادر التي لا تتصرف، والأسماء التي لا تُستعمَلُ إلا في النداء، فمثال الظروف:(عندَ) و(أينَ) و(متى) وغيرها مما يُذكَرُ في موضعه فالعرب ألزمتها أن تكون منصوبةً على الظرفية، ومثالُ المصادرِ(سبحانَ اللهِ وريحانَهُ) وغيرها من المصادر التي لا تُستعمَلُ إلا مفعولًا مطلقًا، ومثال ما لا يُستعمَلُ إلا في النداء قولهم:(يا مَلْأَمَانُ، ويا مَخْبَثَانُ، ويا لَكاعِ، ويا غدَار) فهذه لا تُستعمَلُ إلا مناداةً، فهذا الحدُّ لا يجمعُ جميعَ آحادِ الأسماء)).[4]

ثم بينَ المُعترِضُ أنّ هذا الحدَّ غيرُ مانعٍ بقوله:((قد سُمِعَ عن العرب- وإن كان قليلًا- أفعالٌ قد أُخْبِرَ عنها، ألا ترى أنهم قالوا:(تسمَعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه))[5]

وقد أجاب ابن أبي الربيع عن الاعتراض إذ قال:((إنّ أبا علي قال (ما جاز الإخبار عنه) ولم يَقُلْ (ما أخبرتِ العربُ عنه)، ولو قال هذا لكان الاعتراض لازمًا له، ومعنى (ما

---

(2) شرح الجمل لابن الفخار: 1/26-27.
(1) شرح الجمل لابن الفخار:1/ 27.
3() الإيضاح:6، والمقتصد في شرح الإيضاح:69/1، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح:74/2.
4() الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح:74/2-75
5() المصدر نفسه:76/2، والمثل في مجمع الامثال:129/1، يُضربُ لِمَنْ خبرُه خيرٌ من مرآه.

جازَ)، أي: من جهة تصوّره أنْ يُخبَرَ عنه، أي: ليس في وضع الاسم ما يضادُّ الإخبار عنه، ألا ترى أنّ (سبحان الله) معناه:(براءةُ الله من السوء) قال الأعشى:[1]

أقولُ لمّا جاءني فَخْرُهُ سبحانَ مِنْ علمقةَ الفاخرِ

أي: براءة منه.

فإذا صحَّ أنّ (سبحان) في كلامهم بمعنى (براءة) فيجوز من جهة تصوّره أن يُخبَرَ عنه، كما يُخبَرُ عن (براءة)، لكن العرب رفضت ذلك، فألزمت(سبحان) طريقة واحدة، فليس إلزام العرب هذه الأسماء طريقة واحدة بالمُخرِجِ لها عن أن تكون ممّا لا يُتَصوَّرُ الإخبارُ عنها،... وأمّا قولهم:(تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه) فالإخبار عن المصدر وهو على حذف أن التي تكون مع الفعل في تقديره، وكان الأصلُ (أنْ تسمعَ بالمعيدي)... إلا أن العربَ قد حذفتَ(أن) ورفعت الفعل وجرت في هذا على غير القياس)).[2]

ومن مواضع استعمال أسلوب الاعتراض والانفصال ما ذكره علي بن إبراهيم الحلبيّ(ت1044ه) في التنوين اللاحق (مسلماتٍ)، نقلَ مذهبَ الزمخشري الذي ذهب إلى أنَّ هذا التنوين للتمكين، واعْتُرِضَ بأنه لو كان للتمكين ما ثبت فيما سُمِّي به من هذا الجمع نحو:(عرفاتٍ) علمًا لموقف الحاجّ، لوجود العلمية والتأنيث، قال تعالى: ﴿فإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾(البقرة:198)، فثُبُوتُهُ في ذلك دليلٌ على أنه للمقابلة لا للتمكين))،[3] ((وأجاب الزمخشري بأنّ التنوين إنّما لم يسقط في (عرفاتٍ)؛ لأن التاء التي فيه للتأنيث فيها ضعيفٌ؛ لأن هذه التاء مع الألف علامة الجمع، أي: ليست متمحضة للتأنيث، بل له وللجمعية، فضعُفَ أمرها عن كونها علة مانعة)).[4]

ومن مواضع تحليل الحكم، ما نقله ابن أبي الربيع عن ابن الطراوة(ت528ه) يردُّ فيه على قول النحويين إذ رأى:((أنّ (لكن) ليست للاستدراك بل هي ضد (لا) توجب للثاني ما نفي عن الأول، والاستدراكُ فيها باطلٌ، لأنَّ حقيقته أنْ تستدركَ شيئًا فاتَكَ أولًا وأنت إذا قلتَ: (ما قامَ زيدٌ لكن عمرٌو) لم يفُتْكَ أولًا شيءٌ؛ لأنّ إخبارَكَ بنفي القيامِ عن زيدٍ صحيح ولم ينقصْ منه شيءٌ فيستدرك بالثاني، وإنما جئتَ بعد (لكن) بخبرٍ آخر وهو إيجابُ القيام لعمرو)).[5]

1() ديوانه:93.
2() الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح:2/77-78
(3) فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية:1/ 113
(1) فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية: 113/1
(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 340/2.

وينقلُ ابن أبي الربيع انفصال أبي علي الشلوبين عن اعتراض ابن الطراوة بقوله: ((الكلامُ بـ(لكن) إنّما يأتي جوابًا لِمَنْ يقولُ:(قامَ زيدٌ) فتقول له: (ما قامَ زيدٌ لكن عمرٌو)، فقصدُك أنْ تُخبرَ بنفي القيام عن زيدٍ وتثبتُ أنَّ هناك قيامًا فكأنك تقولُ له: أما القيامُ فحقٌّ وأما نسبتُهُ لزيدٍ فباطلةٌ إنّما هو لعمرٍو. فتقولُ: (ما قامَ زيدٌ) فإذا قلتَه تحصَّلَ أنّ القيامَ منفيٌّ عن زيدٍ وبَقِيَ عليك الإيجابُ لعمرٍو. فقولُك بعد ذلك: (لكن عمرٌو) استدراكٌ لِمَا بَقِيَ عليك مما قصدتَ الإخبارَ بِهِ)).[1]

وبعد ما تقدّمَ يمكننا القول إنّ أسلوبَ الاعتراضِ والانفصالِ أسلوبٌ حجاجيٌ، يعمدُ إليه النحويّ في تناول مسائله، وهذا الأسلوبُ في الكتابة له فوائدُ يريدُ النحويُّ فيها أنْ يلفتَ انتباه المخاطب إلى ما يريد أنْ يقولَه، ولعنايتِهِ بالمسألةِ التي يتناولها، فضلًا عن كون هذا الأسلوب في الكتابة له وظائف عدة منها إقرار الأحكام، أو تعليلها أو تحليلها وغير ذلك، وسنبيّنُ في الفصل الآتي هذه الأغراض تفصيلًا.

(3) المصدر نفسه:340/2

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	3-1
التمهيد : مفهوم الاعتراض والانفصال وطرائقه ومواضعه	25-4
أولًا :الاعتراض لغةً واصطلاحًا	7-5
ثانيًا: الانفصال لغةً واصطلاحًا	11-8
ثالثًا: طرائقُ الاعتراض والانفصال	19
رابعًا: مواضعُ الاعتراض والانفصال	21
الفصل الأول أغراض الاعتراض والانفصال في النحو	65-26
المطلب الأول : تقرير الحكم النحوي	42-27
المسألة الأولى:الاعتراض في مرتبة النكرة والمعرفة والانفصال عن الاعتراض	27
المسألة الثانية: الاعتراض على الياء في صيغة (تَفْعَلِيْنَ)والانفصال عن الاعتراض	31
المسألة الثالثة: الاعتراض على التوكيد بـ(كلّ وأجمع) فيما يتبعّض والانفصال عنه بخلاف ذلك	33
المسألة الرابعة: الاعتراض على العامل في نصب المستثنى والانفصال عن الاعتراض	36
المطلب الثاني: تعليل الحكم النحوي	50-43
المسألة الأولى: الاعتراض على تأنيث فعلي المدح والذم والانفصال عن الاعتارض	43
المسألة الثانية: الاعتراض على رأي الخليل في تركيب (لن) والانفصال بآراء أُخَر	47
المطلب الثالث: تحليل الحكم النحوي	65-51
المسألة الأولى: الاعتراض على تقدير الخبر والانفصال عنه بحصول الفائدة	51
المسألة الثانية: الاعتراض على علة إعراب الفعل المضارع والانفصال عنه بعلة أخرى	54
المسألة الثالثة: الاعتراض على علة رفع الفعل المضارع والانفصال عنه بآراء أُخَر	57
المسألة الرابعة: الاعتراض على معنى الاستدراك في (لكن)	62

والانفصال عنه ببطلانه	
الفصل الثاني اعتراض النحويّ على رأيه والانفصال عن الاعتراض	89-66
المسألة الأولى: الاعتراض على الابتداء بالنكرة والانفصال عنه بالجواز إذا أفادت النكرة فائدة	67
المسألة الثانية : الاعتراض على حذف فاعل المصدر والانفصال عنه بجواز ذلك كونه اسمًا.	74
المسألة الثالثة : الاعتراض على إضافة الشيء إلى نفسه والانفصال عنه بالتأويل	78
المسألة الرابعة: الاعتراض على شروط العطف بـ(لا) والانفصال عنه	84
الفصل الثالث: اعتراض النحويّ على غيره والانفصال عن الاعتراض	122-90
المسألة الأولى: الاعتراض على علة بناء الاسم في أصل الوضع والانفصال عنه ببناء الأسماء إذا كان بسبب طارئ	90
المسألة الثانية: الاعتراض على شرط مجيء الحال معرفة والانفصال عنه	97
المسألة الثالثة: الاعتراض على تقديم الحال على عامله والانفصال عنه	101
المسألة الرابعة : الاعتراض على حذف حرف النداء والانفصال عنه	108
المسألة الخامسة: الاعتراض على معنى الحرف (بل) والانفصال عن الاعتراض	116
الخاتمة	125-123
المصادر والمراجع	141-126

لأسلوبِ الاعتراضِ والانفصالِ أغراضٌ عدّةٌ، إذ يلجأُ النحويُّ إلى هذا الأسلوبِ لبيانِ حكم نحويّ ومحاولة تقريره، أو يلجأُ إليه لتعليلِ حكم في مسألة نحويّة، أو لتحليلِ حكم نحويّ آخر.

المطلب الأول (تقرير الحكم النحويّ)

من أغراضِ أسلوبِ الاعتراضِ والانفصالِ في الدّرسِ النحويّ تقريرُ الحكمِ، ومحاولة إثباته وإزالة الشك عند المخاطب، ومن المسائل التي يتضحُ فيها ما يأتي:

المسألة الأولى: الاعتراض على مرتبة النكرة والمعرفة والانفصال عن الاعتراض

اختلف النحويون في مرتبة النكرة والمعرفة وأيهما سابق الآخر، فذهب قسمٌ منهم إلى أنّ النكرةَ أسبقُ من المعرفة، وذهب القسمُ الآخر إلى أنَّ المعرفةَ أسبقُ من النكرة[1] وسنذكرُ آراءَ كلّ جماعة.

يرى سيبويه أنّ الاسمَ النكرةَ سابق الاسم المعرفة وأول عليه، قال:((واعلمْ أنَّ النكرةَ أخفُّ عليهم من المعرفةِ، وهي أَشَدُّ تمكُّنًا؛ لأنَّ النكرةَ أولٌ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّفُ به فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرفُ في النكرة)).[2]

مُرادُ سيبويه بالخفة أنّ الاسم النكرة يحتمل أكثر من الاسم المعرفة، فالنكرة تحتمل التنوين، في حين أنّ بعض الأسماء المعارف لا تحتمل التنوين، فالاسم الممنوع من الصرف لا يحتمل التنوين، فضلًا عن احتمال النكرة الحركات الثلاثة بالإضافة إلى التنوين بخلاف بعض المعارف التي تتصرف بحركتين[3].

ويتابع المبردُ(ت285ه) سيبويه فيقول: ((وأصلُ الْأَسْمَاءِ النكرَةُ، وَذَلِكَ لِأَنّ الِاسْمَ الْمُنكرَ هُوَ الْوَاقِعُ على كلّ شَيْءٍ من أمتِهِ لَا يخصُّ وَاحِدًا من الْجِنْس دون سائره، وَذَلِكَ نَحْو: (رجلٌ)، و(فرسٌ)، و(حائطٌ)، وَ(أَرْضٌ)).[4]

نظر المبرد إلى الفرق بين النكرة والمعرفة من طريق الخصوص والعموم، فالاسم النكرة عامٌّ يقعُ على كلّ شيءٍ، عندما نقول:(رجلٌ) فإننا لا نقصدُ به واحدًا بعينه هذا عموم، وعندما نقول:(الرجل) فهذا تخصيصٌ، وهذا يدلُّ على أنَّ النكرةَ أسبقُ من المعرفة.

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه:22/1،والمقتضب:276/4، والتبصرة والتذكرة:97/1، وشرح المفصل:165/1، والتذييل والتكميل:105/2.
(2) كتاب سيبويه : 1/ 22.
(1) ينظر:شرح كتب سيبويه للسيرافي:166/1، والتعليقة على كتاب سيبويه:45/1.
(2) المقتضب : 4/ 276.

وقال الصيمري(ت541ه):((واعْلَمْ أنَّ النكرةَ قبل المعرفةِ؛ لأنّ كلَّ معرفةٍ إنّما هي منقولةٌ من الأصلِ إلى الوضعِ على واحدٍ بعينهِ، أو مُعَرَّفَةٌ بعلامةٍ لم تكنْ في الأصل، ألا ترى أنَّ الألفَ واللامَ زائدتانِ في الاسم؟ وكذلك الإضافة يكون قبلها الاسمُ مفردًا قائمًا بنفسهِ، ومما يدلك أنّ(زيد) كان في الأصل نكرة ثم نُقِلَ إلى واحدٍ بعينه، أنّه مصدرٌ، تقولُ:(زادَ، يزيدُ، زيدًا)، وقول ذي الأصبع العدواني[1]:

وأنتمٌ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مائةٍ فأجمعوا أمرَكم طُرًّا فكيدوني

فـ(زَيْدٌ) مصدر أي: زيادة على مائة، والمصادر تكون نكراتٍ، كقولك:(قُمتُ قِيامًا)، و(وضربْتُ ضَرْبًا)، ثم تُعَرَّفُ بالنقلِ إلى التسميةِ، أو بعلامة التعريف، وكذلك سائر المعارف أصلها التنكير)).[2]

فالصيمري في تعليلهِ نَظَرَ إلى أصل الشيء، فالاسم في الأصلِ مجردٌ من الزوائد، فـ(رجلٌ) اسمٌ مجردٌ من الزوائد، فإذا قلتَ(الرجلُ) صار مزيدًا بالألفِ واللامِ وحينئذٍ يكون معرفةً، كذلك إذا قلتَ: (كتابُ) فهذا اسمٌ مجردٌ، فإذا قلتَ:(كتابُ زيدٍ) فقد أضفتَهُ إلى شيءٍ آخر وهو ما يسميه الزائد، فصار الاسمُ بعد الإضافةِ معرفةً، ثم يسوقُ لنا دليلًا على أنّ الاسمَ في الأصلِ نكرةٌ ثم يُخصصُ لواحدٍ بعينه ما نَجِدَهُ في المصادر، فالمصدرُ في الأصل نكرةٌ، ثم يُصبحُ معرفةً بعد نَقْلِهِ إلى الاسمية.

وذَهَبَ ابنُ يعيش مذهبَ مَنْ سبقهُ من النحويين، إذ قال في مقامِ حديثهِ عن أنواع الاسم المعرب:((والاسمُ على ضربَيْن: نكرة ومعرفة، والنكرةُ هي الأصلُ والأخفُّ عليهم، والأمكنُ عندهم، والمعرفةُ فرعٌ، فلمّا كانت النكرةُ أخفَّ عليهم، ألحقوها التنوينَ دليلًا على الخفّة)).[3]

وتابعهم الرضيُّ (ت686ه) بقوله:((وأمّا فرعيةُ هذهِ العللِ ؛ فإنَّ العدلَ فرعُ ابقاءِ الاسمِ على حاله، والوصفُ فرعُ الموصوفِ ، والتأنيثُ فرعُ التذكيرِ، والتعريفُ فرعُ التنكيرِ إذ كلُّ ما نُعرّفَهُ كان مجهولًا في الأصل عندنا ، والعجمةُ في كلامِ العربِ فرعُ العربيةِ ، إذ الأصلُ في كلِّ كلام ألّا يخالطَهُ لسانٌ آخر، فتكون العربيةُ إذًا في كلام العجم فرعًا؛ والجمعُ فرعُ الواحدِ ، والتركيبُ فرعُ الافرادِ، والألفُ والنونُ فرعُ ألفي التأنيث كما يجيءُ بعد ، أو فرع ما زِيْدَا عليه ، ووزنُ الفعلِ في الاسم فرعُ وزن الاسم ، إذا كان خاصًّا بالفعل ، أو أولهُ زيادةٌ كزيادةِ الفعلِ، لأنَّ أصلَ كلِّ نوعٍ ألّا يكونَ فيه الوزنُ المختصُّ بنوع غيرَه))[4].

---

(3) المفضليات:161، وخزانة الأدب:184/7.
2() التبصرة والتذكرة:97/1-98.
(3) شرح المفصل : 1/ 165.
4() شرح الرضي على الكافية:106/1.

وكان لأبي حيان الرأي نفسه في سبق النكرة على المعرفة، وأنَّ المعرفةَ طارئةٌ على النكرة، وعلل ذلك بقوله:((وأعلمْ أنّ النكرةَ هي الأولُ، والمعرفةُ بعدها وطارئةٌ عليها، هذا مذهبُ سيبويه؛ ألا ترى أنّ (غلامًا) تدخلُ عليه أل والإضافة، والمضمرُ اختصارُ تكريرِ المظهرِ، والمشارُ نابَ منابَ المظهرِ، فـ (هذا) اسْتُغْنِي به عن: (زيدٌ الحاضرُ)، ولذلك لا يُتناول اسمُ الشخصِ إلا حاضرًا، ويدلُّ على أنّه في موضعِهِ قولهم: (يا هذا العاقلُ)، برفعِ العاقل، ومن حيث اسم الإشارة مبنيٌّ كان لا يجوزُ فيه إلا النصبُ؛ لأنّه ليس له لفظ ضمّ يُحمَلُ عليه، فلولا نِيابَتُهُ مناب ما يظهرُ فيه لفظُ البناءِ المشبهِ للإعراب ما جازَ الرفعُ في النعت)).[1]

ويُوردُ أبو حيان رأيًا للكوفيين وابنِ الطراوةِ معترضينَ فيه مخالفينَ ما عليه النحويين وعلى رأسهِم سيبويه إذ قال :((وذهبَ الكوفيون وابنُ الطراوة إلى أنّ الأمرَ ليس على ما ذهبَ إليه سيبويه ، قالوا: لأنّ من الأسماءِ ما التعريفُ فيها قبلَ التنكيرِ، نحو: (مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخر)، فحالةُ التنكيرِ هنا بعدَ حالةِ التعريفِ، ومنها ما لا يفارقُهُ التعريفُ أصلًا كالمضمراتِ، ومنها ما التنكيرُ فيه قبلَ التعريفِ كما قال سيبويه، فضمُّ الجميع إلى هذا الضربِ الواحدِ غيرُ صحيح)).[2]

وانفصل عن هذا الأستاذ أبو علي بأن قال: ((لم يلتفتْ سيبويه هنا في التعريفِ والتنكيرِ إلا إلى حالِ الوجودِ لا ما تَخَيّلَهُ الكوفيون وابنُ الطراوة، وإذا نَظَرَ إلى حالِ الوجودِ كان التنكيرُ قبلَ التعريفِ صحيحًا؛لأنّ الأجناسَ هي الأولُ ثم الأنواعُ، ووضعُهما على التنكيرِ إذ كان الجنسُ لا يختلطُ بالجنسِ، والنوعُ لا يختلطُ بالنوعِ، والأشخاصُ هي التي حَدَثَ فيها التعريفُ لاختلاطِ بعضِها ببعضٍ بلا شكٍّ بعدَ الأنواعِ، فالذي قاله سيبويه صحيحٌ، لا اعتراضَ عليه، إذ الذي حصلَ له التعريفُ تناولهُ النكرةُ قبلُ)).[3]

يوضح أبو علي الشلوبين في ردّه على اعتراض الكوفين أنّ سيبويه أراد بالنكرة في حال أصل وجودها، فأصل وجود اللفظ النكرة لأنها جنس، والجنس عام ثم يتخصصُ، فكلمة (رجلٌ) جنسٌ يشملُ جميع الرجال، وكلمة(عليٌّ) معرفة تدلُّ على واحدٍ بعينه، من هنا يتبين أنّ النكرةَ أسبقُ من المعرفة.

يتضح من ذلك أن للكوفيين رأيًا غير ما يراه البصريون في مرتبة النكرة والمعرفة، والذي يظهر أن البصريين أقرب للصواب من الكوفيين في هذه المسألة؛ لكون الاسم النكرة يتصف بالعموم ثم بعد ذلك يتخصص بالمعرفة، من جانب آخر أنّ النكرة تتصف بالخفة

(1) التذييل والتكميل : 105/2.
(2) المصدر نفسه : 105/2.
(3) التذييل والتكميل: 105/2-106.

بخلاف الاسم المعرفة فضلًا عن قولهم أنّ الاسم النكرة جنسٌ، والجنس عام يتفرع بالنوع، ويظهر أسلوب الاعتراض والانفصال الذي وظفه النحوي لغرض محدد، وكان الغرض منه تقرير حكم نحوي مفاده: أنّ الاسم النكرة أسبق من الاسم المعرفة.

المسألة الثانية: الاعتراض على الياء في صيغة (تَفْعَلِيْنَ) والانفصال عن الاعتراض

اختلف النحويون في (الياء) المتصلة بصيغة الأفعال الخمسة نحو (تَضْرِبِيْنَ، تَعْلَمِيْنَ)، فذهب سيبويه إلى أنها اسم، في حين يرى الأخفش أنها علامة للتأنيث،[1] قال سيبويه:((وقد دعاهم حذفُ ياء (يَقضي) إلى أنْ حَذَفَ ناسٌ كثير من قيس وأسد الياءَ والواوَ اللتين هما علامةُ للمضمر، ولم تكثرْ واحدةٌ منها في الحذف ككثرة ياءِ (يقضي)؛ لأنّهما تجيئانِ لمعنى الأسماء، وليستا حرفينِ بُنيا على ما قبلهما)).[2]

يبين سيبويه عند حديثه عمّا يُحذف من آخر الكلمات في القوافي ومنها حذف ياء (يقضي) إذا كان حرفَ روي وذلك في باب (وجوه القوافي في الإنشاد)، أنّ الياء والواو المتصلة بالأفعال اسمانِ لا حرفانِ يدلّان على التأنيث.

ويرى الأخفش (ت215ه) الذي قال بحرفية (الياء) وكونها علامة للتأنيث :((أنّ الضميرَ في حالِ الاستتارِ والظهورِ لا يختلفُ بحالٍ عن التذكيرِ والتأنيثِ، فمتى ظَهَرَ في واحدٍ منهما استترَ في الآخر، ومتى استَتَرَ في واحدٍ منهما ظهَرَ في الآخر، ألا ترى أنّكَ تقولُ: (زيدٌ قامَ) فَيَسْتَتِرُ الضميرُ، وتقولُ في المؤنث: (هندٌ قامَتْ) فيستترُ الضميرُ، ومثْلُهُ قولُك : (الزيدانِ قامَا) و(الهندانِ قامتَا) ، و(زيدٌ يقومُ) و(هندٌ تقومُ)، ولا تجدُ هذا النوعَ ينكسرُ، فيجبُ أنْ يُقالَ في قولك: (أنتِ يا هند تضربينَ) إنَّ الفاعلَ مضمرٌ، والياءُ دالةٌ على تأنيثِ ذلك الضمير، كما يُقالُ: (أنتَ يا زيدُ تضربُ) والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ)).[3] فهذا اعتراضٌ من الأخفش على رأيّ سيبويه الذي قال: إنّ الياءَ اسمٌ.

وينفصلُ ابن أبي الربيع عن اعتراض الأخفش فيقول:((المضمرُ لا يختلفُ في الكمون والظهورِ إذا أمكنَ لحوقُ علامةِ التأنيثِ، نحو (زيدٌ قامَ) و(هندٌ قامَتْ)، فإنْ تَعَذّرَ لحاقُ علامةِ التأنيث فلا بُدَّ من الظهورِ والمخالفةِ للمذكرِ، ليكونَ ذلك فارقًا بينَ المذكرِ والمؤنثِ، وأنتَ إذا قلتَ: (أنتَ يا زيدُ تضربُ) بالتاءِ للخطابِ، وإذا قلتَ : (أنتِ يا هندُ تضربينَ) وَجَبَ ظهورُ الضميرِ، لِيفرقَ بينَ المذكرِ والمؤنثِ، إذ لو لم يظهرْ لم يَكُنْ بين

(1) ينظر: علل النحو:185، وشرح المفصل : 4/212-213، والكناش في فني النحو والصرف8/2، والمقاصد الشافية: 265/1.
(2) كتاب سيبويه : 4/ 211.
(3) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1/ 207.

المذكرِ والمؤنثِ فرقٌ، لأنَّ الفعلَ المذكرَ لا تلحقهُ علامةُ التأنيث من أخره وإنّما ذلك في الماضي)). [1]

والذي يظهر أنّ الرأي ما ذهب إليه سيبويه ومَنْ تابعه من النحويين أنّ (الياء) المتصلة بصيغة الأفعال الخمسة اسم، وليست علامة للتأنيث على قول الأخفش، ولو كانت علامة للتأنيث لما سقطت في التثنية في قولنا: (أنتما يا زينبانِ تضربان).

من هذا يتبيّن أن النحوي قد وظّف أسلوب الاعتراض والانفصال ليقرر حكمًا نحويًا مفاده: أنّه إذا كان المضمر في حال ظهوره واستتاره ولحقتْ بالفعل علامة للتأنيث فلا فَرْقَ بين المذكر والمؤنث في حال الظهور والاستتار، أمّا إذا تعذّرَ لحاق علامة للتأنيث نحو: (أنت يا محمد تكتب) و(أنتِ يا فاطمة تكتبين) فلا بُدَّ من ظهورِ الضميرِ لِيفرقَ بين المذكر والمؤنث، إذ لو لم يظهر لك لم يتضح المذكر من المؤنث في الخطاب.

المسألة الثالثة: الاعتراض على التوكيد بـ(كلّ وأجمع) فيما يتبعّض والانفصال عنه

يأتي التوكيد في العربية لغرض تثبيت المعنى وإزالة الشك في نفس المخاطب أو السامع، وهو على قسمين : لفظي بتكرار المُؤكَد، ومعنوي بألفاظ خاصة، والتوكيد المعنوي على ضربين: الأول رفع توهم السامع أن يكون هناك حذف للمضاف نحو:(أنجز العملَ زيدٌ نفسُهُ)، فقد أفادت لفظة (نفسه) أن زيدًا قد أنجز العمل بشكل مباشر من غير احتمال كونه مشرفًا عليه، الثاني: يأتي للإحاطة والشمول نحو قولنا:(وصل القومُ كلُّهم، أو أجمعُهُم)[2].

أما (كلٌّ وأجمعُ) وأخواتهما ممّا يفيد الإحاطة والشمول فيُؤكَّدُ بها ما يتبعض وما يتجزأ، قال ابن السراج:((وتقول: مررتُ بدارك كلِّها ولا تقولُ: مررتُ بزيدٍ كلِّه))[3] يتضح جليًا من قول ابن السراج أنّ (كل) لا يؤكَد بها (زيد) لأنّ (زيد) لا يتجزأ.

وذكر ابنُ أبي الربيع اعتراضَ جماعةٍ من النحويين على رأيّ الزجاجيّ الذي يقول: ((أمّا كلٌّ وأجمعُ فيؤكَدُ بها ما يتبعّضُ، ونفسُهُ وعينُهُ يُؤكَدُ بها ما تَثْبُتُ حقيقتُهُ)).[4]

ونصُّ اعتراضِهِم:((لا يصحُّ ما قالَهُ، ألا تَرَى أنّك إذا قلتَ: (قامَ زيدٌ) لم يصح أنْ تقولَ: كُلُّه، وزيدٌ بلا شكّ يَتَبَعّض؟)).[5]

وقد انفصلَ ابن أبي الربيع عن هذه بقوله:((إنَّ مُرَادَهُ ما يتبعَّضُ بنسبةِ الفعلِ، فإذا قلتَ: (قامَ زيدٌ) فلا يتعلَّقُ القيامُ ببعضٍ دون بعض، فهذا لا يُؤَكَّدُ بـ(كلّ وأجمع)، وإذا قلتَ: (قامَ القومُ) فيمكنُ أنْ يتعلقَ القيامُ ببعضٍ دون بعض فيجوزُ أنْ يُؤَكَّدَ بـ(كلّ وأجمع) فتقولُ: (قامَ القومُ كلُّهم أجمعون)، ويجوزُ على هذا أنْ تقولَ: (رأيتُ زيدًا كُلَّهُ)، لأنّك ترى منه بعضًا

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1/ 207.
2() ينظر: الأصول في النحو:19/2، وعلل النحو:387، وشرح المقدمة المحسبة:407/2، وشرح التسهيل:289/3، والمساعد على تسهيل الفوائد:384/2.
(3) الأصول في النحو : 21/2.
(4) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 266، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: 371/1.
(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1/ 371.

دون بعضٍ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (قرأ زيدٌ كُلُّهُ)، لأنّه لا يصحُّ أنْ يقرأَ منه بعضٌ دونَ بعضٍ، وتعتبرُ ذلك بالاستثناء فما يصحُّ فيه الاستثناءُ جازَ أن يُؤَكَّدَ بـ(كلّ وأجمع)، وما لا يصحُّ فيه الاستثناءُ لا يجوزُ أنْ يُؤَكّدَ بـ(كلّ وأجمع)، فيجوزُ أنْ تقولَ: (رأيتُ هندًا إلا جسدَها)، فيجوز أنْ تقول: (رأيت هندًا كُلَّهَا)، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (قام زيدٌ إلا بَعْضُهُ)، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (قامَ زيدٌ كُلُّهُ)).[1]

ويرى النحويون أنّ (كلّ وأجمع) معناهما الإحاطة والشمول، ولا يُؤَكَّدُ بهما إلا ما كان متبعضًا أو متجزأً، ولا يجوزُ أن تؤكدَ فيها ما لا يتبعّضُ أو يتجزّأُ، قال المبردُ(ت285ه): ((وَلَا يجوزُ مَرَرْتُ بزيدٍ كُلِّهِ) ؛ لِأَنّ (كلّ) لَا يقومُ في هَذَا الْموضع)).[2]

وقال ابن الأثير(ت606ه):((وأمّا (كلٌّ) فمعناه: الإحاطةُ، والعمومُ، ولا يؤكّد بها إلّا ما يتبعضُ، نحو: (جاء القومُ كلُّهم)، و(أكلتُ الرّغيفَ كلَّهُ)، ولا تقولُ:(قامَ زيدٌ كلُّه)، فأمّا قولهم:(مررتُ بالرّجلِ كلِّ الرّجلِ)، فمعناه:(مررتُ بالرجلِ الذي يستحقُّ لأنْ يكونَ رجلًا كامًلا في حزمهِ وجلدهِ وشجاعتهِ، ونحو ذلك)).[3]

فابن الأثير يرى أنّ (كل وأجمع) يفيدانِ معنى الإحاطة والشمول، ولا يؤكدُ بهما إلا ما يتبعضُ، ولا يجوز أنْ يؤكد بهما غير ذلك، نحو قولنا:(قامَ زيدٌ كلُّهُ) لا يجوز أن تكونْ (كل) توكيدًا؛ لأنّ (زيدًا) ليس بأجزاءٍ تتبعّضُ ليصحَّ توكيده.

ويُفَصِّلُ في ذلك ابن يعيش بقوله:((إنّ (كُلاًّ) و(أجمع) معناهما الإحاطةُ والعمومُ، فلا يؤكَّد بهما إلاّ ما يتبعّضُ، ويصحّ تَجْزِئَتُه، فتقول: (قرأتُ الكتابَ كلَّه)؛ لأنّه يُمكِن قِراءةُ بعضه، و(سرتُ النهارَ أجمعَ)، لإمكانِ سَيْرِ جُزْءٍ منه، و(تبحرتُ الأرضَ)، أي: توسّعتُ فيها، و(سرتُ الليلةَ جَمْعاءَ). كلُّ هذه الأشياء يجوز تأكيدُها بـ(كل) و(أجمع)؛ لإمكانِ تجزئتها وتبعُّضِها)).[4]

بيّنَ أبو علي الشلوبين معنى التجزؤ بقوله:((وتكريرُ الإحاطةِ يتبعُ الاسمَ المعرفةَ المتجزِئَ، نحو:(جاءَ القومُ كلُّهم)، والتجزّؤُ بحسبِ العاملِ والمعمولِ، لذلك يجوزُ(رأيتُ زيدًا كُلَّهُ)، ولا يجوزُ(جاءَ زيدٌ كلُّهُ)، لأنّ العاملَ هنا لا يُجزّئُ الفردَ وهناك يُجَزّئُهُ)).[5]

فالشلوبين وضّحَ أنّ التجزّؤَ يكون بالنسبة إلى العامل، فإنْ جازَ العاملُ أن يتجزَّأَ جازَ التوكيدُ حينئذٍ بـ(بكلّ)، وإنْ لم يتجزَّأْ لم يَجُزِ التّوكيدُ بـ(كلّ).

ويشترطُ ابنُ مالكٍ في استعمالِ (كلّ وأجمع) للتوكيد إنْ صَحَّ التبعيضُ بالنسبةِ إلى العاملِ وإلا فلا تُسْتَعْمَلُ (كلّ وأجمع) للتوكيدِ، يقولُ:((ولا يُؤَكَّدُ بها إلا معرفةٌ متبعّضةٌ بالنسبةِ إلى عملِ العاملِ، ويُعتبَرُ ذلك بجعلِ بعضها في موضعِهِ، فإنْ صَحَّ صَحَّ التوكيدُ، وإنْ امتنعَ امتنعَ، فقولُك: (جاءَ القومُ كلُّهم)، صحيحٌ لصحةِ قولِك: (جاءَ بعضُ القومِ)، وقولُك: (جاءَ زيدٌ كلُّه)، ممتنعٌ لامتناعِ قولِك:(جاءَ بعضُ زيدٍ)، فلو كان العاملُ صالحَ الإسنادِ إلى

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 372.
2() المقتضب:241/3.
3() البديع في علم العربية:332/1.
(4) شرح المفصل : 226/2.
5() التوطئة:200.

بعضِ زيدٍ كـ(نَظُفَ) و(نَجُسَ) لم يمتنعِ التّوكيدُ، فصَحَّ أنْ يُقالَ: (نَظُفَ زيدٌ كلُّهُ)، لأنه يُقالُ: (نَظُفَ بعضُهُ)).[1]

ومنه نفهمُ أنّ استعمال (كلّ وأجمع) وأخواتهما يتعلقُ في التوكيد بالفعل فإن كان الفعلُ يَصحّ أنْ يتبعضَ جازَ التوكيدُ بهما، وإن لم يَجُزْ تَبْعِيْضُ الفعلِ فلا يُستعملانِ للتوكيدِ، ويظهرُ مما سَبَقَ أنّ النحويَّ قد وَظَّفَ أسلوبَ الاعتراضِ والانفصالِ في تقريرِ الحكمِ النّحويّ فيما يخصُ استعمال (كلّ وأجمع) في التوكيد.

المسألة الرابعة: الاعتراض على العامل في نصب المستثنى والانفصال عن الاعتراض

اختلف النحويون في العامل في الاستثناء[2]، فذهب بعضهم إلى أنّ العامل الفعل بوساطة (إلّا)، وذهب قسم آخر إلى أنّ العامل هي (إلّا) بنفسها وسنذكر الخلاف والآراء في ذلك بعد عرض نص الاعتراض والانفصال في هذه المسألة .

ينقل أبو حيان إقرار ابن مالك بأنّ (إلّا) هي العاملة بنفسها؛ لأنها مختصة بالدخول على الأسماء، ثم يذكر جملة من اعتراضاته وانفصالاته عن رأيه[3]، قال أبو حيان:((ثم أخذَ المصنفُ في الاستدلالِ على أنّ (إلا) هي العاملةُ، وملخصُ ما طوّلَ به أنّها مختصةٌ بدخولها على الاسمِ، وليستْ كجزءٍ منه، فَيَجِبُ لها العملُ كوجوبِهِ لسائرِ الحروفِ التي هي كذلك، ما لم تتوسطْ بينَ عاملٍ مفرغٍ ومعمولٍ، فتُلغَى وجوبًا إنْ كانَ التفريغُ مُحققًا، وجوازًا إنْ كانَ مقدرًا، نحو: (ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ)، ثم اعترضَ على نفسِهِ بأنّ (إلا) قد ثَبُتَ دخولُها على الفعلِ، فلا تصحُّ دعوى الاختصاصِ)).[4]

يُقرُّ ابن مالك أنّ (إلا) هي العاملة في الاستثناء، حملًا على سائر الحروف التي تعمل بنفسها نحو :(إنّ) الحرف المشبه بالفعل، وأداة النهي (لم) وغيرهما، فكلٌّ منها يعمل بنفسه من غير واسطة، ثم ينبه إلى أنها قد لا تعمل أي: تُلغى وجوبًا إن جاءت في سياق الاستثناء المفرغ، وتُلغى جوازًا إن جاءت في سياق الاستثناء المتصل المنفي، ثم يعترض على نفسه بأن (إلا) قد تدخل على الفعل فلا اختصاص لها في الأسماء.

ويذكر أبو حيان انفصالَ ابن مالك بقوله:((وأجابَ بأنّ الفعلَ في موضعِ الاسمِ، فلم يزُلِ اختصاصُها، نحو: (نَشَدتُكَ اللهُ إلا فعلتَ)، معناه: (ما أسألُكَ إلّا فِعلَك)، و(ما زادَ إلا ما نَقَصَ)، و(ما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ)، أي: (النقصان)، وإلا (الضرر)، و(ما تَأْتِينِي إلا قلتُ حقًا)، و(ما أَتَيْتُكَ إلا تكلمتُ بالجميلِ)، و(ما زادَ إلا نَفَعَ)، و(ما قلّ إلا ضرَّ)، و(ما تَكَلّمَ إلا

(1) شرح التسهيل : 291/3.
(2) ينظر: كتاب سيبويه: 2/ 310، والإيضاح :205، والإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (34): 212/1 ،والتذييل والتكميل:196/8.
3() ينظر: شرح التسهيل:271/2.
(4) التذييل والتكميل: 196/8.

ضَحِكَ)، و(ما جاءَ إلّا أكرمْتُهُ)، فجميعُ هذه أحوالٌ، وهي أفعالٌ مؤولةٌ بالاسمِ، ولو كانَ مطلقُ الدخولِ على الفعلِ يُبطلُ الاختصاصَ بالاسمِ ما أُضيفَ اسمٌ إلى فعلٍ، ولا وقعَ القولُ حالًا، ولا ثانيًا لـ(ظنَّ)، ولا خبر (كان) أو (إنّ)، لأنّ هذه مسلطٌ عليها عاملُ الاسمِ، فكما لم يبطلْ اختصاص هذه بالأفعال لا يبطل اختصاص (إلا) بدخولها على الفعل)).[1]

في انفصال ابن مالك الذي نقله أبو حيان يبينُ أنّ (إلا) وإن جاء بعدها فعل فهي باقية على اختصاصها بالأسماء، والفعل بعدها مؤول بالاسم (المصدر)، وذكر أمثلة كثيرة وضح فيها جواز مجيء الفعل بعد (إلا)، ثم بيّنَ أنّه لو كان دخول الأدوات على الفعل قد جرّدَها من الاختصاص لم يُضف اسم إلى فعل، ولم يقع الفعل خبرًا للأفعال الناقصة، وعلى ذلك لم يُبطل دخول (إلا) على الفعل اختصاصها بالاسم.

ثم يذكر اعتراضًا آخر له بقوله:((ثم اعترضَ على نفسه بأنّها لو كانتْ عاملةً لاتصلَ الضميرُ بها كما اتصلَ بـ(أنّ)، فكونُه فُصِلَ بقوله تعالى: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَاّ إِيَّاهُ﴾ الإسراء: (67)، وفي الاستثناء المنقطعِ: (ما في الأرضِ أخبثُ منه إلا إياه) دليلٌ على أنها ليستْ بعاملةٍ، وبهذا رُدَّ على مَنْ ذهبَ إلى أنّ (إلا) هي الناصبةُ)).[2]

ويَنْفَصِلُ عن اعتراضه بقوله:((بأنّه انفصلَ تشبيهًا بالمنصوب على التحذير والنداءِ من حيث هو منصوبٌ لا مرفوعَ معه، وبأنّه انفصلَ حملًا على انفصالِهِ في التفريغِ ليجريَ البابُ على سننٍ واحدٍ، وبأنّ (إلا) والمستثنى بها في حكمِ جملةٍ مختصرةٍ، فكَرُهَ اختصارَ الضميرِ باتصالِهِ، والاختصارُ إجحافٌ، وبأنّ نسبةَ (ما النافية) في موافقةِ الفعلِ معنًى لا لفظًا، وفي الإعمالِ تارةً والإهمالِ تارةً، ومعمول (ما) إذا كان مضمرًا كان منفصلًا، فألحقتَ بها، وبأنّ (إلا) تشبه (لا) العاطفةَ في لزوم التوسطِ، وجعلِ ما بعدها مخالفًا لما قبلها، والضميرُ بعد (لا) منفصلٌ، فجرتْ في ذلك (إلا) مجرَاها، ومع ذلك فللمستحقِ بعد (إلا) النصبَ على الاستثناءِ شَبَهٌ بالمفعولِ المباشرة عامله، فكان له بذلك حظٌّ في الاتصال إذا كان ضميرًا، فنبهوا على ذلك بقوله:[3]

وما علينا إذا ما كنتِ جَارَتَنَا أنْ لا يجاورُنا إلّاكِ ديّارُ

وقوله: [4]

1() المصدر نفسه: 8/196-197.
2() التذييل والتكميل: 8/197.
3() أوضح المسالك:1/100، وشرح الشواهد الشعرية : 1/ 399.
4() شرح التسهيل2/276، و شرح التصريح :1/98، والمعجم المفصل في شواهد العربية : 3/261.

أعوذُ بربِّ العرشِ من فئةٍ بَغَتْ عليّ فما لي عَوْضُ إلاهُ ناصرُ

وليس هذا ضرورةً لتمكن أنْ يقالَ: أن لا يكونَ لنا ظلٌ ولا جارٌ، وأنْ يقالَ: علي فما لي غيرَه عوضُ ناصرٍ. وأيضًا فالمعروفُ من كلام العرب إيقاعُ المنفصلِ موضوعِ المتصلِ في الضرورةِ، نحو قول الفرزدق[1]

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمَنَتْ إيّاهم الأرضُ في دَهْرِ الدهاريرِ

والعكسُ غير معروف، فلو لم يكنِ الأصلُ في الضمير في الاستثناء الاتصالَ لم يسعَ في البيتينِ أن يصلَا، كما لا يسوغُ في المعطوفِ ولا في المفعولِ معه)).[2]

يريد في انفصاله أن يدفع الاعتراض المفترض على رأيه بكيفية عمل (إلا) بنفسها ولم يتصل بها الضمير مثل اتصاله بـ(إنّ)، وبيّن أنّ الضمير بعد (إلّا) إنما نُصِبَ على التشبيه بالمفعول به والنداء، وأنَّ اتصال الضمير بـ(إلا) يؤدي إلى الاختصار والإجحاف وهذا مُكرَهٌ عندهم.

وحملَ (إلا) على (ما) النافية العاطفة في المعنى، بأنّ (ما) ما قبلها يخالفُ ما بعدها وكذا الحال في (إلا)|، فضلًا عن كون الضمير بعدها منفصلًا. أما ورود الضمير متصلًا بعد (إلا) في كلام العرب فقد خُرِّجَ على الضرورة والشذوذ، وأحيانًا استعمال ضمير متصل بدل ضمير منفصل. [3]

ثم يعود فيعترضُ على نفسِهِ بقوله:((ثم اعترضَ المصنفُ على نفسه فقال: فإن قيلَ: لو كانتْ عاملةً لعملتْ الجرَّ، كما عَمِلَ غيرُها من الحروف التي لا تُشبه الفعلَ، ولذلك حَكَمَ بحرفيةِ عدا وخلا وحاشا إذا جرتْ، وفعليتها إذا نصبتَ)).[4]

وينفصل عن اعتراضه بقوله:((بأنه لا يُسلّمُ بذلك، بل اللائقُ به عملٌ لا يَصلُحُ للفعلِ وهو جرٌّ أو نصبٌ لا رفعَ معه، فكان النصبُ أولى بالأربعةِ؛ لأنه أخفُّ من الجرّ، لكن مُنِعَتْ منه (عدا وأختاها) لأنهنّ يكنّ أفعالًا، فتستوجبُ النصبَ حينئذٍ، فلو عملنَه وهنّ أحرفٌ لجُهلتْ الحرفيةُ، فتعينَ الجرُّ بها إذا كُنّ أحرفًا، ولم يمنعْ من النصبِ مانعٌ، فعملنَه. وأيضًا فإنّ (إلا) مخصوصةٌ بكثرةِ الاستعمالِ والتعرضِ للتكرارِ، فأُوثرَ من بين أخواتِها الحرفيةُ بأخفِّ الإعرابين)).[5]

1() ديوانه: 1/ 214.
(2) التذييل والتكميل: 198/8.
3() ينظر: شرح التسهيل:276/2، والمقاصد الشافية:352/3.
4() التذييل والتكميل :199/8.
5() المصدر نفسه :199/8.

في اعتراضه السابق يظنُّ مَنْ يعترض عليه بأنّ (إلا) لو كانت عاملة لعملت الجرّ، مثل سائر الحروف التي تفيد الاستثناء (عدا ، خلا، حاشا)، غير أنه ينفصل عن اعتراضه بأنّ الأسلم بـ(إلا) النصب؛ لأنه أخف من الجرّ، وأما (عدا وخلا وحاشا) فقد استوجب النصب فيهن لجواز مجيء كلّ واحدة منهن فعلًا إذا سُبِقَ بـ(ما) المصدرية، ولو لم تُعدْ (عدا وخلا وحاشا) أفعالًا وعُدّت حروفًا لضاع معنى الحرف، وبيّن أنّ (إلا) قد خُصّت بكثرة الاستعمال والتكرار، لذلك خُصّت بالحرفية دون سائر أداوت الاستثناء.

وقد حمل سيبويه النصب في الاستثناء على ما قبله من الكلام، مثل قولك : (عندي عشرون درهمًا)، فإنّ (درهمًا) منصوبٌ بـ(عشرون)، قال:((أنْ يكونَ الاسمُ بعدها خارجًا مما دخلَ فيه ما قبلَه، عاملًا فيه ما قبلَه من الكلامِ، كما تعملُ (عشرون) فيما بعدها إذا قلتَ: عشرون درهمًا)).[1]

وقال أبو علي الفارسي:((فانتصابُ الاسمِ إنما هو بما تقدمَ في الجملة من الفعل أو معنى الفعلِ بتوسطِ (إلا)، كما أنّ الاسمَ الذي بعد الواوِ في باب المفعولِ معه منتصبٌ بتوسطِ الواو)).[2]

فأبو علي يرى أنّ المستثنى منصوب بالفعل قبل (إلا) بوساطة (إلا)، ويحمله على المفعول معه فإنه منصوب بوساطة (الواو) في قولنا: (سرتُ والنهرَ).

وذهب ابن الوراق(ت381ه) إلى أنّ العامل في الاستثناء الفعل وليس (إلا)، قال: ((فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا جعلتم (إِلَّا) هِيَ العاملة فِي الِاسْتِثْنَاء دون التَّشْبِيه بالمفعول؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن (إِلَّا) لَو كَانَت عاملة مَا جَازَ أَن يَقع (مَا) بعْدهَا مُخْتَلفًا، فَلَمَّا وجدنَا مَا بعْدهَا مُخْتَلفًا، مَنْصُوبًا ومخفوضًا وَمَرْفُوعًا، وَمَعْنَاهَا قَائِم، علمنَا أَنَّهَا لَيست بعاملة، وَيدلُّ على ذَلِك أَيْضًا أَنا لَو وَضعنَا فِي موضعهَا (غير) لانتصبَ (غير) ، كَقَوْلِك:(جَاءَنِي الْقَوْمُ غيرَ زيدٍ)، فَلَمَّا انتصبَ (غيرَ) ونابَ عَن (إِلَّا) ، علمنَا أَنّ الناصبَ هُوَ الْفِعْلُ الْمُتَقَدّمُ، إِذْ كَانَ الشَّيْءُ لَا يعْملُ فِي نَفسه، فصَحّ أَنّ الْمَنْصُوبَ فِي الِاسْتِثْنَاء إِنَّمَا عَمِلَ فِيهِ فعلٌ مُتَقَدمٌ لَا (إِلَّا) ، وَإِنَّمَا كَانَ النصبُ الْوَجْهَ فِيمَا لَيْسَ من جنس الأول، لِأَنَّهُ مَتى حُمِلَ عَلَيْهِ فِي الْبَدَل، وَجبَ أَن يُحْمَلَ الْكَلَامُ على الْمجَاز، وَيُقدَّرُ الِاسْمُ الأولُ كَأَنَّهُ من جنس الثَّانِي، إِذْ شَرطُ الْبَدَلِ أَن يكونَ هُوَ الْمُبدلُ أَو بعضُه، فَلَمَّا كَانَ حملُ مَا لَيْسَ من جنس الأول على الثَّانِي يحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيل، فَإِنّ النصبَ الْوَجْهُ، لِأَنَّهُ لَا يحْتَاج إِلَى تَأْوِيل)).[3]

(1) كتاب سيبويه: 310/2.
(2) الإيضاح العضدي:205.
(3) علل النحو: 394-395.

يجيب ابن الوراق على قائلٍ مفترض لِمَ لا تعمل (إلا) بنفسها دون حملها على المفعول، بأنَّ ما بعد (إلا) ورد بأحوال مختلفة مرفوع ومنصوب ومجرور، فدلّ ذلك على عدم جواز أنْ تعملَ بنفسها، فضلًا عن نيابة بعض الأسماء عنها (غير، سوى) وأن هذه الأسماء تأخذ النصب، وهذا دليل على كون العامل الفعل الذي يقع قبل الأداة.

ورأى الكوفيون أنّ العامل في المستثنى (إلا)، ويرى الفراء أنّ (إلا) مركبة من (إنَّ) و(لا)، ثم خففت (إنَّ) وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ(إنَّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ(لا)، ونُقِلَ عن الكسائي إنّما نُصِبَ المستثنى؛ لأنّ تأويله: قام القومُ إلا أنّ زيدًا لم يقمْ، وحُكِيَ عنه أيضًا أنّه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول. (1)

والذي يظهر أنّ العامل في المستثنى الفعل بوساطة الأداة خلافًا لقسم من الكوفيين، وأنّ القول بعمل أداة الاستثناء (إلّا) بنفسها لا يصمد، وقد بيّن العلماءُ أنها إذا استُبدِلتْ بأداة أخرى فإنّ الأداة تأخذ النصب وهذا دليل وجيهٌ على التسليم بأنّ العامل في الاستثناء هو الفعل بواسطة الأداة، ويُلاحَظُ كثرة اعتراضات النحوي على نفسه وانفصاله عن اعتراضاته، وما ذلك إلا ليجعل المسألة أكثرًا وضوحًا واستقرارًا في ذهن المخاطب، فضلًا عن أهميتها في تقعيد الحكم، فكان لأسلوب الاعتراض والانفصال أثرٌ بَيّنٌ في تقرير الحكم النحوي بإعمال أداة الاستثناء (إلّا).

المطلب الثاني (تعليل الحكم النحوي)

التعليل أحد أغراض أسلوب الاعتراض والانفصال، يلجأ النحوي إليه لتعليل رأي نحوي يتبناه النحوي نفسه، أو لتعليل توجيهات نحوية في مسائل دار الخلاف فيها، ومن المسائل التي استعان فيها النحوي بأسلوب الاعتراض والانفصال لتعليل الحكم النحوي ما يأتي:

المسألة الأولى: تأنيث فعلي المدح والذم وتذكيرهما

سلَّمَ النحويون بوجوب اتصال علامة التأنيث (التاء) بالفعل المسند إلى مؤنث حقيقي، نحو:(قامتْ هندٌ، وذهبتْ فاطمةُ)، وهذا الحكم مطرد في جميع الأفعال بحسب قولهم.(2)

أما الفعلان(نِعْمَ وبئسَ) فلا يجب فيهما ذلك، فيجوز أن نقول:(نعمتِ المرأةُ هندٌ، ونعمَ المرأةُ هندٌ)، واخْتُلِفَ في توجيه ذلك، إذ نقلَ ابن الفخَار في شرحه اعتراض أبي القاسم

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(34):212/1.
(2) ينظر: كتاب سيبويه :38/2، والمقتضب: 146/2، وارتشاف الضرب:738/2، والمقاصد الشافية: 569/2،وشرح الأشموني:396/1.

الزجاجي(ت340ه) بقوله:((علةُ ذلك عدمُ التصرف، واعترض بـ(ليس) فإنها مثلهما في عدم التصرف، فلو كانت العلة في جواز الوجهين عدم التصرف لم يفرقْ بينهما وبين (ليس)، ولقد رأينا (ليس) على سائر الأفعال في لزوم العلامة على الوجه المذكور، فدلّ على أنّ العلة في جواز الوجهين في (نعم وبئس) غير ما ذكره أبو القاسم))[1]

فأبو القاسم الزجاجي يعلل جواز اتصال (التاء) وعدم اتصالها بفعلي المدح والذم بعدم تصرف فعلي المدح والذم، ثم اعترض على نفسه بـ(ليس) فإنها فعل لا يتصرف، غير أنّ الفعل (ليس) تقترن به علامة التأنيث (التاء)، فنقول:(ليستِ المرأةُ حاضرةً)، ولا يمكن أن نقول:(ليس المرأة حاضرةً)، فالفعل ليس له حكم على سائر الأفعال بوجوب اتصال علامة التأنيث، مع الفاعل المؤنث.

وانفصل عن رأي أبي القاسم بعض النحويين بقولهم:((إنه يمكن أن يكون أراد التنبيه على ضعف (نِعْمَ وبِئسَ) وانحطاطهما عن قوة الأفعال، وذلك أنها لا يتصرفان في أنفسهما ولا في معمولها، فغلب عليها شبه الحرف من هذا الوجه، فأُجريا مجرى الحروف في عدم إلحاق العلامة، وذلك أنّ معمولهما مقصور على شيء بعينه قد تقدم تفسيره))[2]

يعلل أولئك النحويون في انفصالهم عن رأي الزجاجي بأنّ فعلي المدح والذم (نعم وبئس) أضعف من سائر الأفعال؛ لأنهما لا يتصرفان بأنفسهما ولا في معمولهما، وهما قد شابها الحرف في ذلك، وهذا سبب عدم اتصال علامة التأنيث فيهما.

أما سيبويه فقد رأى أنّ فعلي المدح والذم يؤنثان ويذكران، وأنّ حذف (التاء) من فعلي المدح والذم كثير، فقال:((واعلم أنّ (نعمَ) تؤنث وتذكر، وذلك قولك: (نعمتِ المرأةُ)، وإن شئت قلت: (نِعْمَ المَرأةُ)، كما قالوا (ذَهَبَ المَرْأَةُ)، والحذفُ في (نِعْمَت) أكثر)).[3]

أما المبرد فيرى أنّ علة حذف (التاء) من فعلي المدح والذم (نعم وبئس) هي كثرة الاستعمال، قال:((فَأَما قَوْلك (نعمتْ) و(بئستْ) إِذا عنيت الْمُؤَنَّث، فلأنهما فعلان لم يخرجَا من بَاب الْأَفْعَال إِلَى التَّسْمِيَة كَمَا فعل بـ(حبَّ وَ ذَا) وكأنهما على منهاج الْأَفْعَال، وَمن قَالَ:(نعم الْمَرْأَة) وَمَا أشبهه فلأنهما فعلان قد كثُرا وصارا فِي الْمَدْح والذَّم أصلًا، والحذفُ مَوْجُودٌ فِي كلّ مَا كَثُرَ استعمالهم إِيَّاه)).[4]

(1) شرح الجمل: 2/ 526.
(2) شرح الجمل ابن الفخار: 526/2.
(3) كتاب سيبويه:178/2.
(4) المقتضب: 146/2.

يريد المبردُ أنّ الفعلين (نعم وبئس) لمّا كَثُرَ استعمالهما في أسلوب المدح والذم جاز حذف علامة التأنيث منهما، وكأنّ الفعلين قد صارا أصلًا لأسلوب المدح، وحين يكثر استعمال شيء ما في اللغة جاز أن يحذفَ منه شيء.

ونظر ابن السراج(ت316ه) في تقرير هذا الحكم إلى التضمين بين المذكر والمؤنث فقال:((فإن كان الاسم الذي دخلت عليه (نعم) مؤنثًا أدخلت التاء في (نعمَ وبئسَ)، فقلت: (نعمتِ المرأةُ هندٌ)، و(نعمتِ المرأتانِ الهندانِ)، و(بئستِ المرأةُ هندٌ)، و(بئستِ المرأتانِ الهندانِ)، وإنْ شئتَ ألقيتَ التاءَ فقلت: (نعمَ المرأةُ وبئسَ المرأةُ)، وتقول: (هذهِ الدارُ نعمتِ البلدُ)، لأنّك عنيتَ بـ(البلد): (دارًا)، وكذلك: (هذا البلدُ نعمَ الدارُ)؛ لأنّ قصدتَ إلى البلد)).[1]

يقصد ابن السراج في قوله التضمين، فما كان القصد فيه المؤنث الحقيقي أي: (امرأة مقصودة) لحقت التاء بالفعل، نحو:(نعمتِ المرأةُ فاطمةُ)، وما كان المؤنث فيه مضمنًا معنى التذكير حُذِفتْ منه تاء التأنيث، وقد مثّلَ لذلك بـ(البلد) الذي يرادُ به المؤنث (الدار) فتقول: (نعمتِ الدارُ)، وبالمذكر الحقيقي بـ(نعمَ الدارُ).

وقال السيرافي:((وأمّا علامةُ التأنيث التي تلحق الفعلَ فإنّها تلحقُ (نعمَ وبئسَ) إذا كان بعدهما مؤنثٌ كقولك: (نعمتِ المرأةُ) و(بئستِ الجاريةُ)، وحذفُ علامةِ التأنيث منهما أحسنُ وأكثرُ من حذفهما من سائرِ الأفعالِ؛ لنقصانِ تمكنهما في الأفعال، وبطلانِ استعمال المستقبل منهما، وذلك أنّ دخولَ علامةِ التأنيث في المستقبل أقوى منه في الماضي؛ لأنّ علامةَ التأنيث في الماضي زيادةٌ، وفي المستقبل وضعُ حرفٍ مكانَ حرف؛ وهو التاء مكان الياء، فلخفةِ تكلُّفِ العلامة في المستقبل صارت ألزمَ، ولمّا كانتْ (نعمَ وبئسَ) لا مستقبلَ لهما صار:(نعمَ المرأةُ) و(بئسَ الجاريةُ) أحسنَ من (قامَ المرأةُ) و(ذهبَ الجاريةُ)؛ لأنّك في المستقبل يلزمُكَ: (تقومُ المرأةُ) و(تذهبُ الجاريةُ)، وليس ذلك في نعمَ وبئسَ)).[2]

فالسيرافي يستحسن حذف (التاء) من (نعم وبئس) ويعلل ذلك بنقصان تصرفهما، فضلًا عن عدم مجيء زمن المستقبل من (نعم وبئس)؛ لأنّ المدح والذم وصف لُوحِظَ وثبت فلا يكون المدح والذم في زمن المستقبل؛ لذلك جاز أن تسقط علامة التأنيث (التاء) من فعلي المدح والذم.

وقال ابن يعيش:((اعلم أن (نعم) و(بئس) إذا وَلِيَهما مؤنّثٌ، كنت مخيَّرًا في إلحاق علامة التأنيث بهما وتركِها، فتقول:(نعمتِ الجاريةُ هندٌ)، و(بئستِ الأمَةُ جاريتُك)، وإن شئت قلت: (نعم الجاريةُ هندٌ)، و(بئس الأمَةُ جاريتُك)، فإن قيل: فمن أين حَسُنَ إسقاطُ علامة التأنيث من (نعم) و(بئس) إذا وليهما مؤنّثٌ، ولم يحسن ذلك في غيرهما من الأفعال؟ قيل:

(1) الأصول في النحو: 114/1
(2) شرح كتاب سيبويه: 11/3.

أمّا مَن ألحق علامة التأنيث، فأمرُه ظاهرٌ، وهو الإيذان بأنّه مسند إلى مؤنّثٍ قبل الوصول إليه، كما يكون في سائر الأفعال كذلك، من نحوِ: (قامت هندٌ)، ومن أسقطها، فعلّةُ ذلك أن الفاعل هنا جنس، والجنس مذكر، فإذا أُنّث، اعتُبِرَ اللفظُ، وإذا ذُكّر، حُمِلَ على المعنى، وعلى هذا تقول: (هذه الدارُ نِعْمَتِ البَلَدُ)، فتؤنّث؛ لأنك تعني دارًا، فهو من العمل على المعنى))[1]

يرى ابن يعيش أنّ علة حذف علامة التأنيث من فعلي المدح والذم إنما هو عائدٌ إلى المعنى، فقولك:(نِعْمَ المرأةُ فاطمةُ) بإسقاط (التاء) مراعاةً للجنس، فالفاعل جنسٌ، والجنس مذكر، ومَنْ أثبت علامة التأنيث فقد راعى اللفظ.

ويظهر مما سبق أنّ للمتكلم الخيار في إثبات علامة التأنيث أو إسقاطها من فعلي المدح والذم، فمَنْ يراعي المعنى في قولنا:(نعمَ المرأةُ فاطمةُ) يسقط علامة التأنيث، ومَنْ يراعي اللفظَ يثبتها وهذا يبدو أقرب للصواب، ويتضح ممّا سبقَ أنّ لأسلوب الاعتراض والانفصال أثرًا مهمًا في تعليل الحكم النحوي.

المسألة الثانية: الاعتراض على رأي الخليل في تركيب (لن) والانفصال عنه بآراء أُخَر

ذكر الرماني في شرحه كتاب سيبويه اعتراضًا على قول الخليل في أصل (لن) قال: ((وما وجهُ قولِ الخليلِ في (لن): إنَّ أصلها (لا أن) ، ولكنها حُذفت كما قالوا: ويلُمِّهِ؟ ولمَ خالفهُ سيبويه، وألزمهُ أن لا يُجوزَ: أما زيدًا فلن أضربَ؟ وهل للخليل أن ينفصلَ بأن (لن) لما كَثُرَتْ حتى صارت بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ؛ عُوملت مُعاملةَ الحرفِ الواحدِ، فصارت بمنزلةِ: زيدًا لم أضرب؟ وما الصوابُ في ذلك؟)).[2]

يرى الخليل أنّ (لن) مركبةٌ من (لا) و(أنْ)، وحُذِفت الألف من (لا) والهمزة من (أن) فصارت (لن)، وعلّلَ ذلك الحذفَ بكثرة الاستعمال، وحملَ ذلك على (وَيْلِمّهِ) التي أصلها (ويلٌ لأمّهِ)، و(حينئذٍ) التي أصلها (حين وإذ)، وكذا الحال في (هلّا) التي أصلها (هلْ ولا).[3]

وقد ذكر الرماني علة قول الخليل إذ قال:((ووجهُ هذا القولِ أنه لما كان ينبغي تقليلُ الأصُولِ، وتكثيرُ الفروعِ؛ لتُضبطَ الأصولَ، وتنعقدَ في النفسِ على أمكنِ ما يكونُ، وتقتضي

(1) شرح المفصل:402/4.
(2) شرح كتاب سيبويه :775.
(3) كتاب سيبويه: 5/3.

فرُعها، فتُغنيَ بحفظِها عن حفظِ فرعها؛ راعى هذا الأصلَ، فوجد (لن) يتوجهُ فيها أن ترجعَ إلى (أن) كما ترجعُ الحروفُ المُضمنةُ بمعنى: أن، فردَّها إليها؛ لهذه العلةِ)).[1]

وينفصل الرماني عن رأي الخليل بقوله:((ولا بُدَّ للخليلِ من أن يَرُومَ الانفصالَ من هذا بأنَّ (لن) لما كثرت حتى صارت بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ؛ عُوملت مُعاملةَ: لم)).[2]

يبين الرماني في انفصاله أنّ (لن) لمّا كَثُرَ استعمالها في الكلام حُذِفَ من الأصل بعض الحروف فصارت (لن) بمنزلة حرف واحد بعد أن كانت (لا أن)، وحُمِلَت على أداة الجزم (لم).

وينفصل أبو علي الفارسي عن هذا الاعتراض على قول الخليل بقوله:((إنّ الحرفينِ لمّا كان في الأولِ منهما معنى النفي، وصارَ معَ الحرفِ الثاني بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، صارَ بمنزلةِ الكافِ الداخلةِ على (أنّ) في (كأنّ) فكما استجازُوا (كأنّ زيدًا أخوك) مع أنّ تقديرَ الكافِ أنْ تكونَ بعدَ (أن) بدلالة أنّ المرادَ التشبيهُ، والمعنى (زيدٌ كأخيك)، ولم يجرِ عندهم مجرَى تقديمِ ما في الصلةِ عليها، كذلك لا يجري قولُهم: (زيدًا لن أضربَ) مجرَى تقديمِ الصلةِ عليها لاجتماعِ الحرفينِ في أنّ كلَّ واحدٍ منهما عاملٌ، وأنّ كلَّ حرفٍ منهما، وإنْ كانَ مركبًا من حرفينِ، فقد صارَ يجري مجرَى الحرفِ الواحدِ)).[3]

فالفارسي يوضح أن الحرف الأول (لا) فيه معنى النفي، وقد دخل على الحرف الثاني (أن) وصارا حرفًا واحدًا، وحمله على الكاف في (كأنّ) التي أجاز النحويون دخولها على (أن) والمراد فيها التشبيه مع أن موقعها في الأصل بعد (أن)، فلم يجرِ عندهم تقديم ما في الصلة عليها كذلك لم يجروا في قولهم :(زيدًا لن أضرب) وعلّلَ ذلك باجتماع حرفين كلّ منها عامل وإنْ كان مركبًا من حرفين فقد صار حرفًا واحدًا.

ويذكر ابن الوراق انفصالًا آخر في هذه المسألة بقوله:((وللخليلِ أَنْ ينْفَصلَ من هَذَا بِأَن يَقُول: وجدتُ الْحُرُوفَ مَتى رُكّبِتْ خرجتْ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ، فَمنْ ذَلِك (هَل) أَصْلهَا الِاسْتِفْهَام، وَلَا يجوزُ أَنْ يعْملَ مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا، لَو قلت: (زيدًا هَل ضربتَ)، لم يجزْ، فَإِذا زِيدَ على (هَل) (لَا) ودخلها معنى التحضيض، جَازَ أَن يتَقَدَّم مَا بعْدهَا عَلَيْهَا، قَوْلك: (زيدًا هلّا ضربتَ)).[4]

(1) شرح كتاب سيبويه :778.
(2) المصدر نفسه:779.
(3) المسائل الحلبيات : 46.
(4) علل النحو : 192.

ومعنى انفصاله أن الحرف (أن) لمّا دخل عليه حرف آخر وهو (لا) صار مركبًا فقد خرج عمّا وضع له فجاز أن يتقدم صلته عليه في قولنا : (زيدًا لن أضربَ)، مثل حرف الاستفهام (هل) عندما تدخل عليه (لا) جاز أن يتقدم ما بعدها عليها.

ويخالف سيبويه الخليلَ في رأيه إذ لا يُجوّزُ أن تقولَ: (أما زيدًا فلن أضربَ)، كما لا يجوز أنْ نقولَ:(أما زيدًا فلا الضربُ له)؛ لأنه لا يتقدمُ معمولُ الصلةِ على الموصولِ.[1]

وتابعه السيرافي بمخالفة قول الخليل بقوله:((:((لو كان معنى (لن) (لا أن)، لما جازَ أنْ نقولَ:(زيدًا لن أضربَ) ، كما لا يجوز: (زيدًا لا أنْ أضربَ)؛ لأنّ ما في صلة (أن) لا يعملُ فيما قبله)).[2]

أما المبردُ فقد رفضَ قولَ الخليلِ في تركيب (لن) وذهب إلى أنّ (لن) حرفٌ قائمٌ بنفسِهِ بعدَ الحذفِ إذ قال:((وليس القولُ عندي كما قالَ، وذلك أنّك تقولُ: (زيدًا لن أضربَ)، كما تقول: (زيدًا سأضربُ)، فلو كان هذا كما قال الخليلُ لَفسدَ الكلامُ؛ لأنّ (زيدًا) كان ينتصبُ بما في صلة (أن)، ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن)).[3]

ويتابع أبو علي الشلوبين مَنْ سبقه من النحويين بقوله:((و(لن) لنفي (سيفعلُ)، وتقديمُ معمولِ معمولها، وهو (زيد) في قولك:(زيدًا لن أضربَ) يُقوي أنها ليستْ مركبة من (لا) و(أن)، إذ لو كانت مركبة لكان قمينًا بأن يدلّوا على التركيب بمنع التقديم)).[4]

وتابعهم ابن مالك في الرأي نفسِهِ عند حديثه عن عوامل الفعل المضارع إذ قال: ((ويُنْصَبُ المضارعُ أيضًا بـ(لن) مستقبلًا، بحدٍّ وغير حدّ، خلافًا لمَنْ خَصّها بالتأبيد، ولا يكونُ الفعلُ معها دعاءً خلافًا لبعضهم، وتقديمُ معمولِ معمولِها عليها دليلٌ على عدم تركيبها من (لا أن) خلافًا للخليل)).[5]

فقد أقرَّ ابن مالك في حديثه عن عوامل الفعل المضارع بأنّ أداة النصب (لن) حرفٌ بنفسه، واستدلّ على ذلك بعدم جواز تقديم معمول معمولها عليها، وخالف الخليل في رأيه.

والذي يظهر أنّ الرأي ما ذهب إليه معظم النحويين من أن الحرف (لن) حرف قائم بنفسه وضع للاستقبال، وأن رأي الخليل فيه ضعف على ما ظهر، وعلى هذا يتضح استعمال

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 5/3، وشرح كتاب سيبويه الرماني: 779.
(2) شرح كتاب سيبويه السيرافي : 33/1.
(3) المقتضب: 2/ 8.
4() التوطئة:140.
5() تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:229.

النحويين لأسلوب الاعتراض والانفصال في بيان الخلاف الحاصل في مسألة أصل (لن) محاولين الانفصال عن رأي الخليل بتعليلات متعددة.

المطلب الثالث (تحليل الحكم النحوي)

يعمدُ النحويُّ لأسلوب الاعتراض والانفصال لتوظيفه في الدرس النحويّ لأغراض عدة منها تحليل الأحكام النحويّة، وبيان ما وقع فيها من خلاف وما التبسَ فهمه عند القارئ، وهذا ما ندرسه في هذه المسائل:

المسألة الأولى: الاعتراض على تقدير الخبر والانفصال عنه بحصول الفائدة

الأصل في الجملة الاسمية أن يُذكرَ فيها المبتدأ والخبر نحو :(محمدٌ قائمٌ)، لكن ورد في استعمال العرب حذف الخبر والاكتفاء بالمبتدأ، ويُحذفُ الخبرُ جوازًا ووجوبًا في مواضع محددة[1]، ومن المواضع التي يُحذفُ فيها الخبر وجوبًا أن يكون المبتدأ بعد واوٍ هي نصٌّ في المعية[2] نحو: (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ) بمعنى كلّ رجلٍ مع ضيعتِه، وقد نَصَّ على هذا الرأي كثيرٌ من النحويين[3]

وقد تعددت توجيهات النحويين في تقدير الخبر في قولهم:(كلُّ رجلٍ وضيعتُه)، وذهب بعضهم إلى أن الخبر مقدر بـ(مقترنان).[4]

وذهب قسمٌ آخر إلى عدم تقدير خبر محذوف، لأن (الواو) قد أغنت عن ذكر الخبر،لأنها جاءت بمعنى (مع) وهذا رأي الكوفيين والأخفش.[5]

وذهب ابن أبي الربيع إلى: ((أنّ المعطوفَ قد سَدَّ مَسدَّ الخبرِ وناب منابَه، وكلُّ مبتدأ المسندُ إليه مصاحبٌ ومقترنٌ، وما أشبه ذلك، فالعرب تجعل المعطوف نائبًا منابه سادًّا مسده، فتقول:(زيدٌ وكتابُهُ) أي: زيدٌ لا يفارقُ كتابه، و(عمرٌو وفرسُهُ) أي: مقترن بفرسه لا يفارقه)).[6]

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 86/1، والإيضاح العضدي:46، والمفصل في صنعة الإعراب:43، والتخمير في شرح المفصل:255/1.

(2) ينظر: المسائل الحلبيات: 149، والمفصل في صنعة الإعراب: 49، وشرح التسهيل:285/1، وأوضح المسالك:220/1، وشرح التصريح على التوضيح:227/1.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 393/1، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: 200/2، والتبصرة والتذكرة :256/1، والبديع في علم العربية: 91، وارتشاف الضرب : 3/ 1090.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 2/ 285، والبديع في علم العربية : 91، واللباب في علل البناء والإعراب : 146/1، وشرح المفصل : 1/ 246.

(5) ينظر: شرح الأشموني : 209/1، وشرح التصريح على التوضيح : 1/ 228.

(6) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : 269/2.

وفي سياق ذلك جمع أبو علي الفارسي بين قولهم:(كلُّ رجلٍ وضَيعَتُهُ) و (أنت أعلمُ وربُّك)[1] ، والجامع بينهما عنده حذف الخبر، وقد اعْتُرِضَ عليه بأنّه لا يجوز قياس ما حُذِفَ خبره وهو قولهم:(كلُّ رجلٍ وضيعَتُهُ) وما ذُكِرَ خبره وهو قولهم :(أنت أعلمُ وربَّكَ).[2]

وينفصلُ ابن أبي الربيع عن هذا الاعتراض بـ:((أنّ المبتدأ في قولهم: (أنت أعلمُ وربّك) جِيءَ له بالخبر، وكمالُ هذا الخبرِ بالمتعلقِ وهو (بربّك)؛ لأنّ المعنى (أنت أعلمُ بربِّك وربُّك أعلمُ بك)، ولولا هذا التقديرُ لم تحصلِ الفائدةُ، ولكان المعنى مختلفًا، ولكن حذفُ (بربك) الذي به كمالُ الخبرِ الأولِ لدلالة الثاني عليه، وحذفُ خبرِ الثاني لدلالةِ خبرِ الأولِ عليه، وحُذِفَ كمالُهُ وهو (بك) لدلالةِ الأول عليه واسْتُغني عن الباء؛ لأنّ الواو فيها الاجتماعُ، وتكون فيها المصاحبةُ، وتكون هي للمصاحبةِ، فصار هذا بمنزلة (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ) ؛لأنّ هذا حُذِفَ خبرُه، وذاك حُذِفَ منه كمالُ خبرهِ، فكأنّه حُذِفَ خبر الأول لدلالة الثاني عليه، وخبر الثاني لدلالة الأول عليه)).[3]

وضّحَ ابن الربيع في انفصاله أنّ قولهم:(أنت أعلمُ وربك) جِيءَ فيه للمبتدأ بالخبر، وأنّ خبره لا يتمُّ إلا بوجود المتعلق (بربك)، وهو على تقدير:(أنت أعلمُ بربك وربُّك أعلمُ بك)، فحذف من المبتدأ الأول المتعلق (بربك) لدلالة (وربك) عليه، وحُذِفَ خبر المبتدأ الثاني لدلالة خبر المبتدأ الأول عليه، وحُذِفَ المتعلق بالخبر الثاني، فصار ذلك مثل قولهم:(كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ).

ولم يختلف النحويون في توجيه مسألة حذف الخبر، قال السيرافي:((ويجوزُ أنْ تقولَ:(أنتَ وشأنُكَ)، و(كلُّ رجلٍ وضيعَتُهُ)، و(كلُّ امرئٍ وصَنْعَتُهُ)، فيكتفونَ بذلك، لأنّ معنَى الواوِ معنَى (مع)، كأنهم قالوا:(كلُّ رجلٍ معَ ضيعتِهِ)، و(أنتَ معَ شأْنِكَ)، وهذا كلامٌ مكتفٍ، فإذا قالوا: (أنت وشأنُكَ)، اكتفوا بهذا اللفظ وأضمروا الخبرَ، وتقديره: (أنتَ وشأنُكَ مقرونانِ)، لأنّ معنى (الواو) إذا ذهب بها مذهبَ (مع) قد دلّت على مقرونينِ))[4]

بيّن السيرافي أنّ العرب في قولهم:(كلُّ رجلٍ وصنْعَتُهُ) يكتفون بالمعطوف نيابةً عن الخبر، إذا كانت (الواو) بمعنى (مع) والتقدير: (كلُّ رجلٍ مع صَنْعَتِهِ)، وإضمار الخبر والاكتفاء بالمعطوف في قولهم:(أنتَ وشأْنُكَ) وتقدير الخبر(مقرونانِ).

وتابعه العكبري(ت616ه) في تقدير الخبر المحذوف بقوله:((وَمن ذَلِك (كلُّ رجلٍ وضيعَتُهُ) فَالخَبَرُ فِيهِ مَحْذُوفٌ أَي: (مقرونان) أغْنى عَن الْخَبَر، كونُ الْوَاو بِمَعْنى (مَعَ)، والضيعة هَهُنَا الحرفةُ، وأمَّا قَوْلهم: (أَنْتَ أعلمُ وربُّك)، فتقديره: (ربُّكَ مكافِئُكَ أو مُجازِيكَ)).[5]

وتابعهم الخوارزمي(ت617ه) في الرأي نفسه بقوله:((خبرُ المبتدأ ها هنا محذوفٌ لدلالةِ الواو عليه، وهذا لأنَّ المبتدأ إذا عُطِفَ عليه فَخَبَرُ المبتدأ لا يخلو من أن يكونَ للواو عليه دِلالةٌ، أو لا يكونُ للواوِ عليه دلالةٌ، فإن لم يكن لم يَجز طرحُ الخبرِ كقولك: (زيدٌ

(1) ينظر: الإيضاح : 35.
(2)ينظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : 2/ 372.
(3) ينظر: المصدر نفسه : 2/ 372_373.
4() شرح كتاب سيبويه:198/2.
5() اللباب في علل البناء والإعراب:146/1.

وعمروٌ منطلقان)، لأن لا دلالةَ للواوِ على منطلقان، وإن كانَ لها عليه دلالةٌ جازَ طَرحُهُ، نحوَ: (كلُّ رَجُلٍ وضيعَتَه)، تقديره: (كلُّ رَجُلٍ وضيعَتَه مُقترنان)).[1]

نبّه الخوارزمي إلى أنّ الخبر يمكن حذفه إن كانت للواو دلالة عليه، نحو قولك:(كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ) وتقدير الخبر:(كلُّ رجلٍ وضيعته مقرونانِ)، فإن لم تدل الواو عليه لم يَجُزِ الحذفُ، نحو قولك:(محمدٌ وعليٌ ذاهبانِ)، لأنّه لا دلالة على الخبر في هذه الجملة فلم يُجزْ تقدير الخبر.

وخالفَ الأخفشُ وابنُ خروف(ت609ه) النحويين في مسألة تقدير الخبر في قولهم:(كلُّ رجلٍ وضَيعتُهُ)، ذهبا إلى أنْ لا حاجة إلى تقدير الخبر، لأنّه كلامٌ تامٌّ لا يحتاجُ إلى تقدير للخبر.[2]

ويبدو أنّ الرأي ما ذهب إليه جمهور النحويين، فيجوز حذف الخبر إن كان واقعًا بعد واو هي نص بالمعية(المصاحبة)، نحو قولك:(كلُّ رجلٍ وصَنْعَتُهُ)، والتقدير:(كلُّ رجلٍ وصَنْعَتُهُ مقرونانِ)، فإن خلت الواو من معنى المصاحبة وكانت للعطف لم يَجُزْ تقدير الخبر، نحو قولك:(زيدٌ وخالدٌ منطلقانِ)، لأنّ الواو هنا لم تُفِدِ المصاحبة.

ويُلاحَظُ مما سبق أنّ ابنَ أبي الربيع وَظّفَ أسلوب الاعتراض والانفصال في تحليل الحكم النحوي، بعد التباسه والإشكال الذي أُثِيرَ الجمع بين ما ذُكِرَ خبره وما لم يُذكَر خبره، فانبرى ابن أبي الربيع للإجابة عن هذا الاعتراض منفصلًا عنه بتحليل وجيه أزال اللبس والإشكال.

المسألة الثانية: الاعتراض على علة إعراب الفعل المضارع والانفصال عنه بعلة أخرى

الأصل في الأفعال البناء وهذا ما ذهب إليه النحويون، غير أنّ الفعل المضارع يأتي معربًا خلاف أصل الأفعال، لمشابهته الأسماء ووقوعه موقعها، وهذا ما ذكره سيبويه[3] وتابعه فيه النحويون في علة إعراب الفعل المضارع.[4]

ويذكر ابن أبي الربيع اعتراض الكوفيين على قول البصريين إذ قالوا:((إنها رُفِعَتْ لتعريها عن النواصبِ والجوازمِ، واحتجوا بأنّا نجدُ أفعالًا مرفوعةً في مواضعَ لا تقعُ فيها الأسماءُ، ألا ترى أنّ (السين وسوف وقد) يرتفعُ الفعلُ بعدَها، وإنْ كانتِ الأسماءُ لا تقعُ بعدَها، وكذلك حروفُ العرضِ والتحضيضِ ترتفعُ الأفعالُ المضارعةُ بعدَها، وهي معَ ذلك مختصةٌ بالأفعالِ، وكذلك: (كادَ زيدٌ يقومُ)، و(جعلَ زيدٌ يخرُجُ)، وما جرى مجراهما فإنّ الفعلَ بعدها يرتفعُ، وإنْ كانت الأسماءُ لا تحلّ محلَّها)).[5]

الكوفيون في اعتراضهم رأي البصريين وعلى رأسهم سيبويه أنّ الفعل المضارع رُفِعَ لتجرّدهِ من أداة النصب وأداة الجزم، ثم ذكروا أنّ هناك أفعالًا تجيء مرفوعة لا يحل محلها الاسم، نحو حرفي الاستقبال (السين وسوف)، فهذان الحرفان يجيء الفعل مرفوعًا

1() شرح المفصل (التخمير):1/273-274.

2() ينظر: التذييل والتكميل:3/283، وارتشاف الضرب:3/1090، وأوضح المسالك:1/221

(3) ينظر: كتاب سيبويه : 3/10.

(4) ينظر: الإيضاح : 14، و علل النحو : 187، البديع في علم العربية : 1/ 33، وشرح التسهيل لابن مالك : 4/5، وتوضيح المقاصد والمسالك : 3/1228.

(5) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : 2/ 231.

بعدهما، ولا يقع الاسم بعدهما، وحرف التقليل (قد) يدخل على الفعل المضارع ويرتفع الفعل بعده ولا يجيء بعده الاسم، وكذلك حروف التحضيض يقع بعدها الفعل المضارع مرفوعًا ولا يجيء بعد تلك الحروف الاسم، وكذلك أفعال المقاربة يأتي خبرها جملة ولا يحل محل الخبر الاسم.

ويُفَصِّلُ أبو البركات الأنباري اعتراض الكوفيين وحججهم على قول البصريين منها[1]

الأولى: إنّ الفعلَ المضارعَ تدخل عليه أداوت النصبِ فَتنصِبُهُ، وتدخلُ عليه أدواتُ الجزمِ فتجزمُهُ، وإذا لم تدخلْ عليه أداةُ نصبٍ أو جزمٍ يكون الفعلُ حينئذٍ مرفوعًا، فعُلِمَ بدخولها النصبُ والجزمُ وبسقوطها الرفعُ لذلك رُفِعَ الفعل المضارعُ.

الثانية: إنّ الفعل المضارع لا يرتفعُ لوقوعه موقع الاسم، لأنه لو كان كذلك لنُصِبَ الفعل المضارع في قولنا:(كان زيدٌ يقومُ) لأنه وقع موقع الخبر المنصوب.

الثالثة: إنّ خبر فعل المقاربة نحو: (كاد زيدٌ يقومُ) لا يقع موقعه الاسم، فلا تقول: (كاد زيدٌ قائمًا) وهذا يبطلُ القول بأنّ الفعل المضارع يرتفعُ لوقوعه موقع الاسم.

وينفصل ابن أبي الربيع عن اعتراض الكوفيين بقوله:((إن السينَ مع الفعلِ المضارعِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، لأنها دخلتْ لتخصيصِهِ بالزمانِ المستقبلِ، فصار الفعلُ مع السين بمنزلةِ البنيةِ الدالةِ على الماضي، والبنيةُ المختصةُ بالاستقبالِ، فلا يُنظرُ للفعلِ دونَ حرفِهِ المُنزَلِ منزلةِ البنيةِ، و(سيقومُ زيدٌ) وقعَ موضعَ المبتدأ؛ لأنّ هذا الكلامَ بُنِيَ على الفعلِ فقد صارَ بمنزلةِ (زيدٌ قائمٌ)، لأنّ الكلامَ مبنيٌ على الاسمِ، وتتنزلُ (سوف) منزلة السين)).[2]

وقالَ أيضًا :((أمّا (قد) فليس لها معنى إلا تحقيقُ الفعلِ، وأمّا حروفُ العرض والتحضيض وإن كانتْ مختصةً بالفعلِ فهي مركبةٌ من حروفٍ لا اختصاصَ لها بالفعل، فـ(هلّا) مركبةٌ من (هل) و(لا)، وكلُّ واحدةٍ منهما يقعُ بعدَها الاسمُ والفعلُ، فكان ينبغي لها من حيث هي مركبةٌ مما ذكرتُه أن يقعَا بعدها، لكن حدثَ في التركيب معنى التحضيضِ، وهو طالبٌ بالفعل، فالفعلُ بعدها واقعٌ موقعَ كان ينبغي للاسمِ أن يقعَ فيه، بحقِّ الأصلِ ومراعاتِهِ، لولا المعنى الطارئُ بالتركيبِ فصار كأنه واقعٌ موقعَ الاسمِ فارتفعَ، ألا ترى أنَّ المفعولَ معه لا يتقدمُ فلا يُقالُ: (استوى الخشبةَ والماءُ)، ولا (الخشبةَ استوى والماءُ)؛ مراعاةً لأصلِها وهو العطفُ)).[3]

بيّنَ ابن أبي الربيع في انفصاله وجوابه عن اعتراض الكوفيين أنّ حرفي الاستقبال (السين وسوف) إذا دخلا على الفعل المضارع صارا مع الفعل بمنزلة شيء واحدٍ، لأنّهما دَخَلَا لتخصيصِ الفعلِ بزمان المستقبل، وصار الفعل مع حرف الاستقبال كالبنية الدالة على الماضي أو الدالة على المستقبل.

أمّا حروف التحضيض فعند النظر إلى أصلها نجدها مركبة من (هل ولا)، وهي في الأصل تدخل على الاسم والفعل، فكان في وضع الأصل حتى وهي مركبة أن يقع بعدها الاسم مثلما يقع بعدها الفعل، لكن حدث في تركيب (هل ولا) معنى التحضيض، وذلك

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (74):448/2.
(2) ينظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع : 2/ 233.
(3) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : 233/2.

المعنى يطلبه الفعل لا الاسم، فكان الاسم في الأصل أن يقع فيه لولا المعنى الطارئ (التحضيض)، لذلك كان الفعل المضارع كأنه واقع موقع الاسم فارتفع الفعل المضارعُ.

وأما حجة البصريين في (كاد زيدٌ يقومُ) واعتراض الكوفيين عليها، فبيّن ابن أبي الربيع أنّ (كاد) داخلة على المبتدأ والخبر وكان الأصل (زيدٌ يقومُ) فهنا الفعل (يقومُ) واقعٌ موضع الاسم أي:(الخبر) وأنّ العرب قد التزمت بإتيان خبر (كاد) فعلًا مضارعًا ليس إلا.[1]

يظهرُ أنّ ابن أبي الربيع قد وظف أسلوب الاعتراض والانفصال لغرض محدد، قاصدًا منه تحليلَ رأي نحوي، مجيبًا عن اعتراض مَنْ اعترض، ولتوضيح ما وقع فيه الخلاف، فبيّن أن (السين وسوف) مع الفعل المضارع بمنزلة شيء واحدٍ، وأن حروف التحضيض والعرض قد تدخل على الاسم والفعل بحكم أصلها، ثم ذكر أن تقييد خبر (كاد) بالفعل المضارع ما هو إلا التزام من العرب فيها وهو واقع موقع الاسم، وقد يأتي خبر (كاد) اسمًا مفردًا، ويتضح من هذا العرض أن علة إعراب الفعل المضارع هي وقوعه موقع الاسم لا بتجرده من النواصب والجوازم بزعم الكوفيين.

المسألة الثالثة: الاعتراض على علة رفع الفعل المضارع والانفصال عنه بآراء أُخَر

اختلف النحويون في علة رفع الفعل المضارع، فذهب قسم منهم إلى أنّ الفعلَ المضارعَ إنما رُفِعَ لوقوعه موقع الاسم، وذهب قسم آخر إلى أنّ علة ذلك تجرده من الناصب والجازم.[2]

ويتابع الزمخشري النحويين في علة رفع الفعل المضارع بوقوعه موقع الاسم، قال: ((هو في الارتفاعِ بعاملٍ معنوي نظير المبتدأِ وخبرِهِ، وذلك المعنى وقوعُهُ بحيث يَصِحُّ وقوع الاسمِ كقولك: (زيدٌ يضربُ) كما تقولُ: (زيدٌ ضاربٌ)، رفعتُهُ لأنّ ما بعد المبتدأِ من مظانّ صحةِ وقوعِ الأسماءِ)).[3]

يصرحُ الزمخشريُّ بمشابهةِ الفعلِ المضارعِ للمبتدأِ والخبرِ، فالعاملُ فيهما معنويٌ، ويصحُّ أنْ يقعَ الاسمُ موقعَهُ، في قولنا:(زيدٌ يقومُ) مثل قولنا:(زيدٌ قائمٌ)، وهنا رُفِعَ الفعلُ المضارعُ؛ لأنّه يَصِحُّ أنْ يقعَ موقعَهُ الاسمُ.

وذكر ابن يعيش في شرحه أنّ الزمخشري قد اعترض على نفسه عند حديثه عن رفع الفعل المضارع عندما ذكر قول العرب :(كاد زيدٌ يقومُ) و(جَعَلَ يضربُ) و(طفقَ يأكلُ)، فهذه لا تقع الأسماء محلها، يقول ابن يعيش:((كأنّ صاحبَ الكتابِ لمّا قرّرَ أنّ الفعلَ يرتفعُ بوقوعِهِ موقعِ الاسمِ، اعترضَ على نفسه بقولهم: (كادَ زيدٌ يقومُ)، و(جَعَلَ يَضْربُ)، و(طَفِقَ

(1) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : 234/2.
(2) ينظر: كتاب سيبويه : 10/3، والمقتضب:5/2، والأصول في النحو :146/2، وعلل النحو:187، وشرح المقدمة المحبسة:290/2، وشرح التسهيل:5/4، وتوضيح المقاصد والمسالك:1228/3.
3() المفصل : 323.

يأكلُ)، فإنّ هذهِ الأفعالَ مرتفعةٌ في هذه المواضع، ولا يُستعملُ الاسمُ فيها، فلا يُقالُ: (كاد زيدٌ قائمًا)، و(طَفِقَ آكلًا)، ولا (جَعَلَ ضَارِبًا)). [1]

ويذكر ابنُ يعيش انفصالَ الزمخشري عن ذلك بقوله:((الأصلُ في (كادَ زيدٌ يقومُ) أنْ يُقالَ: (قائمًا) وفي (جَعَلَ يَضربُ): (ضاربًا)، وفي (طَفقَ يأكلُ): (آكلًا)، وإنما عُدِلَ عن الاسمِ إلى لفظِ الفعلِ لغرضٍ، وذلك الغرضُ إرادةُ الدلالةِ على قربِ زمنِ وقوعِهِ والالتباسِ به، فإذا قلتَ: (كِدْتُ أفْعَلُ)، كأنّك قلتَ: (مقارِبًا لفعلِهِ آخِذًا في أسبابِ الوقوعِ فيه)، ولستَ بمنزلةِ مَنْ لم يَتعاطَهُ، بل قرُبْتَ من زمنه حتى لم يَبقَ بينك وبينه شيءٌ إلَّا مواقَعتُه، وهذا معنى لا يُستفادُ من لفظِ الاسمِ)). [2]

فالزمخشري في قوله:(كادَ زيدٌ يقومُ) إنّما عُدِلَ عن الاسمِ إلى الفعلِ مراعاةً للدلالةِ، أي: لقربِ حصولِ الفعلِ غير أنّه لم يحصلْ بعد، وأنّ الأصلَ في الخبر أن يكون اسمًا لا فعلًا، فما أتى به الزمخشري معترضًا على نفسه به إنما أصله خلاف ما ذكر، أي: إنّ الأصل في الخبر أن يكون اسمًا، وما ورد في استعمال العرب في خبر (كاد) وغيرها إنما كان مراعاة للدلالة.

أمّا النحويون فقد اختلفوا في علة رفع الفعل المضارع، فقال سيبويه:((اعلمْ أنّها إذا كانتْ في موضع اسمٍ مبتدأ أو موضع اسمٍ بُنِيَ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأٍ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعةٌ، وكينونتُهَا في هذه المواضع ألزمتْهَا الرفعَ، وهي سببُ دخولِ الرفعِ فيها)).[3]

رأي سيبويه أنّ الفعل المضارع إذا وقع في موضع اسم مبتدأ يُرفَعُ نحو قولك:(يقوم محمدٌ)، فالفعل (يقوم) وقع موقع المبتدأ، أو إذا وقع موقع اسم بُنِي على المبتدأ نحو قولك:(محمد يقوم)، فالفعل (يقوم) وقع موقع الاسم (الخبر)، أو أن يقع الفعل موقع الصفة نحو قولك:(مررت برجلٍ يُكرِمُ ضيفَهُ)، ولهذا رفع الفعل المضارع عند سيبويه.

وتابع المبردُ سيبويه في علة رفع الفعل المضارع بقوله:((اعْلَمْ أَنّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ المضارعةَ ترْتَفعُ بوقوعِها مواقعَ الْأَسْمَاءِ مَرْفُوعَةً كَانَتِ الْأَسْمَاءُ أَو مَنْصُوبَةً أَو مخفوضةً فوقوعُها مواقع الْأَسْمَاءِ هُوَ الَّذِي يرفَعُها، وَلَا تَنتصِبُ إذا كَانَت الْأَسْمَاءُ فِي مَوضِعِ نصبٍ، وَلَا تنخفضُ على كلِّ حَالٍ وَإِنْ كَانَتِ الْأَسْمَاءُ فِي مَوضِعِ خفضٍ، فلهَا الرّفْعُ لِأَنّ؛ مَا يعْملُ فِي الِاسْم لَا يعْملُ فِي الْفِعْل فَهِيَ مَرْفُوعَةٌ لِمَا ذكرتُ لَك حَتَّى يدْخلَ عَلَيْهَا مَا ينصبُها أَو يجزمُها وَتلك عواملُ لَهَا خَاصَّةٌ لَا تدخلُ على الْأَسْمَاءِ، كَمَا لَا تدخلُ عواملُ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهَا،

1() شرح المفصل: 221/4.
2() المصدر نفسه: 221/4-222.
(3) كتاب سيبويه: 3/ 9-10.

فَكلٌّ على حيالِهِ، فَأَمّا مَا كَانَ مِنْهَا فِي مَوضِعِ رفع فقولك: (يقومُ زيدٌ) (يقوم) فِي مَوضِع الْمُبْتَدَأ وَكَذَلِكَ (زيدٌ يقومُ) وَ(يقومُ) فِي مَوضِع الْخَبَر، وَ(إِنّ زيدًا يقومُ) (يقومُ) فِي مَوضِع خبرِ (إِنّ) وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي مَوضِعِ الْمَنْصُوبِ فنحو: (كَانَ زيدٌ يقومُ يَا فَتى)، و(ظننتُ زيدًا يقومُ)، وَمَا كَانَ فِي مَوضِعِ الْمَجْرُورِ فنحو: (مَرَرْت بِرَجُل يقوم)، و(مررت بِرَجُل يقوم أَبوهُ)).[1]

وتابع ابن السراج مَنْ سبقه بقوله:((الفعلُ يرتفعُ بموقعهِ موقعَ الأسماءِ، كانتْ تلك الأسماءُ مرفوعةً أو مخفوضةً أو منصوبةً، فمتى كان الفعلُ لا يجوزُ أن يقعَ موقعَه اسمٌ لم يَجُزْ رفعُه، وذلك نحو قولك: (يقومُ زيدٌ ويقعدُ عمرٌو)، وكذلك (عمرٌو يقولُ وبكرٌ ينظرُ)، و(مررتُ برجلٍ يقومُ) و(رأيت رجلًا يقولُ ذاكَ)، ألا تَرى أنّك إذا قلتَ: (يقومُ زيدٌ) جازَ أنْ تجعلَ (زيدًا) موضعَ (يقومُ) فتقول: (زيدٌ يفعلُ كَذا)، وكذلك إذا قلتَ: (عمرٌو ينطلقُ)، فإنّما ارتفعَ (ينطلقُ)؛ لأنّه وقعَ موقعَ (أخوكَ) إذا قلتَ: (زيدٌ أخوكَ) فمتى وقعَ الفعلُ المضارعُ في موضعٍ لا تقعُ فيه الأسماءُ فلا يجوزُ رفعُه، وذلك نحو قولك: (لم يَقُمْ زيدٌ)، لا يجوز أنْ ترفعَهُ لأنه لا يجوزُ أنْ تقولَ: (لم زيدٌ) فافهَم هذا، واعلمْ: أنّ الفعلَ إنّما أُعرِبَ ما أُعرِبَ منه لمشابهتِهِ الأسماء، فأما الرفعُ خاصةً فإنما هو لموقعِهِ موقعِ الأسماءِ، فالمعنى الذي رفعتَ به غيرَ المعنى الذي أعربتَ بهِ)).[2]

فابن السراج يتابع سيبويه والمبرد في الرأي نفسه، فيذكر أنّ الفعل المضارع رُفِعَ لوقوعه موقع الأسماء، وذكر أن الموضع الذي لا يصح أن يقع فيه الاسم لا يجوز فيه رفع الفعل المضارع، فلا يمكن أن يُرفَعَ الفعل المضارع في قولنا:(لم يَقُمْ زيد)، لأنّ أداة النفي (لم) لا تعمل في الاسم، فلا يقال:(لم زيد)، ونبّه إلى أنّ علة إعراب الفعل المضارع مختلفة عن علة رفعه، فالفعل المضارع أُعرِبَ لمشابهته الأسماء، ورُفِعَ لوقوعه موقعها.

وخالف ابنُ مالك والكوفيون البصريين في علة رفع الفعل المضارع، فذهبوا إلى أنّ الفعل المضارع رُفِعَ لتجرده من الناصب والجازم والعامل فيه معنوي، قال ابن مالك:((يُرفَعُ المضارعُ لتعرّيهِ من الناصبِ والجازمِ، لا لوقوعِهِ موقعِ الاسمِ، خلافًا للبصريين، ... وقال الكوفيون: الرافعُ للمضارعِ خلُّوه من الناصبِ والجازمِ، فجعلوا الرافعَ له تجردَّهُ من العواملِ اللفظيةِ لِيُسْنَدَ، كما كان الرافعُ للمبتدأِ تجردَّه من العواملِ اللفظيةِ لِيُسْنَدَ إليه)).[3]

وذكر المرادي(ت749ه) رأيًا لثعلب(ت291ه) أنّ علة رفع الفعل المضارع نفس المضارعة، ونَسَبَ إلى الكسائيّ رأيًا في المسألة نفسها بأنّ الفعل المضارع مرفوع بحروف

(1) المقتضب: 5/2.
(2) الأصول في النحو: 146/2.
(3) شرح التسهيل: 6/4.

المضارعة[1] ورُدّ رأيُ الكسائيّ بأنّ حروف المضارعة لو كانت تعمل الرفع فيه لم يجُزْ أن يُنصَبَ أو يُجزمَ الفعل المضارع وهي موجودة فيه؛ لأن عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع، ولو دخلت لصار الفعل المضارع مرفوعًا ومنصوبًا وهذا لا يمكن بأي حال.[2]

يظهر أنّ الفعل المضارع يُرفَعُ لوقوعه موقع الأسماء، وما اعترض فيه النحويون بجملة (كاد زيدٌ يقومُ)، فإن الفعل لا يصح أن يقع موقع الاسم فهذا وجهه النحويون على أن الأصل في الخبر أن يكون اسمًا، وما ورد خلاف ذلك إنما هو لعلة ما، قد يكون الاستعمال له الأثر في ذلك، أو ربما مراعاة للدلالة، والملاحظ أنّ الزمخشري قد استعمل أسلوب الاعتراض والانفصال ليحلل حكمًا نحويًا وقع الخلاف فيه، محاولًا إبعاد الشك عن رأيه الذي تبناه.

المسألة الرابعة: الاعتراض على معنى الاستدراك في (لكن) والانفصال عنه ببطلانه

يأتي الحرف (لكن) لمعنى الاستدراك بعد النفي وذلك ما نصَّ عليه جمهورُ النحويين نحو: (ما رأيتُ زيدًا لكن خالدًا)[3]، غير أنّ ابنَ أبي الربيع يورد اعتراضًا لابن الطّراوة يردُّ فيه على قول النحويين يرى فيه:((أنّ (لكن) ليست للاستدراك، بل هي ضدُّ (لا) تُوجِبُ للثاني ما نُفِيَ عن الأول، والاستدراكُ فيها باطلٌ، لأنَّ حقيقتَهُ أنْ تستدركَ شيئًا فاتَكَ أولًا، وأنتَ إذا قلتَ: (ما قامَ زيدٌ لكن عمرٌو) لم يَفُتْكَ أولًا شيءٌ؛ لأنَّ إخبارَكَ بنفي القيامِ عن زيدٍ صحيحٌ ولم يَنْقُصْ منه شيءٌ فيُسْتَدْرَكُ بالثاني، وإنّما جِئتَ بعدَ (لكن) بخبرٍ آخر وهو إيجابُ القيامِ لعمرو)).[4]

يريدُ ابن الطراوة في اعتراضه أن الحرف (لكن) جاء لمعنى إزالة ما توهم ثبوته، وهو ما قبل (لكن)، ثم جِيءَ بعدها بجملة ذات معنى جديد.

وينقل ابن أبي الربيع انفصال أبي علي الشلوبين عن اعتراض ابن الطراوة بقوله:((الكلامُ بـ(لكن) إنما يأتي جوابًا لمن يقولُ:(قامَ زيدٌ) فتقولُ له: (ما قامَ زيدٌ لكن عمرٌو)، فقَصْدَكَ أنْ تُخْبِرَ بنفي القيامِ عن زيدٍ وتُثبِتُ أنّ هناك قيامًا، فكأنّك تقولُ له: أمّا القيامُ فحقٌ وأما نِسْبَتُهُ لزيدٍ فباطلةٌ إنّما هو لعمرو، فتقولُ: (ما قامَ زيدٌ)، فإذا قُلتَهُ تَحَصَّلَ أنّ القيامَ

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:1228/2.
(2) ينظر: علل النحو:188.
(3) ينظر: الأصول في النحو:57/2، والإيضاح العضدي:290، وشرح المفصل: 28/5، والجنى الداني: 616.
(4) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 340/2.

منفيٌ عن زيدٍ، وبَقَيَ عليك الإيجابُ لعمرو. فقولُك بعد ذلك: (لكن عمرٌو) استدراكٌ لمَا بَقِيَ عليك مما قصدتَ الإخبارَ به)).[1]

معنى كلام أبي علي الشلوبين أنّ الحدث قائم ومتحقق وهو القيام، لكنك تنفيه عن أحد وتثبته للآخر، وعند إثباتك إياه فهذا يمثل استدراكًا لقول القائل عن نقص الخبر الذي وقع فيه، وعلى هذا تجيء (لكن) لمعنى الاستدراك، فالشلوبين في انفصاله أتى محللًا حكمًا نحويًا يخالف ما رآه وتبناه ابن الطراوة.

وقد صرّح سيبويه في مقام حديثه عن الحرف(بل) بمشابهة الحرف (لكن) لـ(بل) في معنى الاستدراك فقال:(((مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ)، و(ما مررتُ برجلٍ كَريمٍ بل لئيمٍ)، أَبدلتَ الصفةَ الآخِرَةَ من الصفة الأولى وأَشركَتْ بينهما (بَلْ) في الإجراءِ على المنعوت، وكذلك: (مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ)، ولكنّه يجيءُ على النِّسيانِ أو الغَلطِ، فيَتدارِكُ كلامَه؛ لأنه ابتدأ بواجب، ومثله: (ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ)، أَبدلتَ الآخِرَ من الأوّل فجرى مجراه في (بَلْ). فإن قلتَ: (مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ)، فهو مُحالٌ، لأنّ (لكنْ) لا يُتدارَكُ بها بعد إيجابٍ، ولكنّها يُثْبتُ بها بعد النفي)).[2]

ويتابع المبرد سيبويه في الرأي نفسه بقوله:((وَمِنْهَا (لكنْ) وَهِي للاستدراك بعد النَّفْي وَلَا يجوز أَن تدخلَ بعدَ وَاجِبٍ إلاّ لتركِ قصّةٍ إِلَى قصّةٍ تامّةٍ، نَحْو قَوْلُك:(جاءَني زيدٌ لَكِن عبدُ الله لم يأْتِ)، وَ(مَا جاءَني زيدٌ لكنْ عَمْرٌو)، وَ(مَا مَرَرْتُ بأَخيك لَكِن عدوك)، وَلَو قلتَ:(مَرَرْتُ بأَخيك لَكِن عَمْرٍو) لم يَجُزْ))،[3] إلّا أنّ المبردَ يذكرُ في باب الأحرف المشبهة بالفعل أنّ (لكن) إن كانت ثقيلةً أو خفيفةً فَيَرِدُ بعدها جملةٌ جازَ أن تكونَ لمعنى الاستدراكِ بعدَ الإيجابِ إذ قال:((وَلَكِن للاستدراك وَإِن كَانَت ثَقيلَةً عاملةً بمنزلتِها وَهِي مُخَفّفَةٌ كَمَا ذكرتُ لَك فِي بَاب الْعَطفِ، وَإِنَّمَا يُسْتَدرَكُ بهَا بعدَ النَّفْي، نَحْو قَوْلك:(مَا جَاءَنِي زيدٌ لَكِن عَمْرٌو)، وَيَقُول الْقَائِل:(مَا ذَهَبَ زيدٌ فَتَقول لَكِن عمرًا قد ذَهَبَ)، وَيجوز فِي الثَّقِيلَةِ والخفيفةِ أَنْ تَسْتدركَ بهما بعدَ الْإِيجَابِ مَا كَانَ مستغنيًا نَحْو قَوْلك:(جَاءَ زيدٌ فَأَقُول لَكِن عمرًا لم يَأْتِ)، وَ(تكلّمَ عَمْرٌو لَكِن خَالِدًا سكتَ)، فَأَما الْخَفِيفَةُ إِذا كَانَتْ عاطفةً اسْمًا على اسْمٍ لم يَجُزْ أَنْ تستدرِكَ بهَا إِلَّا بعدَ النَّفْي، لَا يجوزُ أَنْ تَقولَ:(جَاءَنِي عَمْرٌو لَكِن زيدٌ) و(مَا جَاءَنِي عَمْرٌو لَكِن زيدٌ)، فَإِنْ عطفتَ بهَا جملَةً وَهِي الْكَلَامُ المستغني جَازَ أَن يكونَ ذَلِك بعد الْإِيجَابِ كَمَا ذكرتُ لَك تَقول: (قد جَاءَنِي زيدٌ لَكِن عَمْرٌو لم يأتني)).[4]

يُشركُ المبردُ بين (لكن) العاطفة وبين (لكنّ) المشبهة بالفعل في معنى الاستدراك، غير أنه يوجب أولًا أن تكون (لكن) العاطفة بعد النفي، فإن جاء بعدها جملة بخبر جديد جاز أن تأتي بعد الإيجاب، وكذا الحال في (لكن) المشبهة بالفعل يجب أن تأتي بعد نفي، فإن جاء بعدها كلام مستغنٍ عما قبله جاز أن تأتي بعد الإيجاب، وقيل إن (لكن) تكون للعطف والاستدراك فإن جاءت الواو قبل (لكن) خلصت لمعنى الاستدراك والواو للعطف.[5]

---

(1) المصدر نفسه:340/2.
(2) كتاب سيبويه: 434/1-435.
(3) المقتضب: 12/1.
(4) ينظر: المقتضب: 107/4-108.
(5) ينظر: البديع في علم العربية 364.

وقال ابن السراج :((لكنْ وهي للاستدراكِ بعدَ النفي، ولا يجوزُ أنْ تدخلَ بعدَ واجبٍ إلا لتركِ قصةٍ إلى قصةٍ تامةٍ، فأمّا مَجيئُها للاستدراكِ بعدَ النفي فنحو قولُك: (ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو)، و(ما رأيتُ رجلًا لكنْ امرأةً)، و(مررتُ بزيدٍ لكنْ عمرٍو)، لم يجز)).[1]

يتابع ابنُ السراج سيبويه والمبردَ بقولهم الاستدراك في الحرف (لكن)،ويرى أنّ (لكن) حرف يفيد الاستدراكَ بعد الكلام المنفي، نحو قولك:(ما شاهدتُ رجلًا بل امرأةً)، ويجوز أن تدخل على الكلام المثبت إذا كان المعنى ترك قصة إلى قصة أخرى نحو قولك:(رأيت زيدًا لكن عمروٌ لم يَقُم.

ويتابعهم الفارسي في الرأي نفسه بقوله:((ومنها لكن وهي للاستدراك بعد النفي نحو: (ما رأيتُ زيدًا لكن عمرًا)، فهي بعد النفي بمنزلة (بلْ)، وأما بعد الإيجاب فإنّها تدخل لترك قصةٍ إلى قصةٍ تامّةٍ مخالفةٍ للأولى نحو: (جاء زيد لكن عمرو لم يأت))).[2]

وذهب ابنُ الوراق إلى القول نفسه بقوله:((وَأما (لَكِن) فَإِنَّهَا إِذا اسْتُعْمِلَتْ بعدَ النَّفْيِ جرتْ مجْرَى (بل) بعد النَّفْيِ، وَإِذا اسْتُعْمِلَتْ بعدَ الْإِيجَابِ، لم يَجُزْ أَنْ يَقعَ بعْدهَا إِلَّا جملَةٌ مضادةٌ للجملةِ الَّتِي قبلهَا، كَقَوْلِك:(جَاءَنِي زيدٌ لَكِن عَمْرٌو لم يَجِيء) وَإِنَّمَا لم يَجُزْ أَنْ تَقولَ: (جَاءَنِي زيدٌ لَكِن عَمْرٌو)، وتَسْكُتَ، لِأَنّ ذَلِك يُوجبُ الْغَلَطَ)).[3]

يصرّح ابن الوراق أنّ (لكن) يتحصل منها معنى الاستدراك إذا كانت بعد كلام منفي، ويحملها على (بل)، فإنْ وقعَتْ بعد كلام مثبتٍ يجبُ أنْ يكون ما بعدها جملة تخالف الجملة التي قبلها، نحو:(حضر عليٌّ لكن محمد لم يأتِ)، وعلل ذلك بأنّ المتكلمَ لو عبّرَ بالكلام المثبت قبل (لكن) ولم يكن تخالف بين الجملتين لأوجبَ الغلطَ، فلا يجوز:(شاهدني خالدٌ لكن زيدٌ).

ومن الجدير بالذكر أنّ (لكن) أخصُّ من (بل) في الاستدراك، لأنّ (بل) يُستدرَكُ بها بعد الكلام المثبت نحو قولك:(ضربتُ زيدًا بل خالدًا)، وبعد النفي نحو قولك:(ما ضربتُ زيدًا بل خالدًا)، و(لكن) مخالفة لـ(بل) في الكلام المثبت، فلا تقول:(شاهدتُ محمدًا لكن عليًا)، ولا(زارني محمدٌ لكن عليٌّ)، إنما تقول:(ما شاهدتُ محمدًا لكن عليًّا)،و(ما زارني محمدٌ لكن عليٌّ)، فإنْ كان في الكلام قصتانِ مختلفتانِ جاز الاستدراك بـ(لكن) بعد الكلام المثبتِ، نحو (أكرمني عمرٌو لكن زيدٌ لم يأتِ)، و(لكن) حينئذٍ حرف ابتداء لا حرف عطف[4].

أما الكوفيون فيجيزون أن تكون (لكن) عاطفة بمعنى الاستدراك في الجملة المثبتة كقولك:(قامَ زيدٌ لكن عمرٌو)، ورُدّ قولهم هذا بأن الاستدراك لا يكون إلا بين مختلفين كالنفي والإثبات وغيرها.[5]

يظهر من ذلك أن معنى الاستدراك في (لكن) يتحصل بعد النفي في المفردات ولا يتحصل مع المثبت، فإن جاء بعدها جملة جاز أن تأتي بعد النفي والإثبات ومعنى الاستدراك فيها قائم، وتكون بعد المثبت حرف ابتداء وما بعدها يرفع على الابتداء، ويتبين أثر أسلوب

1() الأصول في النحو:57/2.
2() الإيضاح العضدي:290.
3() علل النحو:379.
4() ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح:947/2-948.
(5) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: 265/3.

الاعتراض والانفصال في تحليل الحكم النحوي، وباستعماله أزال النحوي اللبس وأبعد الاعتراض عن رأيه.

سنتناول في هذا الفصل مسائل نحويّة يعرض النحويُّ فيها رأيه ثم يعترض عليه، ثم ينفصل عن اعتراضه، محاولًا توجيه المسألة وبيان تفاصيلها ودقائقها، والغرض من هذا الأسلوب إزالة الإبهام والشك لدى المخاطب في أيّ جزئية من تفاصيل الحكم النحويّ، ولعلّ ذلك يستبطنُ أيضًا رغبة النحويّ في إظهار مقدرته النحويّة بذكر احتمالاتٍ متعددةٍ في المسألة وحلّ إشكالات قد تردُ في ذهن المتمعّن في تفاصيها، من جانب آخر يوظف النحويّ هذا الأسلوب ليعلّلَ قسمًا من الأحكام النحويّة، ومن المسائل التي يعترض فيها النحويّ على رأيه ثم ينفصلُ عن اعتراضه ما يأتي:

المسألة الأولى: الاعتراض على الابتداء بالنكرة والانفصال عنه بالجواز إذا أفادت النكرة فائدة

ذكر النحويون أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر أن يكون نكرة، وعلة كون المبتدأ معرفة أنّه مُتَحَدَّثٌ عنه، ولا بدَّ له أن يكون معرفة، فمن غير الممكن أن نتحدث عن شيء مجهول، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، وإن جاء المبتدأ نكرة وجب تأخيره عن الخبر، لكنهم أقروا جواز الابتداء بالنكرة إذا حصلت منها فائدة.[1]

وفي ذلك تابع ابن يعيش النحويين في عدم جواز الابتداء بالنكرة إذ لا بُدَّ من تقديم الخبر عليه، ثم أورد اعتراضًا حين شرح قول الزمخشري في هذا الحكم فقال ابن يعيش: ((أوردَ على نفسِهِ إشكالًا، وهو قولُهم: (سلامٌ عليك)، و(وَيْلٌ له)، فإنّ المبتدأ نكرةٌ، والخبرُ جارٌ ومجرورٌ، ولم يتقدّمْ على المبتدأ)).[2]

فالزمخشريُّ يُقِرُّ بأنَّ المبتدأ إذا كان نكرة وجب تأخيره وتقديم الخبر عليه، فاعترض عليه ابن يعيش بنحو:(سلامٌ عليكم)، وقوله:(ويلٌ له) فابتدأ بالنكرة ولم يؤخر المبتدأ.

ثم ينفصل عن اعتراضه بقوله:((بأنَّ المبتدأَ في قولِكَ: (لكَ مالٌ)، و(تَحْتَكَ بِساطٌ) إنّما التُزِمَ تقديمُ الخبرِ هناك خوفًا من التباسِ الخبرِ بالصفةِ، وهاهنا لا يُلْبَسُ، لأنّه دعاءٌ، ومعناه ظاهرٌ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: (سلامٌ عليك) و(ويلٌ له) بالرفع، كان معناه كمعناه منصوبًا، وإذا كان منصوبًا، كان منزلًا منزلةَ الفعلِ، فقولُك: (سلامًا عليكَ)، و(ويلًا لك) بمنزلةِ: (سَلَّمَ الله عليك)، و(عَذَّبَكَ الله)، فلمّا كان المعنى فيه ينزعُ إلى معنى الفعلِ، لم يُغيّرْ عن حالِه، لأنّ مرتبةَ الفعلِ أن يكونَ مقدَّمًا)).[3]

يبين ابن يعيش أنه إنّما جاز الابتداء بالنكرة في قولنا:(سلامٌ عليكم) و(ويلٌ لك) لأنّ النكرة هنا أفادت معنى الدعاء وذلك من مسوغات الابتداء بالنكرة، وهو خلاف المعنى في قولنا:(في الدار رجلٌ) فالنكرة هنا لم تُفِدْ ولا يجوز تقديمها، ويرى أنّ الاسم النكرة في قولنا:(سلامٌ عليكم) سواء مرفوعًا كان أم منصوبًا فالمعنى واحد، وإذا كان منصوبًا فحقه أن يكون مقدمًا لأنه منزلٌ بمنزلة الفعل، والفعل حقه التقديم.

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 328، والمقتضب: 127/4، والأصول: 58/1، وعلل النحو: 285، والتبصرة والتذكرة:100/1، وتوجيه اللمع : 137، وشرح المفصل: 224/1، وأمالي ابن الحاجب: 832/2.

(2) شرح المفصل : 237/1.

(3) شرح المفصل : 237/1.

أما النحويون فقد أجازوا الابتداء بالنكرة إذا حصلت منها فائدة وعُدّتْ تلك الفائدة مسوّغًا للابتداء، فقد أشار سيبويه إلى جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت موصوفة بقوله:((لو قلتَ: (رجلٌ ذاهبٌ) لم يَحْسُنْ حتَّى تعرّفَهُ بشيءٍ فتقولَ: (راكبٌ من بني فلانٍ سائرٌ)).[1]

ويتابع المبرد سيبويه في جواز الابتداء بالنكرة إذا حصلتَ منها فائدة بقوله: ((لَو قلتَ: (خيرٌ مِنْك جَاءَنِي) أَو (صَاحبٌ لزيدٍ عِنْدِي) جَازَ وَإِن كَانَا نكرتين وَصَارَ فيهمَا فَائِدَةٌ لتقريبك إيَّاهُمَا من المعارف)).[2]

فالمبرد يجيز الابتداء بالنكرة في المثالين السابقين، لكون الاسمين النكرتين جاءا موصوفين بشبه الجملة، ولمّا كانت النكرة موصوفة فقد اقتربت من الاسم المعرفة، وحصلتْ منها فائدة، لذلك جاز الابتداء بها.

ويتابع ابن السراج المبرد في رأيه فيقول:((وحقُّ المبتدأ أنْ يكونَ معرفةً أو ما قارَبَ المعرفةَ من النكراتِ الموصوفةِ خاصةً، فأمّا المعرفةُ فنحو قولك: (عبدُ اللهِ أخوكَ)، و(زيدٌ قائمٌ)، وأمّا ما قَارَبَ المعرفةَ من النكراتِ فنحو قولك: (رجلٌ من تميمٍ جاءني)، و(خيرٌ منك لَقِيَنِي)، و(صاحبٌ لزيدٍ جاءني)، وإنّما امتنعَ الابتداءُ بالنكرةِ المفردةِ المحضةِ لأنّه لا فائدةَ فيه، وما لا فائدةَ فيه فلا معنى للتكلمِ به، ألا ترى أنّك لو قلتَ: (رجلٌ قائمٌ) أو (رجلٌ عالمٌ)، لم يكنْ في هذا الكلامِ فائدةٌ؛ لأنّه لا يُستنْكَرُ أنْ يكونَ في الناس رجلٌ قائمٌ أو عالمٌ، فإذا قلتَ: (رجلٌ من بني فلان) أو (رجلٌ من إخوانِك) أو وصفتَهُ بأيِّ صفةٍ كانتْ تُقَرّبَهُ من معرفتكَ حَسُنَ لِمَا في ذلك من الفائدةِ، ولا يكون المبتدأ نكرةً مفردةً إلا في النفي خاصةً، فإنّ الابتداءَ فيه بالنكرةِ حَسَنٌ بحصولِ الفائدةِ بها، كقولِك: (ما أحدٌ في الدار)، و(ما في البيت رجلٌ) ... وقد يجوز أنْ تقولَ:(رجلٌ قائمٌ) إذا سألك سائلٌ فقالَ: (أرجلٌ قائمٌ أم امرأةٌ)، فتُجِيْبَهُ فتقولُ: (رجلٌ قائمٌ)، وجملةُ هذا أنّه إنّما يُنظَرُ إلى ما فيه فائدةٌ، فمتى كانتْ فائدة بوجه من الوجوه فهو جائزٌ وإلا فلا)).[3]

فابن السراج يتابع سيبويه والمبرد في رأيهما في جواز الابتداء بالنكرة إذا وصفت وتحقق منها فائدة، غير أنه يضيف مسوغات أخرى لجواز الابتداء بالنكرة بعد النفي وهو قوله:(ما أحد في الدار) فجاز هنا الابتداء بالنكرة(رجل) لأنه قد تقدمت عليه أداة نفي، ويجوز الابتداء بعد النكرة في الاستفهام وهو قولك:(رجلٌ قائمٌ) لمن سألك:(أرجلٌ قائمٌ أم امراةٌ).

وتابعهم الصيمريُّ بقوله:((واعْلَمْ أنّ الاسمَ المبتدأَ يجبُ أن يكون معرفةً، والخبر نكرة، هذا وجه الكلام، وإنما وَجَبَ ذلك لأنَّ الفائدةَ في الخبر، وإنّما يُذكَرُ الاسمُ لِتُسنَدَ إليه الفائدةُ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ:(زيدٌ قائمٌ) فالمخاطَبُ لم يستفِد بقولك:(زيدٌ) شيئًا؛ لأنّه كان يعرفه، وإنّما فائدته بقولك:(قائمٌ)؛ لأنّه قد يجوز أنْ يجهلَ قيامَه، فإذا أخبرتَهُ فقد أوصلتَ الفائدةَ)).[4]

---

(1) كتاب سيبويه: 329/1.
(2) ينظر: المقتضب: 127/4.
(3) الأصول في النحو: 59/1.
4() التبصرة والتذكرة:101/1-102.

نظرَ الصيمريُّ في علة وجوب كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة إلى المعنى وتحقق الفائدة من الكلام، وتلك الفائدة لا تتحقق إلا بالخبر، لأنّ الاسمَ المبتدأ إنما يُذكَرُ لِيُسنَدَ إليه المعنى، وذكر المبتدأ وحده لا يحقق الفائدة لدى المخاطَب.

ثم قال:((ولو قلتَ :(رجلٌ قائمٌ)، فجعلتَ المبتدأَ نكرةً لم يُسْتَفَدْ منه شيءٌ، لأنّه لا يُنْكَرُ أن يكونَ في الدنيا رجلٌ قائمٌ، فلا فائدةَ في مثل هذا، ولكنّك لو قرّبْتَهُ من المعرفة فقلتَ:(رجلٌ في الدار قائمٌ)، و(رجلٌ من بني تميمٍ منطلقٌ) لكانت فيه فائدةٌ؛ لأنّك ميّزته من (رجل) ليس في الدار، و(رجلٌ) ليس من بني تميم)).[1]

يريدُ القول إنّ المتكلم إذا ابتدأ باسم نكرة لم تتحقق الفائدة من الكلام، فلو قال (رجلٌ كريمٌ) بجعلِ المبتدأ نكرة لم يُفدِ هذا التعبير معنى، لأنه قد جاء المعنى عامًا، فإذا قال: (رجلٌ كريمٌ في الدار) فقد خصصه من أبناء جنسه بتقريبه من المعرفة.

أما ابن مالك فكان أكثرَ تفصيلًا وتوسعًا بمسوغات الابتداء بالنكرة إذ قال:((والأصلُ تعريفُ المبتدأِ وتنكيرُ الخبرِ، وقد يُعرفَّانِ، وقد يُنكرّانِ بشرطِ الفائدةِ، وحصولُها في الغالب عند تنكيرِ المبتدأِ بأنْ يكونَ: وصفًا، أو موصوفًا بظاهرٍ أو مقدرٍ، أو عاملًا، أو معطوفًا، أو معطوفًا عليه، أو مقصودًا به العموم، أو الإبهامَ، أو تالِيَ استفهامٍ، أو نفيًا، أو لولا، أو واوَ الحال، أو فاءَ الجزاءِ، أو ظرفًا مختصًا أو لاحقَ به، أو بأنْ يكون دعاءً، أو جوابًا، أو واجبَ التصديرِ، أو مقدرًا إيجابه بعد نفي)).[2]

يتابعُ ابن مالك مَنْ سبقه من النحويين بأنّ الأصل في المبتدأ أن يكون اسمًا معرفةً، والأصل في الخبر أنْ يكون اسمًا نكرةً، وأشار إلى أنهما قد يأتيانِ مُعرّفينِ، نحو قلنا:(زيدٌ الحاضرُ)، وقد يأتيانِ منكرّانِ بشرط الإفادة، نحو قولنا:(ولَرجلٌ كريمٌ خيرٌ من بخيلٍ)، ونبّهَ على أنّ الفائدة لا تحصلُ عند الإخبار عن الاسم النكرة، نحو قول مَنْ صار له عادة رؤية الشجرة ساجدة،(شجرةٌ سجدت)، فهنا انتفتِ الفائدة.

ومثال مجيء المبتدأ نكرة موصوفة بظاهر قولك:(وَلَعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ)، ومثال النكرة الموصوفة بمقدر نحو قولك:(السمنُ منوانٌ بدرهمٍ)، أي:(منوانٌ منه بدرهمٍ)، ومثال النكرة العاملة قول النبي (صلى الله عليه وآله):(أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن مُنكرٍ صدقةٌ)[3]، ومثال النكرة المعطوفة قول الشاعر[4]:

عندي اصطِبارٌ وشَكْوَى عند قاتلتي فهل بأعجبَ من هذا امرؤُ سَمِعَا

فالمبتدأ (اصطبارٌ)، اعترضه أبو حيان بأنه كان على ابن مالك ألّا يذكر هذا المسوغَ، لأن النكرة في البيت الشعري مسبوقة بشبه جملة (عندي) وهذ مسوغ لجواز الابتداء بالنكرة[5]، وهو اعتراض صحيح.

ومثال النكرة المعطوف عليها من ذلك قول الشاعر[6]:

غرابٌ وظبيٌ أعْضَبُ القَرْنِ نادَيا بِصَرْمٍ وصِرْدانُ العَشِيّ تصيح

1() التبصرة والتذكرة:102/1.
(2) شرح التسهيل: 289/1.
3() الفتح المبين بشرح الأربعين:453.
4() شرح شواهد المغني:863/2، وشرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية:79/2.
5() التذييل والتكميل:328/3.
6() أمالي القالي:159/2.

ومثال النكرة التي تفيد العموم قولهم:(خُبَأَةُ صِدْقٍ خيرٌ من يَفَعةِ سَوْءٍ)[1] ومثال النكرة المبهمة قولك:(ما أَحْسَنَ عليًا)، ومثال النكرة المسبوقة باستفهامٍ قولك:(أَ ضيفٌ عندك؟)، ومثال المسبوقة بنفي قولك:(ما إنسانٌ في الدار)، ومثال مجيء النكرة بعد (لولا) قول الشاعر[2]:

لولا اصطبارٌ لأودَى كلُّ ذي مِقة حين استقلتْ مطاياهن للظَّعَن

أو مجيئها بعد واو الحال كقول الشاعر[3]:

سَرَينا ونَجْمٌ قد أضاء فمذ بَدا محَيّاك أخْفى ضوؤُه كلَّ شارق

ومثال مجيئها بعد فاء الجزاء قولك:(إنْ ذهبَ رجلٌ فرجلٌ في الدار)، ومثال مجيئها بعد الظرف المختصِّ قولك:(عندك علمٌ)، ونبّه ابن مالك على اختصاص الظرف، فلو جاء الظرف غير مختص لم تحصل الفائدة ولم يتحقق الإخبارُ نحو قولك:(عند رجلٍ علمٌ)، وبينَ أن المرادَ من قوله (لاحق به) قصد الجار والمجرور ومثاله:(لك خُلُقٌ)، ومثال النكرة التي تفيدُ الدعاءَ

قول الشاعر[4]:

لقد أَلَّبَ الواشون أَلبا بجمعهم فتُربٌ لأفواه الوشاة وجندلُ

ومثال مجيء النكرة جوابًا قولك لمنْ قال:(ما عندك) فتقول:(درهمٌ)، ومثال النكرة الواجبة التقديم قولك:(مَنْ عندك)، و(كم كتابًا قرأتَهُ)، ومثال النكرة المقدر إيجابها بعد النفي قولهم:(شرٌ أهرّ ذا نابٍ) والمعنى:(ما أهرَّ ذا نابٍ إلّا شرٌ)[5]

وقد رأى ابن هشام أنّ مسوغات الابتداء منحصرة بعشرة، ذكرها بعنوان (مسوغات الابتداء بالنكرة)، بشرط أن تكون النكرة مفيدة:[6]

الموضع الأول: أن تكون النكرة مَوْصُوفَةً لفظًا أَو تَقْديرًا أَو معنًى فَالْأول: نَحْو: ﴿وَأجلٌ مُسَمّى عِنْده﴾(الأنعام:2)، ﴿ولعَبْد مُؤمن خير من مُشْرك﴾(البقرة:221)، وَالثَّانِي: نَحْو قَوْلهم:(السّمنُ منوان بدرهم) أَي: (منوان مِنْهُ بدرهم)، وَالثَّالِث نَحْو: (رُجَيلٌ جَاءَنِي)؛ لِأَنَّهُ فِي معنى (رجلٌ صَغِيرٌ).

الموضع الثاني: أَن تكون عاملةً إِمَّا رفعًا نَحْو:(أَقَائِمٌ الزيدان) عِنْد من أجَازه، أَو نصبًا نَحْو: (أَمرٌ بِمَعْرُوف صَدَقَة)، وَ(أفضلُ مِنْك جَاءَنِي) إِذْ الظّرْف مَنْصُوب الْمحل بِالْمَصْدَرِ وَالْوَصْف، أَو جرًّا نَحْو: (غُلَامُ امْرَأَةٍ جَاءَنِي) و(خَمْسُ صلوَاتٍ كتبهنّ اللهُ) وَشرط هَذِه أَن يكون الْمُضَاف إِلَيْهِ نكرَةً كَمَا مثلنَا أَو معرفَةً، والمضاف مِمَّا لَا يتعرف بِالْإِضَافَةِ، نَحْو:(مثلكَ لَا يبخلُ، وَغَيْرك لَا يجودُ)، وَأما مَا عدا ذَلِك فَإِن الْمُضَاف إِلَيْهِ فِيهِ معرفَة لَا نكرَة.

الموضع الثالث: الْعَطفُ بِشَرْط كَون الْمَعْطُوفِ أَو الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِمَّا يسوغُ الِابْتِدَاءُ بِهِ نَحْو:﴿طَاعَةٌ وَقَولٌ مَعْرُوفٌ﴾(محمد:21) أَي: أمثل من غَيرهمَا وَنَحْو: ﴿قَولٌ مَعْرُوفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صَدَقَةٍ يتبعهَا أَذَى﴾(البقرة:263).

1() مجمع الأمثال:242/1، و(الخُبَأَةُ):(المرأة التي تطلعُ ثم تختبِئُ)، ويُضربُ للرجل يكون خاملَ الذكر.
2() المساعد على تسهيل الفوائد:218/1.
3() شرح التسهيل:294/1، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:193.
4()التذييل والتكميل:227/7، وتمهيد القواعد:1875/4.
5() ينظر: شرح التسهيل:295/1.
(6) ينظر: مغني اللبيب : 608 -613.

الموضع الرابع: أَن يكون خَبَرُهَا ظرفًا أَو مجرورًا أَو جملَة نَحْو: ﴿ولدينا مزِيدٌ﴾ و﴿لكلِّ أجلٌ كتابٌ﴾ و(قصدك غُلَامه رجل) وَشرط الْخَبَر فِيهِنَّ الِاخْتِصَاصَ فَلَو قيل:(فِي دَار رجل) لم يجز لِأَن الْوَقْت لَا يَخْلُو عَن أَن يكونَ فِيهِ (رجل مَا فِي دَار) مَا فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْبَار بذلك قَالُوا والتقديم فَلَا يجوز رجل فِي الدَّار وَأَقُول إِنَّمَا وَجب التَّقْدِيم هُنَا لدفع توهم الصّفة واشتراطه هُنَا يُوهم أَن لَهُ مدخلًا فِي التَّخْصِيص وَقد ذكرُوا الْمَسْأَلَة فِيمَا يجب فِيهِ تَقْدِيم الْخَبَر وَذَاكَ موضعهَا.

الموضع الخامس: أَن تكون عَامَّة إِمَّا بذاتها كأسماء الشَّرْط وَأَسْمَاء الِاسْتِفْهَام أَو بغَيْرهَا نَحْو: (مَا رجلٌ فِي الدَّار) و(هل رجلٌ فِي الدَّار) وقوله تعالى:﴿أإلهٌ مَعَ الله﴾(النمل:61).

الموضع السادس: أَن تكون مرَادًا بهَا صَاحبَ الْحَقِيقَةِ من حَيْثُ هِيَ نَحْو: (رجلٌ خيرٌ من امْرَأَةٍ) وَ(تَمْرَةٌ خيرٌ من جَرَادَةٍ).

الموضع السابع: أَن تكون فِي معنى الْفِعْل وَهَذَا شَامِل لنَحْو (عجبٌ لزيدٍ) وضبطوه بِأَن يُرَاد بهَا التَّعَجُّب ولنحو ﴿سَلامٌ على إل ياسين﴾(الصافات:130) و ﴿ويلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾(المطففين:1) وضبطوه بِأَن يُرَاد بهَا الدُّعَاء.

الموضع الثامن: أَن يكون ثُبُوت ذَلِك الْخَبَر للنكرةِ من خوارقِ الْعَادةِ نَحْو: (شَجَرَةٌ سجدتْ وبقرةٌ تَكَلَّمتْ) إِذْ وُقُوع ذَلِك من أَفْرَاد هَذَا الْجِنْس غير مُعْتَاد فَفِي الْإِخْبَار بِهِ عَنْهَا فَائِدَة بِخِلَاف نَحْو (رجل مَاتَ) وَنَحْوه.

الموضع التاسع: أَن تقع بعد إِذا الفجائية نَحْو:(خرجتُ فَإِذا أَسدٌ أَو رجلٌ بِالْبَابِ) إِذْ لَا توجب الْعَادةُ أَلا يَخْلُو الْحَالُ من أَنْ يفاجئَكَ عِنْد خُرُوجِك أَسدٌ أَو رجلٌ.

الموضع العاشر: أَن تقع فِي أول جملَة حَالية كَقَوْلِ الشاعر[1]:

سرينا وَنجمٌ قد أَضَاءَ فمُذ بَدَا مُحَيّاكَ أَخْفَى ضوؤُهُ كلَّ شارقِ

يتضح مما سبق بعد عرض المسألة وآراء العلماء واختلافهم فيها، تبين أن الابتداء بالنكرة لا يمكن إن لم تحصل منها فائدة، وقد وُظِّف أسلوب الاعتراض في تناول هذه المسألة، فقد عمد ابن يعيش لاستعمال أسلوب الاعتراض بعد أن عرض المسألة وبين رأيه فيها ثم اعترض على نفسه، ثم أجاب عن ذلك الاعتراض، والغاية من استعماله لهذا الأسلوب ليزيل الإشكال والإبهام عند المخاطب، فضلًا عن سعيه لتعليل حكم نحوي بجواز الابتداء بالنكرة إن أفادت.

المسألة الثانية: الاعتراض على حذف فاعل المصدر والانفصال عنه بجواز ذلك كونه اسمًا

ذهب النحويون إلى أنّ المصدر يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلًا ويكتفي به إن كان مشتقًا من فعل لازم، ويرفع فاعلًا وينصبُ مفعولًا إن كان مشتقًا من فعل متعدٍ، سواء أكان المصدر مضافًا أو منونًا أو معرفًا بأل[2] فمن المضاف نحو : (عجبتُ من ضربك خالدًا)،

1() شرح التسهيل:294/1، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:193.

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 189/1، والمقتضب: 14/1، والأصول: 137/1، والمفصل في صنعة الإعراب:281، والمرتجل في شرح الجمل:244، وشرح المفصل :72/4.

ومن المنون نحو:(عجبتُ من ضربٍ زيدٌ خالدًا)، ومن المعرف بأل نحو:(عجبتُ من الضربِ زيدٌ خالدًا).

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنّ فاعل المصدر قد لا يُذكَرُ في الجملة نحو قوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ﴾ (البلد:14-15)، وقد تعددت توجيهات النحويين في ذلك، فمنهم مَنْ قال أنّ الفاعل محذوفٌ وهو قول بعض النحويين[1]، وقال بعضهم إنّ الفاعل مضمرٌ وهو قول الكوفيين خلافًا للفراء الذي ذهب إلى أن المصدر المنون لا فاعل فيه وإنه لم يُسَمعُ عن العرب.[2]

وذهب ابن الأبرش (ت532ه) من نحاة الأندلس[3] إلى أنّ الفاعل منويٌ إلى جنب المصدر ولا يجوز أن يقال إنه محذوفٌ أو مضمر، فالتقدير في الآية الكريمة (أو إطعام إنسانٍ، ودل عليه ذكره الإنسان قبله).[4]

ونقل أبو حيان عن السيرافي قوله:((أنه يجوزُ ألّا يُقدَّرَ فاعلٌ، بل ينتصبُ المفعولُ بالمصدر كما ينتصبُ التمييزُ في (عشرين درهمًا) من غير أنْ تقدرَ فاعلًا ثم اعترضَ على نفسِهِ، فقال: فإنْ قلتَ: فإذا نصبتَ يتيمًا ولم تقدّرْ فاعلًا في (إطعام) فقد جعلْتَهُ تمييزًا))[5]

ومنه يتضح أنّ السيرافي يُجوّزُ عدم تقدير فاعل للمصدر الناصب اسمًا بعده، ويحمل ذلك على الاسم المنصوب بعد ألفاظ العقود، ثم يعترض على قوله بأن نصبه الاسم من غير تقدير فاعل يُصيّرُ الاسم المنصوب تمييزًا وليس هذا حقه.

وينفصل السيرافي عن اعتراضه بقوله :((إنّا - وإنْ نصبنَاهُ من غيرِ أنْ نُقدِّرَ فاعلًا - فإنّما ينتصبُ تشبيهًا بالمفعولِ الذي ينصبُهُ الفعلُ، ولا يلزمُ من ناصبه أنْ يكونَ مثلَ الفعلِ في جميعِ أحكامه، تقولُ: (عجبتُ من إطعامِ زيدٍ عمرًا)، فتنصِبُ (عمرًا) بـ(إطعام)، وتقيمُ (زيدًا) مقامَ التنوينِ، وهو مجرورٌ، ولا تُقَدّرُ فاعلًا غيرَ زيدٍ، فقد بطلَ في المصدر لفظُ الفاعلِ الذي هو مرفوعٌ في الفعلِ لا محالةَ، ولم يكنْ المصدرُ بمنزلةِ الفعلِ في هذه الحال)).[6]

يريد السيرافيّ في انفصاله: أنّ الاسم المنصوب بعد المصدر إنما نُصِبَ تشبيهًا بالمفعول به، ولا يُشترطُ أن يكون المصدر الناصب مثل الفعل في أحكامه، ففي قولك: (عجبتُ من إطعامِ زيدٍ عمرًا) نصبتَ (عمرًا) بالمصدر المضاف (إطعام) وحُذِفَ منه

---

(2) ينظر: كتاب سيبويه:189/1، وشرح كتاب سيبويه(السيرافي): 46/2، وعلل النحو :308، واللباب في علل البناء والإعراب:451/1، وشرح المفصل:75/4.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب:2260/5،والتذييل والتكميل:72/11-74.

[3]() خلف بن يوسفبن فرتون أَبُو الْقَاسِم ابْن الأبرش الأندلسي الشنتريني النَّحْوِيّ كَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبيَّة واللغة، لَهُ حَظّ من الْفَرَائِض؛ يستظهر كتاب سِيبَوَيْهِ وأدب الْكتاب والمقتضب والكامل، روى عَن أبي عَليّ الغساني وَأبي الرّبيع الضَّرِير، ينظر: الوافي بالوفيات:228/13، وبغية الوعاة: 577/1

(2) ينظر: ارتشاف الضرب:2258/5.

(3) التذييل والتكميل: 73/11.

(4) المصدر نفسه: 73/11 .

التنوين وأُقِيمَ (زيدٌ) مكانه، ولا حاجة إلى تقدير فاعل للمصدر غير الاسم المجرور(زيد) وهو فاعل في المعنى، وعلى هذا لم يكن المصدر بمنزلة الفعل في هذا الموضع.

غير أن رأي السيرافيّ في توجيه الآية لا يصمد من جهة أنّ للحدث فاعلًا وإن كان من جهة المعنى، فالإطعام لا بدّ له من مُطعِمٌ، وإن كان الفاعل مقصودًا حقيقة فهذا إقرار بأن المصدر يرفع فاعلًا، وهذا لم يقله السيرافي وإنما ذهب إلى إعراب ما بعد المصدر تمييزًا.

أما رأي سيبويه في توجيه الآية الكريمة فيُفهَمُ منه أن الفاعل محذوف وتقديره:(أو أن تطعموا) فحذف الفاعل، ولو أظهر الفاعل لقال:(أو إطعامٌ أنتم)[1]

وفصّلَ ابنُ الوراق هذه المسألة وأحاط بدقائقها وتابع سيبويه في رأيه إذ رأى أنّ الفاعلَ محذوفٌ دلّ عليه ما قبله قال:((وَأمّا قَوْله تَعَالَى: ﴿أَو إِطْعَامٌ فِي يَوْم ذِي مسغبةٍ يَتِيمًا ذَا مقربةٍ﴾ إنْ قيل: أَيْن فَاعلُ (الْإِطْعَام)؟ قيلَ: هُوَ مَحْذُوفٌ من الْكَلَام، للدلالةِ عَلَيْهِ فَإِن قيلَ: فَمَا الَّذِي يدلُّ عَلَيْهِ؟ قيلَ: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعقبَةُ﴾ (البلد:12) هَذَا خطابُ للنَّبِي(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ) دلّ ذَلِك على أَنّ الْفَاعِلَ هُوَ الْمُخَاطبُ، وَالتَّقْدِير: (أَو إِطْعَامٌ أَنْت يَتِيمًا)).[2]

ثم يفترض ابن الوراق اعتراضَ معترضٍ يحمل فيه عمل المصدر على عمل اسم الفاعل، فاسم الفاعل ممكن أن يُضمر فيه ضمير ويكون فاعلًا، فلِمَ لا يكون ذلك في المصدر؟ يقول: ((فَإِنْ قيلَ: فَهَلا كَانَ الْفَاعِلُ مضمرًا فِي (الْإِطْعَام) كَمَا يُضمَرُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِنَا: (أَنْت مُطعِمٌ)، فَفِي (مطعمٌ) ضميرٌ مستترٌ، كَمَا استترَ فِي الْفِعْل، إِذا قلت: (تُطعِمُ))[3]

وينفصل عن ذلك بأنّ المصادر لا تقبل الضمير مع كونها تعمل عمل الفعل، وعلة ذلك أن المصادر أصل للأفعال وقد جرى المصدر مجرى اسم الجنس، واسم الجنس لا يحتمل الضمير، فيقول:((إنّ المصادرَ لَا تقبلُ الضَّمِيرَ، وَإِنْ عملتْ عملَ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا لم يَصح فِيهَا هَذَا؛ لِأَنَّهَا أصلُ الْأَفْعَالِ، فجرتْ مجْرَى أَسمَاءِ الْأَجْنَاسِ، نَحْو: (رجل)و(فرس)، فَلَمَّا كَانَت هَذِه الْأَسْمَاءُ لَا تقبلُ الضَّمِيرَ، وَجبَ أَنْ يكونَ الْمصدرُ كَذَلِك، فَإِذا لم يظْهرِ الْفَاعِلُ بعْدهَا، فَإِنَّمَا ذَلِك لأجلِ حذفهِ للدلالةِ عَلَيْهِ لَا لاستتارِهِ))[4]

وتابع ابن الخشاب(ت567ه) مَنْ سبقه من النحويين بقوله:((ويختصُّ المصدرُ بأنه يجوزُ حذفُ الفاعلِ معه، ولا يجوزُ ذلكَ مع الفعلِ؛ بل يُضمَرُ فيه البتة لأنّه لا بُدَّ للفعلِ من فاعلٍ، ولا يَصُحُّ تركَ إسنادٍ إليه أو إلى ما قامَ مقامُهُ، فأمّا المصدرُ فحذفُ الفاعل معه حذفًا، ولم يَصُحّ أنْ يُضمَرَ فيه، والعلةُ في الحكمين واحدةٌ: أعني:(حذفُ الفاعلِ معه وامتناعُ إضمارِهِ فيه)، وهي أنّه اسمٌ على كلِّ حالٍ؛ وليس بفعلٍ ولا صفةٍ جاريةٍ على فعلٍ ولا مُشبَّه بذلك، فنبهوا بذلك أي:(حذفُ الفاعلِ) على استغنائِهِ عن الفاعل بكونه اسمًا صريحًا؛ والأسماءُ في الأصل مكتفيةٌ بأنفسها، مستغنيةٌ عن غيرها، والأفعالُ ليستْ كذلك، ومثالُ

(1) ينظر: كتاب سيبويه:190/1، وشرح كتاب سيبويه(السيرافي):4/2.
(2) علل النحو: 308 .
(3) المصدر نفسه: 309 .
(1) علل النحو :309 .

حذفِ الفاعلِ معه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ (البلد: 14) التقدير:(أو إطعام أنتم)، فحذف (أنتم) وهو فاعل المصدر في هذه الآية)).[1]

يذكرُ ابنُ الخشّابِ أنَّ من خصائصِ المصدرِ حذفَ الفاعلِ معه، ولا يجوزُ ذلك في الفعلِ، ويبينُ علةَ جوازِ حذفِ الفاعلِ مع المصدرِ وعدمِ جوازِ ذلك مع الفعلِ أنَّ المصدرَ اسمٌ، والاسمُ مُكتفٍ بنفسه مستغنٍ عن غيره بخلافِ الفعلِ.

ويتابع العكبري النحويين بقوله:((والمصدرُ لَا يتَحَمَّلُ الضميرَ؛ لأنه اسْم جامدٌ فَهُوَ كـ(زيد والغلام)، وإنَّما يُحذفُ الْفَاعِلُ مَعَه حذفًا كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿أَو إطعامُ فِي يَوْم ذِي مسَغْبَة يَتِيما﴾، فـ(إطْعَام) خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف وَالْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ أَي: (إطْعَام هُوَ)، وَهُوَ الْمَذْكُور فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿لقد خلقنَا الْإِنْسَان فِي أحسن تَقْوِيم﴾ (التين:4)، وَأَجَازَ قومٌ أَن يتحمَّلَ الضَّمِيرَ كَمَا تحمِلُهُ الصّفةُ المشبَّهةُ وكالظرف؛ لأنَّه يعْملُ فِي الظَّاهِرِ فَيعْملُ فِي المضْمُرِ وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لأنَّ تلكَ الأشياءَ يُوصفُ بهَا وَتَكون أحوالًا فجرتْ مجْرَى الْفِعْل)).[2]

تابع العكبري النحويين في رأيهم أنّ المصدر لا يجوز أن يُقدّر له ضميرٌ فاعلٌ؛ لأن المصدر اسم جامد والفاعل يُحذَفُ مع المصدر، وجوّز بعضهم أن يكون للمصدر فاعلٌ، وحملوا ذلك على الصفة المشبهة لأنها تحتمل الفاعل المضمر نحو قولنا: (محمدٌ حسنٌ وجهًا)، ويضعفُ هذا الرأي لأن الصفة المشبهة تجيء صفة وحالًا فأشبهت الفعل.

وقال ابن يعيش:((فممّا جاءَ مُعْمَلًا من المصادرِ منونًا قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾، فـ(يَتِيمًا) منصوبٌ بالمصدرِ الذي هو (إطعامٌ)، والتقدير: (أو إطعامٌ هو)، فيكون الفاعلُ مقدرًا محذوفًا، فإنْ صرّحتَ بالفعلِ، كان الفاعلُ مستترًا، نحو: قولك: (أو أنْ أطعمَ يتيمًا))[3] ابن يعيش يرى أن المصدر المنون العامل ينصب مفعولًا ويكون الفاعل حينئذٍ مقدرًا محذوفًا، وإن قُدِّرَ بـ(أن والفعل) كان الفاعل ضميرًا مستترًا.

يتبين مما سبق أنّ الفاعل قد يُحذَفُ من المصدرِ ويمكن تقديرَه في الجملة، ولا يمكنُ أن يكونَ هناك مصدر عامل لا فاعل له، ويتضح من ذلك أنّ النحويَّ وظّف أسلوب الاعتراض والانفصال معترضًا على نفسه ليبينَ للمخاطب جواز حذف الفاعل وتقديره في المصدر العامل عمل الفعل، وأنه أورد إشكالاتٍ قد ترد على إقرار الحكم وأجاب عن تفاصيلها ليزول الاعتراض وثبت الحكم.

المسألة الثالثة: الاعتراض على إضافة الشيء إلى نفسه والانفصال عنه بالتأويل

حدّ ابن مالك الإضافة بقوله:((المضافُ هو الاسمُ المجعولُ كجزءٍ لِمَا يليه خافضًا له بمعنى (في) إنْ حَسُنَ تقديرُها وحدَها، وبمعنى (مِنْ) إنْ حَسُنَ تقديرُها مع صحةِ الإخبارِ عن الأولِ بالثاني، وبمعنى (اللام) تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى ذينك، ويزالُ ما في المضافِ من تنوينٍ أو نونِ تشبهٍ. وقد يزال منه تاءُ التأنيثِ إنْ أُمِنَ اللبسُ)).[4]

وتنقسم الإضافة على قسمين : محضةٍ وغيرِ محضةٍ، أما المحضةُ فهي إضافةُ غيرِ الوصفِ وتفيدُ التعريفَ والتخصيصَ وهي خالصةٌ من تقديرِ الانفصالِ، وأما غيرُ المحضةِ

(2) المرتجل في شرح الجمل: 242.
(3) اللباب في علل البناء والإعراب: 1/451-452 .
(1) شرح المفصل: 4/75-76 .
(4) شرح التسهيل : 3/221.

فهي إضافةُ الوصفِ إلى معمولِهِ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ وصيغِ المبالغةِ والصفةِ المشبهةِ واسمِ التفضيلِ نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ) و(مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ).[1]

ومنع النحويون إضافةَ الشيء إلى نفسه فلا يمكنُ القولَ:(هذا محمدُ النابهِ) و(النابهُ هو محمدٌ)، وما وردَ في الكلام من قولهم:(صلاةُ الأولى)، و(مسجدُ الجامعِ) ذهب النحويون إلى تأويلِه على حذفِ شيءٍ من الكلامِ، (هذه صلاةُ الساعةِ الأولى)، و(وهذا مسجدُ الوقتِ الجامعِ)[2]

تابع ابن الحاجب(ت646ه) النحويين في عدم جواز إضافة الصفة لموصوفها والموصوف لصفته وعلل ذلك بقوله:((أمّا امتناعُ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِهِ؛ فلأنّه يؤدّي إلى إضافةِ الشّيءِ إلى نفسِهِ، وأمّا امتناعُ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِهَا فلأنّه أيضًا يخرجُهَا عن وضعِهَا بتقديمِهَا وخروجِهَا عن كونِهَا تابعةً، وخروجَ متبوعِهَا عن أنْ يكونَ متبوعًا ، ولأنّه يؤدّي إلى إضافةَ الشيءِ إلى نفسِهِ)).[3]

يعلل ابن الحاجب عدم جواز إضافة الموصوف لصفته؛ لأن ذلك يؤدي إلى إضافة الشيء لنفسه وهذا غير جائز، وأما إضافة الصفة لموصوفها فهذا يخرج الصفة عن كونها تابعة فضلًا عن أنّ ذلك يؤدي إضافة الشيء لنفسه.

ثم يعترض على نفسه بإضافة الموصوف لصفته بقوله(دارُ الآخرةِ)، وإضافة الصفة لموصوفها بقوله:(عليه سحقُ[4] عمامةٍ).[5]

وينفصل عن اعتراضه بأنّ (دارُ الآخرةِ) مؤول بحذف موصوف للمضاف إليه ليس هو المضاف، وأمّا (عليه سحقُ عمامةٍ) فهذه صفات في الأصل ، حذف موصوفها ، فصارت موضوعة للذّات، ثمّ رأوها مبهمة كإبهام خاتم وشبهه ، فأضافوها إلى ما يبيّنها ، فصارت في الصورة كأنّها مضافة إلى موصوفها ، وليس الأمر كذلك.[6]

أراد في انفصاله أنّ قولهم:(دار الآخرة) على تقدير موصوف محذوف تقديره:(دار الساعة الآخرة أو دار الحياة الآخرة) ولم يُضفْ الشيء إلى نفسه في هذا الموضع.

وأمّا قولهم:(عليه سحقُ عمامةٍ) فـ(سحق) صفة في الأصل لموصوف محذوف، ثم صارت صفةً للذات، ثم رأوها مبهمة فأرادوا أن يزيلوا الإبهام أضافوها لِما يبينها فأتوا بـ(عمامة) وهو موصوفها بالأصل قبل حذفه، فكأنها في صورة اللفظ من إضافة الصفة لموصوفها ولعلّ قولهم :(عليه سحقُ عمامةٍ) ليس من إضافة الصفة لموصوفها وفي الجملة موصوف محذوف.

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 2/5-6.
(2) ينظر: المقتضب: 241/3، والأصول في النحو: 8/2، و الإيضاح: 271، وشرح المقدمة المحسبة: 336/2، واللباب في علل البناء والإعراب: 391/1،و شرح المفصل : 167/2، وارتشاف الضرب: 1806/4.
(3) الإيضاح في شرح المفصل: 414/1.
(4) (السحق: الثَّوْبُ الخلَق الَّذِي انْسَحَق وبَلِيَ) لسان العرب مادة (سحق): 153/1.
(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 414/1.
(6) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 415.

أما النحويون فلم يُجوزُوا إضافةَ الشيء إلى نفسه، فالمبرد في ذكره لهذا المسألة منع ذلك بقوله:((لَا يجوز: (مَرَرْتُ بأخَويك اثنيهِمَا)؛ لِأَنّ الِاثْنَيْنِ هما الْهَاءُ وَالْمِيمُ، والشيءُ لَا يُضَافُ إِلَى نَفسِهِ)).[1]

ويتابع ابن السراج المبردَ بعدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه بقوله:((فإنْ يكُ من الصفةِ وأُضيفَ إلى الاسمِ وذلك نحو: (صلاةُ الأولى)، و(مسجدُ الجامعِ)، فَمَنْ قالَ هذا فقد أزالَ الكلامَ عن جهتِهِ؛ لأنّ معناه النعتُ وحدَهُ (الصلاةُ الأولى) و(المسجدُ الجامعُ)، ومَنْ أضافَ فجوازُ إضافتهِ على إرادةِ: (هذه صلاةُ الساعةِ الأولى) و(هذا مسجدُ الوقتِ الجامعِ أو اليومِ الجامعِ)، وهو قبيحٌ بإقامته النعتَ مقام المنعوتِ، ولو أراد به نعتَ (الصلاة) و(المسجد) كانت الإضافةُ إليهما مستحيلةً لأنك لا تضيفُ الشيءَ إلى نفسه لا تقولُ: (هذا زيدٌ العاقلِ)، والعاقلُ هو (زيدٌ)).[2]

ويتابع أبو عليّ الفارسيّ هذا الرأي بقوله: ((إضافةُ الاسمِ إلى الصفةِ وذلك نحو: (صلاةُ الأولى)، و(مسجدُ الجامعِ)، فهذا كلام مُخرَجٌ عن حدهِ. والأصلُ فيه: (الصلاةُ الأولى) و(المسجدُ الجامع)، فمن أضاف فينبغي أن يكون أرادَ (صلاةُ الساعةِ الأولى من زوال الشمس)، و(مسجدُ الوقتِ الجامعِ، أو اليومِ الجامعِ)).[3]

وذهب ابن بابشاذ(ت469ه) إلى الرأي نفسه بقوله:((من المجروراتِ مثل: (مسجدُ الجامعِ)، و(صلاةُ الأولى) و(جانبُ الغربي)، و(حقُّ اليقين)، و(دارُ الآخرةِ)، ونحوه من مجرورات الوصف والحذف، أصله: (صلاةُ الساعةِ الأولى)، فـ(الأولى) من نعتِ (الساعة)، و(مسجدُ الجامعِ)، أصله: (مسجدُ المكانِ الجامعُ)، و(جانبُ الغربي)، أي: (جانبُ المكان الغربيُّ)، و(حقُّ اليقين)، أي: (حقُّ الشيءِ اليقينُ أو النبأُ اليقينُ) و(دارُ الآخرةِ)، أي:(دارُ الكرةِ الآخرةُ)، حذفت الموصوف من هذا كله وأقمت صفته مقامه، وإنما اعتقدت هذا الاعتقاد لأنه لا يصح إضافة الشيء إلى صفته، لا يجوز أن تقول: (جاءني زيدٌ العاقلُ)، لأن (زيدًا) هو (العاقل)، والشيء لا يضاف إلى نفسه. وكذلك (مسجدُ الجامعِ) ، لا يصح أن يكون (المسجد) مضافًا إلى (الجامع) لكونه صفته في الأصل، ووجب أن يقدر الحذف المذكور)).[4]

ونبه ابن بابشاذ إلى أنّ الاسمَ إذا دخلتْ عليه (أل) التعريف لم يكُنْ إلا صفةً وامتنعَ أنْ يُضافَ بقوله:((فإن أتيتَ بالألفِ واللامِ فيهما بَطُلَتِ الإضافةُ وصار الثاني نعتًا لا غيرَ، فقلت: (هذا المسجدُ الجامعُ)، ولا يجوزُ: (هذا المسجدُ الجامعِ)، وكذلك (الصلاةُ الأولى) في موضعِ النعت لا في موضعِ الإضافة. وكذلك (الجانبُ الغربيُّ) و (الحقُ اليقينُ) و (الدارُ الآخرةُ). ولهذا قَرَأَ مَنْ قَرَأَ: (وللدارُ الآخرةُ) ، ولم يقرأ أحدٌ (وللدارُ الآخرةِ)، فاعرفْ ذلك وقِسْ عليه تُصِبْ إنْ شاءَ الله تعالى)).[5]

وتابع ابن يعيش مَنْ سبقه من النحويين بقوله:((الصفةُ والموصوفُ شيءٌ واحدٌ، لأنّهما لعَينٍ واحدةٍ، فهذا قلتُ: (جاءني زيدٌ العاقلُ)، فـ (العاقلُ) هو زيدٌ، و(زيدٌ) هو العاقلُ،

---

(1) المقتضب: 241/3.
(2) الأصول في النحو::8/2.
(3) الإيضاح : 271.
(4) شرح المقدمة المحسبة: 335/2-336.
(5) المصدر نفسه : 336/2.

ألا ترى أنك إذا سُئلتَ عن كلِّ واحدٍ منهما، جازَ أن تُفسّرَهُ بالآخر، فتقولُ في جوابِ (مَن العاقلُ): (زيدٌ)، وفي جوابِ (مَن زيدُ): (العاقلُ)، فإذا كانتِ الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدًا، لم يجزْ إضافةُ أحدهِما إلى الآخر، فلا تقولُ:(هذا زيدُ العاقِلِ)، و(هذا عاقلُ زيدٍ) بالإضافةِ، وأحدُهما هو الآخرُ.

وقد ورد عنهم ألفاظ، ظاهرُها من إضافةِ الموصوف إلى صفته، والصفةِ إلى موصوفها، والتأويلُ فيها على غيرِ ذلك. فمن ذلك قولهم: (صلاةُ الأُولى)، و(مَسْجدُ الجامِعِ)، و(جانبُ الغَرْبي)، و(بَقلَةُ الحَمقاءِ)، فهذه الأشياءُ حقها أن تكون صفة للأول، إذ (الصلاةُ هي الأُولى)، و(المسجدُ هو الجامعُ)، وإنما أُزيل عن الصفة، وأُضيف الاسمُ إليه على تأويلِ أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (صلاةُ الساعةِ الأُولى)، يعني من الزوال، و(مسجدُ الوَقْتِ الجامعِ)، أو (اليومِ الجامعِ)، و(جانبُ المكان الغَرْبي)، و(بَقْلَةُ الحَبةِ الحَمقاءِ)، سُميت حمقاءَ لأنها تَنبُت في مجارِي السَّيْل، فتجرُفُها السُّيُولُ.فإن قلت: (الصلاةُ الأُولى)، و(المسجدُ الجامِعُ)، فأجريتَه وصفًا له، فهو الجيدُ والأكثرُ، وإن أضفتَ، فوَجهُه ما ذكرناه. وهو قبيحٌ لإقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف، وليس ذلك بالسهل)).[1]

يبين ابن يعيش أنّ الصفةَ والموصوف شيء واحد فلا يمكن أن يُضاف الشيء إلى نفسه، وعلى ذلك امتنع إضافة (صلاة الأولى) و(المسجد الجامع) وهما على تقدير موصوف محذوف تقديره: (صلاة الساعةِ الأولى) و(مسجد اليومِ الجامعِ) وغيرها.

ولم يخرج ابن مالك عن رأي النحويين السابقين فمنع إضافة الاسم لنفسه ذكر ذلك ابن الناظم في شرحه بقوله:

ولا يُضَافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَدَ معنًى وَأَوّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدَ

((لا يضافُ الشيءُ إلى نفسِهِ، لأنَّ المضافَ إمّا مخصصٌ أو معرفٌ بالمضافِ إليه، والشيءُ لا يتخصصُ ولا يتعرّفُ بنفسِهِ، فلا يُضافُ مرادفٌ إلى مرادِفِهِ، ولا موصوفٌ إلى صفتِهِ، ولا صفةٌ إلى موصوفِها، وما أوهمَ شيئًا من ذلك أُوّلَ. فموهمُ الإضافةِ إلى المرادفِ يُؤَوّلُ بإضافةِ المسمّى إلى الاسمِ، فإذا قلتَ: (جاء سعيدُ كرزٍ)، فكأنّكَ قلتَ: (جاء مسمَى هذا اللقبِ)، وكذا نحو: (يومُ الخميسِ)، و(ذاتُ اليمينِ). وموهمُ إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ يؤولُ بحذفِ المضافِ إليه، وإقامةُ صفتهِ مقامُه، فإذا قلتَ: (حبّةُ الحمقاءِ)، (وصلاةُ الأولى)، و(مسجدُ الجامعِ)، فكأنك قلتَ:(حبّةُ البقلةِ الحمقاءِ)، و(صلاةُ الساعةِ الأولى)، و(مسجدُ اليومِ)، أو (المكانِ الجامعِ). وموهمُ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ يُؤولُ بإضافةِ الشيءِ إلى جنسِهِ بعد حذفِ الموصوفِ، وإقامةِ الصفةِ مقامِه، فإذا قلتَ: (سحقُ عمامةٍ)، و(جردُ قطيفةٍ)، فكأنك قلتَ: شيءٌ سحقٌ من عمامةٍ، وشيءٌ جردٌ من قطيفةٍ)).[2]

وعلى حين منع أكثر النحويين إضافة الشيء إلى نفسه أجاز ذلك الفراء بقوله: ((يُضاف الشيءُ إلى نفسِهِ إذَا اختلفَ لفظُهُ كما اختلفَ الحقُ واليقينُ، والدارُ والآخرةُ، واليومُ والخميسُ فإذا اتفقَا لَمْ تقلِ العربُ: (هَذَا حقُّ الحقِّ)، ولا (يقينُ اليقينِ) لأنّهم يتوهمون إذا اختلفَا فِي اللفظ أنّهما مختلفانِ فِي المعنى)).[3]

(1) شرح المفصل : 168/2.
(2) شرح ابن الناظم: 227.
(3) معاني القرآن: 330/1.

جوّزَ الفراءُ إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظانِ لمعنى واحد، فـ(الدار) و(الآخرة) لفظان مختلفانِ لمعنى واحد، و(الحق) و(اليقين) لمعنى واحد، فإذا اتفق اللفظانِ لم تَجُز الإضافة.

وأخذ الدكتور فاضل السامرائي رأي الفراء فقال:((والحقُّ فيما ذكروه من إضافةِ المترادفينِ أنّه يجوزُ إضافةُ أحدهما إلى الآخر إذا كان بينهما أدنى اختلافٍ وكانتِ الإضافةُ تفيدُ معنًى ما كإضافةِ الاسمِ إلى اللقبِ، والعامِ إلى الخاصِ، وما إلى ذلك، فكلُّ ذلك جائزٌ بلا تأويلَ، وعليه كلامُ العربِ، فالعربُ تقولُ (سعيدُ كرزٍ) بإضافةِ الاسمِ إلى اللقبِ، ثم إنّ اللقبَ في الحقيقةِ غيرُ الاسمِ، وليس مرادفًا له، وإن كان المسمى واحدًا فإنّ فيه من المدحِ والذمِ وغيرهما ما ليس في الاسمِ، وكذلك (يومُ الخميسِ) و (شهرُ رمضانَ) و (علمُ النحوِ) فإنّ الخميسَ أخصُّ من (يوم) وليس مرادفًا له وكذا ما بعده، فهذا كلُّهُ جائزٌ وعليه كلامُ العربِ فمنعُهُ تعسفٌ ولا داعيَ للتأويل فيه... وأمّا إضافةُ الموصوفِ إلى صفتهِ، فالراجحُ أنّها لا تجوزُ إلا بتقديرِ مضافٍ إليه محذوفٍ، فلا تقولُ: (رأيتَ غلامَ الضاحكِ) وتعني بـ(الضاحك) الغلام نفسه، بل على معنى (رأيتُ غلامَ الرجلِ الضاحكِ)، فـ(الضاحك)، غيرُ الغلامِ، ولا تقولُ (رأيتَ بنتَ الجالسةِ) وتعني بـ(الجالسة) (البنت)، بل يصحُّ على معنى (رأيتُ بنتَ المرأةِ الجالسةِ)، وكذلك لا تقولُ: (اشتريتُ كتابَ الجديدِ) وتعني بـ(الجديد) (الكتاب)، بل على معنى (اشتريتُ كتابَ البحثِ الجديدِ، أو العلمِ الجديدِ، ونحو ذاك)).[1]

والراجح ما ذهبَ إليه جمهور النحويين، فإضافة الشيء إلى نفسه أو مرادفه لا تجوزُ، أو إضافة الصفة لموصوفها أو الموصوف لصفته فكل ذلك ممتنعٌ، وما ظهرَ من إضافة الشيء إلى نفسه أو مرادفه فهو مؤولٌ.

المسألة الرابعة: الاعتراض على شروط العطف بـ(لا) والانفصال عنه بأنه يتعداها إلى غيرها

نَصَّ النحويون على أنّ العطفَ بـ(لا) يكون بعد النداء والأمر والإثبات، فمن النداء نحو: (يا زيدُ لا محمدُ)، ومن الأمر نحو:(اضربْ خالدًا لا بكرًا)، ومن الإثبات نحو:(رأيتُ عليًا لا محمدًا).[2]

ويتابع الشاطبي مَنْ سبقه من النحويين في ذلك فيقول:((إن العطفَ بـ (لا) إنّما يكونُ بعد هذه الثلاثةِ، وهي النداءُ والأمرُ، والإثباتُ، وهو الخبرُ المثبتُ، فالنداءُ نحو:(يا زيدُ لا عمرُو)، و(يا سلمانُ لا قاسمُ)، والأمرُ نحو قولك: (اضربْ زيدًا لا عمرًا)، ويدخلُ فيه الدعاءُ نحو: (اللهمّ ارحمْ زيدًا لا عمرًا)، و(اغفرْ لمحمدٍ لا لفلانٍ)، وكذلك: (غَفَرَ اللهُ لزيدٍ لا لعمرٍ)، ومن كلامهم: (به لا بظبيٍ بالصرائمِ أغفرْ) معناه: (أحلَّ اللهُ الداهيةَ به لا بكذا)، وقالوا: (أمتٌ في الحجرِ لا فيك) والإثبات نحو: (رأيت زيدًا لا عمرًا)، و(جاءني محمدً لا أخوك) وما أشبه ذلك)).[3]

---

(1) معاني النحو: 134/3.

2() ينظر: كتاب سيبويه:439/1،والمقتضب:11/1، والأصول في النحو:56/2، وشرح المفصل:25/5، وشرح التسهيل:370/3.

3() المقاصد الشافية:140/5-141.

ثم يعترض على كلامه بقوله:((إن العطفَ بـ (لا) قد يجوزُ في موضعٍ لا يكونُ السابقُ قبلَه نداءً، ولا أمرًا، ولا إثباتًا، وذلك في التحضيضِ والعرضِ، فتقولُ: (هلّا ضربتَ زيدًا لا عمرًا)، و(ألَا أكرمتَ عمرًا لا بشرًا) وما أشبه ذلك)).[1]

فالشاطبيّ بعد أن تابع النحويين بتقييد العطف بـ(لا) بعد النداء والأمر والإثبات اعترض على رأيه بأن العطف بـ(لا) ممكن أن يأتي بعد أسلوب العرض فتقول:(ألا قرأتَ كتابًا لا مجلةً)، ويمكن أن يأتي بعد أسلوب التحضيض فتقول: (هلّا قرأتَ كتابًا لا مجلةً).

وينفصل عن اعتراضه بقوله:((إنّ العرضَ والتحضيضَ راجعانِ في المعنى إلى الأمرِ، فما جاز في الأمرِ جازَ فيهما)).[2]

يبين الشاطبيُّ أن العطف بـ(لا) يجوز أن يكون بعد أسلوبي العرض والتحضيض لأنهما يرجعان في المعنى إلى أسلوب الأمر ويبدو ذلك جليًا على وجه الخصوص في التحضيض فهو طلب بشدة على القيام بالفعل، وما جاز في أسلوب الأمر جاز في أسلوبي العرض والتحضيض.

ويذكر اعتراضًا آخر بقوله:((إنه يدخلُ له في الإثباتِ أن تقولَ: (قامَ رجلٌ لا عمرٌو)، و(رأيتَ امرأةً لا هندًا) وما أشبه ذلك لا يجوزُ، إذ اشترطُوا في العطف بـ (لا) أن يكونَ الاسمُ الذي قبلَها لا يصحُّ تناولَه لِمَا بعدها، لأنَّ العطفَ بها إنّما جِيءَ به على جهةِ التأكيدِ لصحةِ الاقتصارِ على الأوّلِ دون الثاني، وذلك لأنَّ العطفَ بها إذا قلتَ: (قامَ زيدٌ لا عمرٌو) ورُدَّ على من ظَنَّ قيامُ (زيدٍ وعمروٍ) معًا، أو ظَنَّ قيامَ (عمروٍ وزيدٍ) معًا، أو ظَنَّ قيامَ (عمروٍ لا زيدٍ)، فلو قلت: (قامَ زيدٌ) واقتصرتَ لجازَ، ولكنّك أكّدتَ، فصارَ الكلامُ بمنزلةِ ما لو قلت: (إنّما قامَ زيدٌ)، أو (ما قامَ إلا زيدٌ)، ولذلك لا يُعطفُ مع (إلّا) بـ(لا)، لأنّ (ما) و (إلا) كالعوضِ من ذلك، فلم يجزِ اجتماعهما)).[3]

ولم يذكر الشاطبي انفصالًا عن هذا الاعتراض واكتفى بالقول هذا محلُ نظرٍ[4] ويمكن الانفصال عن هذا الاعتراض بالقولِ إنّ جملة (قامَ رجلٌ لا عمرٌو) وإن كانت جملة مثبتة لم يجز العطف بـ(لا) فيها؛ لأنّ النحويين اشترطوا في العطف بـ(لا) أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه.[5]

أما النحويون وعلى رأسهم سيبويه فقد عدّوا (لا) حرف عطف إذ قال: ((مررتُ برجلٍ لا امرأةٍ، أشركَتْ بينهما (لَا) في الباءِ، وأحقَّتِ المرورَ للأوّل، وفصلَتْ بينهما عند من التَبَسَ عليه فلم يَدْرِ بأيّهما مررتَ)).[6]

معنى كلام سيبويه أن الحرف(لا) قد أشرك في الإعراب بين اللفظتين (رجل وامرأة) في العطف، وتأتي (لا) لإثبات الحدث لما قبلها، ونفيه عمّا بعدها، فهي توجب للأول المرور وتنفيه عن الثاني.

---

(1) المقاصد الشافية: 144/5.
(2) المصدر نفسه: 145/5.
(3) المصدر نفسه: 144/5.
(4) المقاصد الشافية: 144/5.
(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 1997/4، والمساعد على تسهيل الفوائد: 468/2، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك:265/3.
6() كتاب سيبويه :439/1.

وتابع المبردُ سيبويه بقوله:((وَمِنْهَا (لَا) وَهِي تقع لإِخْرَاج الثَّانِي ممّا دخل فِيهِ الأَوَل وَذَلِكَ قَوْلك: (ضربت زيدًا لَا عمرًا) و(مررتُ بِرَجُلٍ لَا امرأَةٍ)).[1]

أما أبو علي الفارسي فيقول:((ومنها (لا) وذلك قولك: (ضربتُ زيدًا لا عمرًا)، ولو قلتَ: (ما ضربتُ زيدًا لا عمرًا)، أو (لم أشتمْ بكرًا لا خالدًا) لم يجزْ، لأنّك لم توجبُ للأول شيئًا فتنفيه بـ(لا) وأنتَ إنّما تنفي بـ(لا) ما أوجبتَهُ للأولِ)).[2]

فيتابع أبو علي مَنْ سبقه بأنّ الحرف (لا) تكون حرف عطف وتثبت لما قبلها الحدث وتنفيه عن الثاني، غير أنه يشترط بألّا تُسبقَ بنفي أو نهي، لأنها إذا سُبِقتْ بهما لم يثبتْ الحدث لما قبلها بل تنفي ما وجب للأول وهذا خلاف حقيقتها.

وذهبَ الصيمريُّ مذهب مَنْ سبقه من النحويين بقوله:((ومعنى (لا) إخراجُ الثاني مما دخلَ فيه الأولُ، كقولك:(جاءني زيدٌ لا عمروٌ)، و(وضربتُ الزيديْنِ لا العمريْنِ)، ولا يجوزُ (ما ضربتُ الزيدينِ لا العمرينِ)؛لأنها لإخراجِ الثاني مما دخلَ فيه الاولُ، فالأولُ في هذا لم يدخلْ في شيءٍ فيخرجَ الثاني منه)).[3]

وكان ابن يعيش أكثر تفصيلًا ممن سبقه في تناوله للحرف (لا) فقال:((فأما (لا) فتُخْرِجُ الثاني ممّا دخلَ فيه الأوّلُ، وذلك قولُك: (ضربتُ زيدًا لا عمرًا)، و(مررتُ برجلٍ لا امرأةٍ)، و(جاءني زيدٌ لا عمرٌو)، ولا تقعُ بعدَ نفي، فلا تقولُ: (ما قامَ زيدٌ لا عمرٌو)؛ لأنّها لإخراجِ الثاني ممّا دخلَ فيه الأوّلُ، والأولُ لَم يدخلْ في شيءٍ، فإذا قلتَ: (هذا زيدٌ لا عمرٌو)، فقد حققتَ الأولَ، وأبطلتَ الثانيَ، واعْلَمْ أنّها إذا خَلَتْ من واوٍ داخلةٍ عليها، كانتْ عاطفةً نافيةً، كقولك: (جاءَ زيدٌ لا عمرٌو). فإذا دخلتْ عليها الواو نحوَ قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ (الطارق:10)، وقوله سبحانه: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ (الشعراء:100-101)، تجردتْ للنفي، واستبدّتِ الواوُ بالعطف، لأنها مشتركةٌ، تارةً تكون نفيًا وتارةً مؤكدةً للنفي، ووجهُ الحاجةِ إلى تأكيدِ النفي أنّها قد تُوقِعُ إبهامًا بدخولِها لِمَا سَبَقَ إلى النفسَ في قولك: (ما جاءَ زيدٌ وعمرٌو) من غير ذكرِ (لا)، وذلك أنّك دللتْ بها حين دخلتِ الكلامَ على انتفاءِ المجيءِ منهما على كلِّ حالٍ مصطحبَينَ ومفترقَيْنَ، ومع عدمِها كان الكلامُ يُوهِمُ أنَّ المجيءَ انتفى عنهما مصطحبينَ، فإنّه يجوز أن يكونَ مجيئُهما وَقَعَ على غيرِ حالِ الاجتماعِ، فالواوُ مستبِدّةٌ بالعطفِ؛ لأنه لا يجوزُ دخولُ حرفِ العطفِ على مثله، إذ من المحال عطفُ العاطفِ)).[4]

تابع ابن يعيش مَن سبقه من النحويين بأنّ (لا) تحقق المعنى لِما قبلها وتنفيه عمّا بعدها، ولا يجوز أن تأتي بعد نفي، غير أنه ينبه على أنّ(لا) إذا لم تدخل عليها (الواو) كانت نافية عاطفة، نحو قولنا:(حضر محمدٌ لا زيدٌ)، فإن دخلت عليها (الواو) في قولنا:(ما حضرَ محمدٌ ولا زيدٌ) تجردت من العطف وبقيت للنفي، ويعلل ذلك بأنّ (الواو) حرف مستبدٌ بالعطف ولا يجوز أن يدخل حرف عطف على مثيله، وأما فائدة وجود (لا) بعد العاطف فهي التوكيد.

---

(4) المقتضب: 11/1.
(5) الإيضاح : 290.
(1) التبصرة والتذكرة:136/1.
(4) شرح المفصل : 25/5- 26.

وقال الشلوبين:((ومنها (لا) وهي لنفي حكمِ الأولِ عن الثاني، على معنى تأكيد إثباتِ الحكمِ للأولِ، أو للنهي عن تعليقِ الذي علّقَ الأولَ بالثاني، ولا يُعطَفُ بها إلا في الامر والإيجاب)).[1]

فالشلوبين بيّنَ أنّ حرف العطفِ (لا) تأتي لمعنى إثبات الحكم لِما قبلها، ونَفْيهُ عمّا بعدها، نحو قولك:(جاءَ محمدٌ لا عليٌ) فإنكَ تُثبتُ حكم المجيء لـ(محمد)، وتنفيه عن (علي)، ونبّه على أنّ العطفَ ب(لا) يكون في الكلام المثبت والأمر ل يكون في المنفي.

وقد زادَ أبو حيان على شروطِ العطفِ بـ(لا) فقال:((لا يُعطفُ بها إلا المفردُ، أو الجملُ التي لها موضعٌ من الإعراب نحو: (زيدٌ يقومُ لا يقعدُ)، فإن كان الفعلُ منفيًا نحو: (زيدٌ ما يقومُ لمّا يجلسْ) لم يجزْ، فإنْ لم يكن لها موضعٌ من الإعراب لم يكنْ حرفَ عطفٍ، ولذلك يجوزُ الابتداءُ بها)).[2]

فأبو حيان اشترط أن يكون ما بعدها مفردًا، نحو قولنا:(أكرمتُ زيدًا لا عمرًا)، أو أن يكون ما بعدها جملة لها محل من الإعراب، نحو قولنا :(محمد يشكرُ لا يكفرُ)، فجملة (يكفرُ) معطوفة على جملة (يشكرُ)، فإن لم يكن لها موضع من الإعراب لم تكن (لا) حرف عطف بل حرف ابتداء.

والجدير بالذكر أنّ أبا القاسم الزجاجي لم يرتضِ العطف بـ(لا) في الماضي بقوله: (((لَا) نفيٌ للمستقبل وَالْحَالِ وقبيحٌ دُخُولهَا على الْمَاضِي؛ لِئَلَّا تشبهُ الدُّعَاءَ أَلا تَرَى أَنَّك لَو قلت: (لَا قَامَ زيدٌ) جرتْ كَأَنَّك دَعَوْتَ عَلَيْهِ)).[3]

فالزجاجي إنما يمنع العطف بـ(لا) بعد الماضي لئلا يلتبس المعنى في الدعاء، ففي قولنا:(قام زيدٌ لا محمدٌ) فالتقدير :(لا قامَ محمدٌ) وهذا دعاء عليه، والعطف هنا صار في المعنى، فلذلك لم يرتضِ العطف بها مع الماضي، والصواب خلاف ذلك لوروده في كلام العرب كقول امرئ القيس:[4]

كأنّ دِثارًا حلقّت بِلَبُونِهِ عقابُ تنوفى لا عقابُ القواعلِ

أما آراء النحويين الذين سبقوه فقد اتفقوا على دخولها على الماضي ولم نجد أحدًا سبقه وجاء بعده يوافقه في رأيه، ويجوز العطف بها في الماضي إذا جاء الفعل إخبارًا لا دعاءً ووجود ما يدل على ذلك.[5]

وخلاصة المسألة: إن العطف بـ(لا) لا يكون إلا إذا كانت مسبوقة بنداء أو أمر ويدخل فيه العرض والتحضيض، أو الإثبات، وأن يكون معطوفها مفردًا أو جملة لها محل من الإعراب، وأن تثبت المعنى للأول وتنفيه عن الثاني، وأن لا يصدق ما بعدها على ما قبلها، فإن كانت كذلك جاز العطف بها، وفي هذه المسألة وظّف الشاطبي أسلوب الاعتراض والانفصال معترضًا على نفسه؛ ليبين ما دار من خلاف في جواز العطف بـ(لا) من عدمه، وليزيل الإشكال في جواز العطف بها بعد أسلوبي العرض والتحضيض.

1() التوطئة:197.
(2) ارتشاف الضرب :1997/4.
(3) حروف المعاني والصفات : 30.
(4) ديوانه : 140.
(5) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 439، والمقتضب: 11/1، والإيضاح: 290، وشرح المفصل: 25/5، وشرح الجمل لابن عصفور: 240/1، والجنى الداني في حروف المعاني:295.

نتناولُ في هذا الفصلِ المسائلَ التي يعترضُ فيها نحويٌّ على رأي نحويّ آخر، وانفصال المعترِضِ عن الاعتراض، أو اعتراض نحويّ على رأي نحويّ وانفصال عالم آخر عن ذلك الاعتراض، لذا سيُقَسَّمُ الفصلُ على مبحثين بحسب ما ذُكِرَ وعلى النحو الآتي:

ومما وردَ من المسائل النحوية في ذلك:

المسألة الأولى: الاعتراض على علة بناء الاسم في أصل الوضع والانفصال عنه ببناء الأسماء إذا كان بسبب طارئ

الأصلُ في الأسماءِ أنْ تكونَ معربةً، والأفعالُ مبنيةً؛ لأنَّ الأسماءَ تدلُّ على مسمياتٍ، قد تكون فاعلةً ومفعولةً وقد يُضَافُ إليها على جهةِ التعريفِ، فاستحقتِ الأسماءُ الإعرابَ للدّلالة على المعاني المختلفة، أمّا البناء يُخالِف الإعرابَ، ويُضادّه من حيث كان البناء لزومَ آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون، أو الحركةِ، لا لشيءٍ أحدثَ ذلك من العوامل، فحركةُ آخِره كحركةِ أوّله في اللزوم والثّباتِ بخلافِ الإعراب [1] ،غير أنّ الأسماء قد تأتي مبنية لعلل ذكرها النحويون وهي مشابهتها الحروف في الوضع والمعنى والاستعمال، ووقوعها موقعها، والنيابة عن الفعل، فضلًا عن الافتقار.[2]

وقد ذكر الشاطبيُّ في مقام حديثه عن بناء اسم (لا) النافية للجنس اعتراضًا على أبي علي الفارسيّ عند حديثِهِ عن علة بناء الاسم ولم يذكر اسم المعترض إذ قال:((ولقد اعتُرِضَ على الفارسيّ في اقتصارِهِ من أسبابِ البناءِ على شيئينِ، وهما شبهُ الحرفِ، وتضمّنُ معناه، بأنّ ثَمَّ أوجهًا أُخَرَ مؤُجِبةٌ للبناءِ منها: التركيبُ مع الحرفِ كمسألتنا(لا النافية للجنس)، والتركيبُ مع الصوتِ نحو:(سيبويه)، والإضافةُ إلى الحرفِ نحو قوله تعالى: ﴿مِثْلَ ما أنكم تنطقُونَ﴾(الذاريات:23) ،وشِبْهُ ما أشبه الحرفَ كـ(بَدادِ)).[3]

بيّنَ المُعترِضُ أنّ أبا علي الفارسيّ قد اقتصرَ علة بناء الاسم على شبهه بالحرف وتضمن معناه، فالحروف إما أن تكون على حرف واحدٍ أو حرفين، ونجد أسماء تكون على حرف واحد مثل الضمير(ياء المخاطبة) أو أسماء تكون على حرفين مثل(نا) المتكلمين، فلأنّ الاسم شابه الحرف في أصل وضعه بُنِيَ على ذلك، وأما تضمن الاسم معنى الحرف نحو:(أمسِ) مبني على الكسر إذا قُصِدَ به اليوم الذي قبل يومك فهو مبني لتضمنه معنى الألف واللام، فأبو علي لم يذكر علل أخرى توجب بناء الاسم منها: تركيب الاسم مع (لا) نحو: (لا رجلَ)، فالاسم (رجلَ) بُنِي لتركبه مع (لا)، والتركيب مع الصوت نحو:(سيبويه) مبني لتركب (سيب) و(ويه)، أو وقوع الاسم موقع الفعل، فـ(نزالِ) واقع موقع (انْزِلْ).

ويذكرُ الشاطبيُّ الانفصالَ عن ذلك الاعتراضِ بقوله:((فَأُجِيبَ بأنّ أبا عليّ إنّما يعني ما كان مبنيًا بأصلِ الوضعِ، لا ما كان سببًا طارئًا، وقد قيلَ إنّه رُكّبَ معها لتَضَمّنُهُ معنى

(1) ينظر: شرح المفصل: 286/2.
(2) ينظر: كتاب سيبويه:13/1-14 ،والأصول في النحو: 50/1، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 12،وأوضح المسالك : 54/1،والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:70/1.
(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:421/2-422.

الحرفِ، إذ الأصلُ: (لا منْ رجلٍ)، لأنه جواب قولِك: (هل منْ رجلٍ)، وقد نَطَقَ بالأصلِ في قول الشاعر[1]

فقامَ يَذُودُ الناسَ عَنّا بِسَيْفِهِ وقالَ: أَلَا لا من سَبيلٍ إلى هِنْدِ

فحذفوا (من)، وضمنوا الاسم معناها حين ركبوه معها)).[2]

يريد أن يقولَ في الانفصالِ إنّ أبا علي كان ينظرُ إلى علةِ البناءِ بأصلِ الوضعِ، ولم يعتدّ بعلة البناء الطارئة، فبناء اسم (لا النافية للجنس) علة طارئة وهي (التركيب)، ففي قولنا: (لا رجلَ في الدار) فإن اسم (لا) وهو (رجل) معرب قبل دخول (لا) عليه، وبُنِيَ بعد دخول (لا) عليه، وصارت (لا) واسمها كالشيء الواحد فهذا البناء طارئ.

والوجه الثاني من الجواب أن يقال: ((إنّ هذا وإنْ كان غيرَ داخلٍ بحقّ الأصلِ فيما نصَّ عليه الناظمُ، يدخلُ له فيها بالشبهِ، وذلك أنّ التركيبَ هو ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ آخرَ، وجَعْلُهُ مَعَهُ كالجزءِ منه، وإذا كان كذلك فالذي يكونُ كالجزءِ من الشيءِ مفتقرًا إلى ذلك الشيءِ الذي جُعِلَ جزءًا له، إذ لو لم يكن مفتقرًا إليه لكان مستقلًا بنفسِهِ غيرَ مركّبٍ معه، لكنّه موضوعٌ الآن على أنّه غيرُ مستقلٍّ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ مفتقرًا، فإذًا قُصِدَ التركيبُ بجعلِهِ مفتقرًا إلى ذلك الذي رُكّبَ معه، فدخلَ بحكمِ الشبهِ في حكمِ الافتقارِ الأصيلِ، لأنَّ القصدَ إلى جعلِهِ مفتقرًا كأنّه وَضْعٌ على الافتقارِ مستأنفٌ وهذا وجهٌ صناعيٌّ حسنٌ)).[3]

ويبيّنُ في الشقِّ الثاني من الانفصال أنّ ذلك حُمِلَ على المشابهة، أي مشابهة علة البناء هذه (التركيب) لعلة الافتقار، وإذا افتقر الشيء بُنِيَ فـ(الاسم الموصول) بُنِيَ لافتقاره للصلة، وإذا رُكِّبَ شيءٌ مع شيء بُنِيَ؛ لأن الجزء به بحاجة إلى الجزء في التركيب.

وتناول النحويون مسألة علة بناء الاسم فقال ابن السراج:((واعلمْ أنّ الإعرابَ عندهم إنما حقُّهُ أنْ يكونَ للأسماءِ دون الأفعالِ والحروفِ، وأنَّ السكونَ والبناءَ حقُّهُما أن يكونا لكلّ فعلٍ أو حرفٍ، وأنّ البناءَ الذي وقعَ في الأسماءِ عارضٌ فيها لعلةٍ، وأنّ الإعرابَ الذي دخلَ على الأفعالِ المستقبلةِ إنما دخلَ فيها العلةُ، فالعلةُ التي بُنِيَتْ لها الأسماءُ هي وقوعُهُا موقعَ الحروفِ ومضارعَتُها لها)).[4]

وضّحَ ابن السراج في نصّه أنّ الإعراب أصله أن يكون للأسماء وأنّ البناء أصله أن يكون للأفعال والحروف، وأنّ البناء في الأسماء عارض لعلة وقوعها موقع الحروف ومشابهتها لها.

وفصّل الخوارزميُ في ذكر علل بناء الاسم[5] نجملها بما يأتي:

---

(1) ينظر: شرح الأشموني:328/1.
(2) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:422/2-423.
(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 422/2-423.
(4) الأصول في النحو:50/1.
(5) ينظر: شرح المفصل الموسوم بـ(التخمير): 2/ 1330-136.

أولًا: إمَّا جَريُه مَجرى الحَرْفِ، كالضَّمائِرِ واسم الإشارةِ لأنَّها؛ جَرَتْ مَجْرَى اللَّامِ المُعَرِّفَةِ، أَلَا تَرى أنَّ اللَّامَ المُعَرِّفَةَ للإشارَةِ لأنَّها لَيْسَتْ إلَّا للتَّعْرِيفِ، وهو بعينِهِ الإشارةُ.
ثانيًا: أمَّا تَضَمُّنه معنَى الحَرفِ كتضمُّنِ المَنْفِيِّ الجَنس معنى (مِنْ) الاستغراقية، وكتضمُّن أَمسِ معنى اللَّام، وذلك إذا عَنَيْتَ به أمسَ يَومكِ، وأمَّا إذا عَنَيتَ به أَمسًا فهو مُعَرَّبٌ... و(أينَ) بُنِيَ لجريِهِ مَجرى هَمْزَةِ الاستفهام، وعلى الحَرَكَةِ فِرارًا من التقاءِ السَّاكنين، وعلى الفَتحِ لأنَّه من ظروفِ المكانِ، وقَضيَّةُ الظَّرفِ أن تَكُونَ لَهُ صورةُ النَّصبِ، وأَن يكونَ لَه هذه الصورةُ من قِبَلِ العامِلِ، إلَّا أنه لما بُنِيَ بَطَلَ أن تَكُونَ هذه الصُّورةُ من قِبَل العامل فَبَقِيَ له نَفْسُ الصُّورةِ.
ثالثًا: وقوعه موقعه (نَزَالِ) إنَّما بُني لِجَريِهِ مَجْرى (انزِل)، وهو من قَبِيلِ القِسمِ الأوَّلِ، من الأقسام الثَّلاثةِ، وعلى الحَرَكَةِ ذَهابًا عن التقاءِ السَّاكنين، وعلى الكَسْرِ ليُعلَمَ في أوَّلِ الأمرِ أنَّه ليسَ من قبيلِ ما لا يَنْصَرفُ كما هو مَذهَبُ قَومٍ من بَنِي تَمِيمٍ، ولذلك يَكُونُ عِنْدَهم حَذَامِ غَيْرَ مُنْصرفٍ، وفي أصلِ بنائِهِ وَجْهٌ آخرُ، وهو أن يكونَ بناؤُه لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى لامِ التَّعريفِ، وهذا لأنَّ (فَعالِ) قد جَاء بمعنى المَصدرِ المَعرفة، أَلَا تَرى أنَّ (فَجَارِ) عَلَمٌ للفَجْرَةِ كما أنَّ (بَرَّةَ) عَلَمٌ للـ(مَبَرَّة)، فيكون (نَزَالِ) في الأصلِ معناه النُّزُول فيكونُ بناؤُه لِتَضَمُّنه مَعنى اللَّامِ المُعَرِّفَةِ.
رابعًا: وقوعُهُ مَوْقِعَ ما أَشْبَهَهُ كالمُنادى المضمُومِ فالنَّحويُّون يقولون إنَّ المفردَ المُنادى المَعرفةَ بُنِيَ لوقوعِهِ موقِعَ الكَافِ من (أَدعوك)، وهذا لأنَّ قَولَنا: (يا زَيْدُ) بمنزلةِ (أَدعوكَ)، فكما أنَّ ذلك الكافَ مَبْنِيٌّ فكذلِكَ (زَيدٌ) في (يا زيدُ)، لأنَّه واقعٌ موقِعَه، وَتَحْقِيقُ الكلامِ فيه أنَّ الأسماءَ المُظهَرَةَ كلَّها غَيبٌ لا خِطَابَ فيها ولا حِكايةَ، إنَّما الخِطَابُ والحِكايةُ من خَصَائِصِ المُضْمَرَاتِ، فإذا انجَرَّ إلى المظهَرِ الخِطابُ نُزِّلَ مَنزلَة المُضْمَرِ فُبنِيَ.
بيّن الخوارزميُّ أنّ الاسم إذا دخله البناء لا بُدَّ من مناسبةٍ، منها جريان الاسم مجرى الحرف مثل الضمير واسم الإشارة، وحمله على (أل التعريف) التي تدخل على اسم الإشارة فهي ليست إلا للتعريف والإشارة بعينه مثلما يقول، وربما يكون سبب البناء تضمن الاسم معنى (من) الاستغراقية في نحو: (لا رجلَ) فأصلها:(لا من رجلٍ)، وتضمن (أمسِ) معنى اللام، وقال إنّ اسم الاستفهام(أينَ) إنما بُنِيَ لجريه مجرى حرف الاستفهام (الهمزة)، وقد أُعطيَ الفتحةَ فرارًا من التقاء الساكنين.
وقد ذكر الخوارزمي وجهينِ في سبب بناء مثل (نزالِ)، الأول: وقوعه موقع (انزلْ)، والثاني: تضمن (نزالِ) معنى لام التعريف؛ لأن (نزالِ) جاء بمعنى المصدر المعرفة، وذكر سببًا آخر لبناء الاسم وهو وقوع الاسم موقع ما يشبهه مثل الاسم المنادى، فالمنادى المفرد المبني يشبهه الضمير الكاف من (أدعوكَ) لأنّ (يا محمدُ) أصلها (أدعوكَ).
وابن الناظم هو الآخر يفصل في بيان علل بناء الاسم بقوله:((يُبنَى الاسمُ لشبهِهِ بالحرفِ في الوضعِ، أو في المعنَى، أو في الاستعمالِ، أو في الافتقارِ، أمّا بناؤُهُ لشبهِهِ بالحرفِ في الوضعِ، فإذا كان الاسمُ على حرفٍ واحدٍ، أو حرفينِ، فإنَّ الأصلَ في الأسماءِ أنْ تكونَ على ثلاثةِ أحرفٍ، فصاعدًا، والأصلُ في الحروفِ أن تكونَ على حرفٍ واحدٍ كـ(باء الجر، أو لامه) أو حرفينِ كـ(من، وعن)، فإذا وُضِعَ الاسمُ على حرفٍ واحدٍ، أو حرفينِ بُنِيَ حملًا على الحرفِ، فالتاءُ في قوله: (جِئْتَنَا) اسمٌ، لأنّه مسندٌ إليه، وهو مبنيٌّ

لشبهِهِ بالحرفِ في الوضعِ على حرفٍ واحدٍ، و(نا) أيضًا من (جئتنا) اسمٌ، لأنّه يصحُّ أنْ يُسَنَدَ إليه، كقولك: (جِئْتَنَا) ويدخلُهُ حرفُ الجرّ، نحو: (مررتَ بنا)، وهو مبنيٌّ لشبهِهِ بالحرفِ في الوضعِ على حرفينِ)).[1]

يشرح ابن الناظم(ت686ه) علل بناء الاسم وهو مشابهته الحرف في أصل الوضع، فأصل الحروف إما أن يكون على حرف واحد، أو حرفين، فالضمير المتصل التاء في قولنا:(عَرَفْتَنا) مبني لأنه حرف واحدٌ وبذلك يشبه حرف الهجاء، والضمير (نا) مبني؛ لأنه حرفانٍ وبذلك يشبه الحرف المكون من حرفين.

وذكر سبب بناء الاسم المنادى إذ قال:((وأما المنادى المفردُ المعرفةُ نحو: (يا زيدُ)، فهو مبنيٌّ للزومِ محلّهِ تَضَمَّنَ معنى الخطابِ، فإنَّ كلَّ منادى مخاطبٍ غيرُ مظهرٍ معه حرفَ الخطابِ، فلمّا لازمَ محلَّهُ تَضَمّنَ معنى الحرفِ؛ بلا مُعارضٍ؛ بُنِيَ)).[2]
يريدُ القول أنّ الاسم المنادى بُنِيَ لتضمنه معنى الخطاب، ففي قولك: (يا زيدُ) تقديره: (أدعوك) فالاسم تضمن معنى ضمير الخطاب الكاف لذلك بُنِيَ.

وذكر علل البناء الأخرى للاسم منها:((أمّا بناءُ الاسمِ لشبهِهِ بالحرفِ في الاستعمالِ، فإذا لَازِمَ طريقةً هي للحرفِ، كأسماءِ الأفعالِ، والأسماءِ الموصولةِ، أمّا أسماءُ الأفعالِ نحو: (صهٍ، ومهٍ، ودراكِ، وهيهاتَ) فإنها مبنيةٌ لشبهِهَا بالحرفِ في الاستعمالِ ... ، لأنَّ أسماءَ الأفعالِ ملازمةٌ للإسنادِ إلى الفاعلِ فهي أبدًا عاملةٌ، ولا يَعْمَلُ فيها شيءٌ فأُشبِهَتْ في استعمالها الحروفُ العاملةُ كـ (إن وأخواتها) فبُنِيَتْ لذلك، وأمّا الأسماءُ الموصولةُ، نحو (الذي والتي) مما يَفْتَقِرُ إلى الوصلِ بجملةٍ خبريةٍ، مشتملةٍ على ضميرٍ عائدٍ فإنّ حقَّهَا البناءُ، لأنّها تُلازِمُ الجملَ، فهي كالحروفِ في الاستعمالِ، فإنَّ الحروفَ بأسرِهِا لا تُستَعْمَلُ إلا مع الجملِ إمّا ظاهرةً، أو مقدرةً، ولو عارضَ شبهُ الحرفِ في الاستعمالِ ما يقتضي الإعرابَ عَمِلَ به، ولذلك أُعْرِبَ (اللذان واللتان) وإنْ أشْبَهَا الحرفُ في الاستعمالِ، لأنّه قد عَارضَ ذلك ما فيهِمَا من التثنيةِ التي هي من خواصِّ الأسماءِ)).[3]

يوضّح ابن الناظم في نصه العلل الأخرى الموجبة لبناء الاسم مشابهة الاسم الحرف في الاستعمال، فأسماء الأفعال لا بدّ لها من ضمير مسند فهي عاملة، وهي بهذا الحال تشبه الحرف المشبه بالفعل (إنّ وأخواتها) ولذلك بُنيَ اسم الفعل للمشابهة في الاستعمال، وأمّا علة بناء الاسم الموصول فهي افتقاره إلى جملة تأتي بعده، وتلك الجملة مشتملة على ضمير يعود على الاسم الموصول، وقد خرج الاسمان الموصولان (اللذان واللتان) لأنهما فيهما شيء من خواص الأسماء وهي التثنية.

(1) شرح ابن الناظم: 12.
(2) شرح ابن الناظم : 13.
(3) المصدر نفسه :13-14.

من ذلك يمكن القول إن الأصل في الاسم الإعراب، وإنما يبنى الاسم لسبب أو علة وقد فصّل بها النحويون، واتضح أنّ هناك عللًا ثابتة لبناء الاسم نحو علة بناء الاسم لأصل الوضع وتضمن معنى الحرف، وما عداها علل طارئة، ويمكن القول إنّ أثرَ أسلوب الاعتراض والانفصال كان جليًا واضحًا في بيان تلك المسألة وإيضاحها، فضلًا عن تبيين الاعتراض الذي اعترضه الشاطبي على أبي علي الفارسي في هذه المسألة وجوابه عنها.

المسألة الثانية: الاعتراض على شرط مجيء الحال معرفة

اشترط النحويون في الحال أن تكون اسمًا نكرةً؛ لأنها في المعنى خبر ثانٍ، ففي قولنا:(وصل محمدٌ راكبًا) في الجملة إخبار بوصول محمد وبيان حال وصوله[1]، لكن الحال قد يجي معرفةً وقد خرّج النحويون ذلك على التأويل، نحو قولك:(جاء زيدٌ وحدَهُ)أي: (منفردًا)، و(دخلوا الأولَ فالأولَ) أي:(مرتبين)، و:(كلمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ) أي:(مشافهًا)، فكل من (منفردًا، ومرتبين، ومشافهًا) أسماء نكرة أُولَتْ بها أسماء معارف وقعت حالًا.

في سياق ذلك يذكر ابن أبي الربيع اعتراضًا على مجيء الحال معرفة بقوله:((وأما الشرط الثاني : وهو أنّ الحالَ لا تكونُ إلا نكرةً فرأيتُ مَنْ يعترضَهُ ويقول: (إنّ الحالَ قد تكونُ معرفةً، واستدلَّ بقولهم:(أَرْسَلَها العِراكَ)، و(طلبتُهُ جَهْدِي)).[2]

ويذكر ابن أبي الربيع انفصال بعض النحويين عن ذلك الاعتراض بقوله:((وانفصلَ بعضُ الناسِ عن هذا بأنْ قال: الألفُ واللامُ زائدةٌ كزيادتِها بـ(الذي، والتي)، نظيرُ هذا ما حكى سيبويه عن الخليلِ[3] في قولِ العربِ: (ما يَصلحُ بالرجلِ مثلكَ أنْ يفعلَ هذا، وما يصلحُ بالرجلِ خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا)، فقال:(إنّ الألفَ واللامَ هنا زائدةٌ، لأنّ النكرةَ لا تجري صفةً إلا على النكرةِ)، فتأويلُهُ:(ما يصلحُ برجلٍ خيرٍ منكَ أنْ يفعلَ هذا) وهذانِ القولانِ فاسدانِ)).[4]

يتّضحُ من انفصال أولئك الناس أن الألف واللام في قولهم:(أرسلها العِراكَ) زائدة، والتقدير:(أرسلها عراكًا)، وحملوا تلك الزيادة على زيادة الألف واللام في الأسماء الموصولة(التي، الذي)، ويتضح أن انفصالهم غير صحيح، فقولهم:(أرسلها العِراكَ) ليستْ بحال، وإنما (العِراك) واقعة موقع الحال والتقدير:(أرسلها تعتركُ اعتراكًا)، فجملة (تعتركُ اعتراكًا) هي الحال بعد التقدير (العِراكَ).

وقد تناول سيبويه هذه المسألة في باب ما جاء منه بالألف واللام بقوله:((وذلك قولك: أَرْسَلَها العِراكَ قال لبيدُ بن رَبيعةَ[5]

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخالِ

---

(1) ينظر: الأصول في النحو:214/1، وشرح المفصل:17/2، وأمالي ابن الحاجب:400/1، والمقاصد الشافية:433/3.

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 516.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 372/1

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي:516-517.

(5) ديوانه :70 ، ومعناه: لم يذدها: أي لم يحبسها. الدخال: أي أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

كأنّه قال: (اعتراكًا)، وليس كلُّ المصادرِ في هذا الباب يدخلُهُ الألفُ واللامُ، كما أنّه ليس كلُّ مصدرٍ في بابِ (الحمدَ لله)، و(العَجَبَ لك)، تَدخلُهُ الألفُ واللامُ، وإنَّما شُبّهَ بهذا حيثُ كان مصدرًا وكان غَيرَ الاسمِ الأوّلِ)).[1]

فسيبويه في نصّهِ يجعل (العراكَ) مصدرّا على المفعول المطلق بعد التقدير:(أرسلها تعتركُ اعتراكًا)، ثم ينبه على أنّ ليس كل المصادر في باب الحال تدخله الألف واللام.

قال المبردُ:((وَاعْلَمْ أَنّ من المصادرِ مَا يدلُ على الْحَالِ وَإِنْ كَانَ معرفَةً وَلَيْسَ بِحَالٍ، وَلَكِنْ دلَّ على مَوْضِعِهِ، وَصَلحَ للموافقةِ، فَنُصِبَ، لِأَنَّهُ في مَوضِعِ مَا لَا يكونُ إِلَّا نصبًا وَذَلِكَ قَوْلُك: (أَرْسَلَهَا العِرَاكَ) وَ(فَعَلَ ذَلِكَ جَهْدَهُ وطَاقَتَهُ)، لِأَنَّهُ في مَوضِعِ: (فَعَلَهُ مُجْتَهدًا)، و(أَرْسَلَهَا معتركةً)؛ لِأَن الْمَعْنى: (أَرْسَلهَا وهي تَعْتَرِكُ)، وَلَيْسَ الْمَعْنى (أَرْسَلَهَا لِتَعْتَرِكَ)... وَاعْلَمْ أَنّ هَذِهِ المنتصباتِ عَن المصادرِ في مَوضِعِ الْأَحْوَالِ، وَلَيْسَتْ بأحوالٍ، وَلكنّهَا مُوَافقَةٌ، وموضوعةٌ في مَوَاضِع غَيرهَا؛ لِوقوعِها مَعَه في الْمَعْنى وَكَذَلِكَ: (جاءني الْقَوْمُ قاطبةً وطرًّا) إِنَّمَا مَعْنَاهُ: (جاءنِي الْقَوْمُ جَمِيعًا)).[2]

يبين المبرد أن من الأسماء المصادر ما يدل على الحال وهو معرفة وليس بحال، بل يقع موقعه، ويوافقه فيُنصِبَ لأنه في موضع لا يكون فيه الاسم إلا منصوبًا، ففي قولهم :(أرسلها العراكَ) تقديره:(أرسلها وهي تعتركُ)، و(فعل ذلكَ جهدَه وطاقته) تقديره:(فعلَ ذلكَ مجتهدًا)، كذلك في قولهم:(جاءني القوم قاطبةً) أي :(جميعًا).

وتابعهم الزمخشري بقوله في تنكير الحال:((ومن حقها أنْ تكونَ نكرةً، وذو الحالِ معرفةٌ، وأمّا (أَرْسَلَهَا العِراكَ)، و(مررتُ به وحدَه)، و(جاؤوا قضَّهَم بقضيضِهِم)، و(فعلتُه جَهْدَكَ وطاقَتَكَ)، فمصادرٌ قد تَكلَّمَ بها على نيةِ وضعِها في موضعِ ما لا تعريفَ فيه، كما وَضَعَ (فاهُ إلى فِيّ) موضعَ (شفاهًا)، وعَنَى (معتركةَ، منفردًا وقاطبةً وجاهدًا)، ومن الأسماء المحذوِ بها حذوَ هذه المصادرِ قولهم: (مررتُ بهم الجمّاءَ الغفيرَ)).[3]

يبينُ الزمخشري أنّ الحال لا بُدَّ أن تكونَ نكرة وهذا هو الأصل، وصاحب الحال أن يكون معرفةً، لكن قد يُتَكَلَّمُ بخلاف الأصلِ، نحو قولهم:(مررتُ به وحدَه)، و(أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)، جاءت الأحوال في الأمثلة السابقة معارفًا مخالفةً الأصلَ، وقال الزمخشري إنّ هذه المصادر وُضِعَتْ على نية التنكير، وقد أُولَتْ تلك المعارفُ بالنكراتِ، فقولهم:(أَرْسَلَهَا العِراكَ) أي:(معتركةً)، وقولهم:(مررتُ به وحدَه)أي:(منفردًا).

وقال العكبري:((وَقد جَاءَت أَشْيَاءُ تخَالفُ ما أصَّلنَا رُدَّتْ بالتأويل إِلَى هَذِه الْأُصُولِ فَمن ذَلِك وُقُوعُ الْحَالِ معرفَةً كَقَوْلِهِم: (أَرْسَلَها العِرَاكَ)، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ هَذَا نَائِبٌ عَن الْحَالِ وَلَيْسَ بهَا، بل التَّقْدِيرُ: (أَرسَلَهَا معتركةً)، ثمَّ جعلَ الْفِعْلَ مَوضِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ لمشابهتِهِ إيّاه فَصَارَ (تَعْتَرِكُ) ثمَّ جعلَ الْمصدرَ مَوضِعَ الْفِعْلِ لدلالتِهِ عَلَيْهِ، ويدلُّ على ذَلِك أَنَّ الْحَالَ وصفٌ، وصِيَغُ الْأَوْصَافِ غيرُ صِيَغِ المصادرِ)).[4]

وفصّل ابن الحاجب في المسألة بقوله:((ومن حقها أنْ تكونَ نكرةً وذو الحالِ معرفةٌ، والذي يدلُّ على كونها نكرةً أمرانِ، أحدهُمَا: الفرقُ بينها وبينَ الصفةِ في كثيرٍ من المواضعِ،

(1) كتاب سيبويه:372/1 .
(2) المقتضب: 237/3-238.
(3) المفصل: 91.
(4) اللباب في علل البناء والإعراب: 285/1-286.

لأنّك لو قلتَ: (ضربتُ زيدًا القائمَ)، لاشتبهَ بالصفةِ، الثاني: أنَّ المقصودَ الهيئةَ، والهيئةُ تحصلُ بالنكرةِ كما تحصلُ بالمعرفةِ، إلا أنّ النكرةَ أولى لخفتها لفظًا وتقديرًا، أمّا اللفظُ فلأنّ قولك: (قائمًا، أخفُّ من قولك: القائمَ). وأمّا التقديرُ فلأنّ أصلَ الأسماءِ التنكيرُ، وما كان أصلًا كان أخفَّ)).[1]

يبينُ ابن الحاجب مدققًا أنّ الأولى بالحال أن يكون اسمًا نكرة، وصاحب الحال أن يكون اسمًا معرفةً، ثم يذكرُ لنا أدلته على كون الحال نكرة أنّ علة مجيء الحال نكرة للتفريق بين الحال والصفة.

أما الدليل الثاني على وجوب كون الحال اسمًا نكرة فهو أنّ غرض الحال هو الهيأة، والهيأة تتحصل بالاسم النكرة مثلما تتحصل بالمعرفة، غير أنّ النكرة أخفُّ لفظًا وتقديرًا، ففي قولنا:(شاهدتُ محمدًا قائمًا) أخفُّ من قولنا:(شاهدت محمدًا القائمَ)، فضلًا عن كون النكرة أصل الأسماء وما كان أصلًا كان أخفَّ.

ويعلل الرضيُّ مجيءَ الحالِ نكرةً بقوله:((إنّما كان شرطُها أنْ تكونَ نكرةً؛ لأن النكرةَ أصلٌ، والمقصودُ بالحالِ تقييدُ الحدثِ المذكورِ فقط، ولا معنى للتعريفِ هناك، فلو عرَّفْتَ وضعَ التعريفُ ضائعًا)).[2]

تابعَ الرضيُّ مَنْ سبقَهُ من النحويين بأنّ الحالَ لا بُدَّ أن تأتي نكرةَ، وعللّ ذلكَ بكون النكرةِ أصلٌ، ومعنى التقييد الذي ذكره الرضيُّ تقييد وقت حصول مضمون الحدث، ولو جاء الحال معرفةً لم تحصل الفائدةَ وكان الحال ضائعًا كما وصف.

ويتبين مما سبق أنّ الأصل في الحال أنّ تكون نكرة، وإن جاءتْ معرفةً فهي مؤولة بالاسم النكرة، وكان لأسلوب الاعتراض والانفصال أثرٌ بيّنٌ في توضيح بيان حكم تلك المسألة فكان ابن أبي الربيع معترضًا على تلك المسألة، ثم ذكر انفصال جماعة من النحويين على ذلك الاعتراض، فكان الغرض من استعمال الأسلوب التقعيد.

المسألة الثالثة: الاعتراض على تقديم الحال على عامله والانفصال عن الاعتراض

الأصل في ترتيب جملة الحال أن يتقدمَ العاملُ ثم يردُ صاحب الحال الذي يصف الحال هيأته الخارجية، ثم يردُ الحال متأخرًا؛ لأنّه وصف لصاحب الحال.[3]

وذكر النحويون العامل في الحال، أما الفعل نحو:(جاءَ خالدٌ ماشيًا)، أو معنى الفعل نحو:(زيدٌ في الدار قائمًا)، أو الظرف نحو:(فيها زيدٌ مُقيمًا)، أو اسم الإشارة أو التنبيه نحو:(هذا زيدٌ ذاهبًا) فـ(ذاهبًا) فالعامل فيه حرف التنبيه(الهاء)، أو العامل فيه الإشارة.[1]

(1) أمالي ابن الحاجب: 400/1.
2() شرح الرضي:15/2.
(3) ينظر: كتاب سيبويه: 124/2، الأصول في النحو:213/1، علل النحو:371.

ثم إنّ ترتيبَ جملة الحال الأصلي الذي ذُكِرَ قد يتغيّر إلى نمطٍ آخر غير أصلي بحسب حاجات المتكلم، فيقدمُ الحال على عامله، وقد اشترط النحويون لذلك أن يكون الفعل متصرفًا أو ما يشبه الفعل من الصفات (المشتقات)، نحو: (راكبًا جاء محمدٌ)، و(قائمًا زيدٌ ضاربٌ محمدًا)، فإنْ كان العامل فيه معنى الفعل لم يَجُزْ تقديم الحال على عامله، نحو: (فيها زيدٌ قائمًا)، فالعامل الجار والمجرور لنيابته عن الفعل (استقرَّ) فلا يجوز تقديم الحال على عامله فلا تقول:(قائمًا فيها زيدٌ)، ومثله إذا كان العامل التنبيه أو الإشارة نحو قولك:(هذا خالدٌ منطلقًا)، أو كان العامل مصدرًا مقدرًا نحو :(سرني ذهابك غدًا نشيطًا)، أو كان العامل مقترن بلام الابتداء نحو:(لأصبر محتسبًا) أو القسم نحو:(لأقومَنَّ طائعًا)، أو أداة التشبيه نحو:(كأنّ خالدًا مقبلًا أسدٌ)، أو التمني والترجي نحو:(ليت العدلَ دائمًا سائدٌ)، و(لعلكَ مدعيًا على الحق)، أو الاستفهام المراد به التعظيم نحو:(كيف أنت واقفًا)، والجنس المقصود به الكمال نحو:(أنت الرجلُ علمًا)، وأفعل التفضيل:(هو أكفاهم ناصرًا) فلا يجوز تقديم الحال على عامله في تلك المواضع.[2]

وفي ذلك يقول ابن مالك:((أحدهما: ما كان من العوامل فعلًا متصرفًا أو ما أشبهه من الصفات الجارية مجراه، فهذا يجوز فيه تقديم الحال على عامله إن لم يمنع مانع من خارج، **والثاني**: ما كان من العوامل مضمنًا معنى الفعل، وليس بجارٍ مجراه، أو كان فعلًا غير متصرف فلا يتقدم الحال على عامله، بل يلزم التأخير)).[3]

واعترض الشاطبيُّ على ما بيّنه ابن مالك في حكم التقديم والتأخير في جملة الحال فقال:((إن كلامه هنا في تقديم الحال على العامل خاصة، وسكت عن حكم تقديمه على صاحبه، فيرد عليه الاعتراض نصًا من وجهين:

أحدهما: أنه موهم جوازه هنا بإطلاقٍ إذا كان العامل ما قال؛ إذ لم يستثنِ من ذلك إلا حالَ المجرور بحرف، فحكى المنعَ عن النحويين، وارتضى هو الجواز، فاقتضى أنّ الجواز منسحبٌ على جميع المواضع سوى ذلك الموضع، وذلك غير صحيح؛ فإن التقديم على صاحبه فقط قد يمتنع في مواضع)).[4]

ثم ذكر هذه المواضع تفصيلًا ويمكن إجمالها بالآتي:

أولًا: أن يكون صاحب الحال مضافًا إليه، نحو: (أعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا)، إذ لا يجوز هنا أن يتقدم الحال على صاحبه فتقول: (أعجبني قيامُ مسرعًا زيدٍ)؛لأنه يؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير موضعه.

ثانيًا: أن يكون الحال مقرونًا بـ(إلا) أو في معنى المقرون بـ(إلا) نحو: (ما جاء زيدٌ إلا مسرعًا)، و(إنما جاء زيد مسرعًا)؛ لأنه بالتقديم يتغير المعنى المراد بالحصر.

---

(1) ينظر: المقتضب:4/300-307، وشرح كتاب سيبويه السيرافي:2/452، والإيضاح العضدي: 199، وعلل النحو :371، واللمع:62-63، وشرح المفصل: 2/7.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 2/86-87، والأصول في النحو:2/246، والتعليقة على كتاب سيبويه:1/91، وشرح التسهيل: 2/343.

(3) المقاصد الشافية: 3/467.

(4) المصدر نفسه:3/468.

ثالثًا: أن يكون صاحب الحال ضميرًا متصلًا، نحو:(زيد لقيني طالبًا له)، فلا يتقدم الحال على صاحبه الضمير المتصل (ياء المتكلم في ني) لِما يلزم من فصله بغير موجبٍ.

اعترض الشاطبيُّ أولًا على كلام ابن مالك وإطلاقه حكم تقديم الحال على عامله، فابن مالك قد أطلق حكمه بجواز تقديم الحال على عامله واستثنى الحال الذي يكون صاحبه مجرورًا بحرف جر، ولم يبين أن الحال في هذا الموضع يتقدم على صاحبه أيضًا وكلامه موهمٌ أن تقديمه على صاحبه بدون استثناء، وهذا ما يعترض الشاطبي به على ابن مالك لأنّ الحال قد يمتنع تقديمه على صاحبه في المواضع التي ذُكِرتْ.

وأما الاعتراض الثاني فوضحه بقوله:((أنه أطلق هنا جواز تقديم الحال على العامل ولم يستثن شيئًا، وذلك غير صحيح أيضًا، فإن التقديم على العامل قد يمتنع في مواضع:

أولًا: أن يكون العامل مصدرًا موصولًا، نحو: (أعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا)، فلا يجوز أن تقول: (أعجبني مسرعًا قيامُ زيدٍ) و(مسرعًا) حال من (زيدٍ)؛ لأن الحال من صلة المصدر، وصلته لا تتقدم عليه، ولا شيء منها، ومنها: أن يكون العامل صلة الألف واللام، نحو: (أعجبني الآتي مسرعًا)؛ إذ لا يتقدم ما في حيز الموصول عليه)).[1]

ثانيًا: أن يكون الحال مقرونًا بـ(إلا) أو في معناه، نحو: (لم يأت زيدٌ إلا مسرعًا)، إلى أشياء من هذا النوع. وأيضًا فإنه قال: (فجائز تقديمه كذا) فاقتضى أنه لا يكون إلا كذلك، وهو غير صحيح أيضًا بل قد يكون واجبًا، كإضافة صاحب الحال إلى ضمير ما لابس الحال، نحو: (جاءني زائرُ هندٍ أخوها)، فلا يجوز هنا أن تقول: (جاءني أخوها زائرُ هندٍ)؛ لما يلزم من عود الضمير على ما بعده لفظًا ومرتبة، وذلك ممنوع كما تقدم)).[2]

يبين الشاطبي في اعتراضه الثاني على كلام ابن مالك أنّه في كلامه قد أطلق حكمه بجواز تقديم الحال على عامله ولم يستثنِ شيئًا، وهذا الإطلاق غير صحيح، لأنه توجد مواضع لا يجوز أن يتقدم الحال فيها على العامل، من تلك المواضع كون العامل مصدرًا موصولًا، أو كونه صلة للألف والام، أو مجيء الحال محصورًا، في هذه المواضع لا يمكن ان يتقدم الحال على عامله.

ويجيب الشاطبيُّ عن الاعتراضين بقوله:((والجوابُ عن الأول: إنَّ كلامه في تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف قد دل على إجازته إذا لم يكن صاحبه مجرورًا، بل مرفوعًا أو منصوبًا؛ لأنه إذا لم يذكر المنع إلا في قسم واحد دلّ على أنّ ما عداه غير ممنوع، وعند ذلك نقول إنه أجاز التقديم، وإن كان صاحب الحال منصوبًا، نحو: (لقيت هندًا راكبةً) فيجوز أن تقول:(لقيت راكبة هندًا)، وكذلك إن كان مرفوعًا، نحو: (جاءت راكبةً هندٌ)، وما أشبه ذلك، وهو في الجواز على رأي البصريين، وذهب الكوفيون على أنه لا يجوز أن يقال: (لقيت راكبة هندًا)؛ لئلا يُتَوهّم أن الحال هو المفعول وأن صاحب بدل منه قال في الشرح: (والصحيح جواز التقديم مطلقًا)[3]؛ لأنّ (راكبة) من قولنا:(لقيتُ راكبةً هندًا) يتبادر الذهن إلى حاليته، فلا يلتفت إلى عارض توهم المفعولية فيه)).[4]

---

(1) المقاصد الشافية : 3/ 469.

3 () شرح التسهيل: 2/ 340.

(4) المقاصد الشافية: 3/ 470-471.

الشاطبي في جوابه عن الاعتراض الأول يُبينُ أنّ ابن مالك أجاز تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب، وأنه قد منع التقديم في قسم واحد في حال كون صاحب الحال مجرورًا بحرف جر، وهذا يدل على أنّ التقديم جائزٌ ما عدا ما منعه هو، وهذا ما ذهب إليه البصريون، أما الكوفيون فكان لهم رأي آخر، فهم لم يُجوزوا تقديم الحال على صاحبه المنصوب، نحو قولك:(شاهدتُ محمدًا واقفًا)، فلا يجوز عندهم أن تقولَ:(شاهدتُ واقفًا محمدًا) حتى لا يتوهم السامع أنّ (محمدًا) هو الحال، و(واقفًا) بدل منه، غير أن الصواب جواز تقديم الحال على صاحبه المنصوب.

وأجاب عن الاعتراض الثاني بمثل ما أجاب عن الاعتراض الأول فقال:((وهو يتمشى في الجواب عن الثاني أيضًا، لأنّ امتناع تقدم ما في حيز الصلة على الموصول مبين في بابه، وحكم المقرون ب(إلا) معروف من باب الابتداء والمفعول، وكذلك القول في الاعتراض على نفي الجواز، فإن ما اعترض به يُعرف من باب المفعول به، وإنما يتمكن الاعتراض بما يخالف ما ذكر مما يختص بالحال، وقد ذكروا أن الحال إذا كان جملة قد تقدمه الواو فلا يجوز تقديمه، فلا تقول: (وهو نائم جئته)؛ لأن الواو هنا أصلها العاطفة، فلا تقع إلا حيث تقع العاطفة، والعاطفة لا تقع صدر الكلام. ويعتذر عنه بأن الواو لها نظير تقدم، وهو واو المفعول معه، والمفعول معه قد تقدم أنه لا يتقدم فكذلك لا يتقدم هنا الحال المصدر بالواو. والله أعلم)).[1]

أمّا النحويون فيقرون بتقدم الحال على عامله إذا كان العامل فعلًا قال المبرد:((فَإِذا كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ فعلًا صَلحَ تَقْدِيمَهَا وتأخيرَهَا لتصرّفِ الْعَامِلِ فِيهَا فَقلت: (جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا) و(راكبًا جَاءَ زيدٌ) وَ(جَاء رَاكِبًا زيدٌ) قَالَ الله - عزّ وجلّ - ﴿خُشّعًا أَبْصَارَهم يخرجُون من الأجداث﴾ وَكَذَلِكَ (قَائِمًا لقِيتُ زيدًا)، و(قائِمًا أَعْطَيْتُ زيدًا درهمًا)، و(ذاهبًا إِلَيْك رَأَيْتُ زيدًا)، وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ غيرَ فعلٍ لم تكنِ الْحَال إِلَّا بعده وَذَلِكَ قَوْلُك:(زيدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا)، و(فِي الدَّارِ قَائِمًا زيدٌ)، وَ(فِي الدَّارِ زيدٌ قَائِمًا)، إِذا كَانَ (قَائِمًا) بعد قَوْلك:(فِي الدَّار) انتصبَ وَلَا يَصلحُ (قَائِمًا فِي الدَّار زيدٌ) وَلَا (زيدٌ قَائِمًا فِي الدَّار) وَلَا (قَائِمًا زيدٌ فِي الدَّارِ)، لمّا أخرتَ الْعَامِلَ وَلم يكنْ فعلًا لم يتَصَرَّفْ تَصَرُّفَ الْفِعْلِ فينصبَ مَا قبلَه، وَهَذَا إِذا جعلتَ (فِي الدَّار) خَبرًا فَقلتَ: (زيدٌ فِي الدَّارِ، وَفِي الدَّار زيدٌ) فاستغنى (زيدٌ) بِخَبَرِهِ قلتَ:(قَائِمًا) وَنَحْوه لتدلَّ على أَيَّة حَالٍ اسْتَقرَّ)).[2]

يجيزُ المبردُ في قوله أنْ يتقدمَ الحال على عامله، وذلك إذا كان العاملُ فعلًا متصرفًا، نحو: (قائمًا وصلَ محمدٌ)، فـ(قائمًا) حال تقدّمَ على عامله (وَصَلَ)، وجاز ذلك لأنّ العاملَ فعلٌ متصرفٌ، فإن كان العاملُ في الحال غير فعلٍ لم يجزْ تقديم الحال عليه، نحو:(خالدٌ في الدارِ جالسًا)، فـ(جالسًا) حال متأخر ولا يجوز تقديمه فنقول:(جالسًا خالدٌ في الدارِ)، أو (جالسًا في الدارِ خالدٌ)؛ لأن العامل ليس فعلًا.

ونبّهَ المبردُ على أنّ الحال إذا كان فضلةً نُصِبَ في مثل قولك:(خالدٌ في الدارِ جالسًا)؛ لأنّ (خالدٌ) مبتدأ، و(في الدارِ) خبره، فإن لم يكن الحالُ فضلةً بل هو الخبر وجبَ أن يُرفَعَ نحو قولك:(خالدٌ قائمٌ في الدار) ولا يجوز النصب؛ لأن شبه الجملة (في الدار) فضلةٌ يمكن الاستغناء عنها.

---

(1) المقاصد الشافية: 3/470-471.

2() المقتضب:4/300.

وفصّل السيرافيُّ في المواضع التي لا يجوز تقديم الحال على عامله فقال:((إنَ العاملَ في الحالَ إذا كان ظرفًا أو إشارةً أو تنبيهًا لم يتقدمِ الحالُ عليه، لا تقولُ:(زيدٌ قائمًا في الدارِ)، ولا (قائمًا زيدٌ في الدارِ)، ولا (قائمًا في الدارِ زيدٌ)، ولا (قائمًا هذا زيدٌ)، وإنّما يتقدمُ الحالُ على العاملِ إذا كان العاملُ فيها فعلًا، كقولك: (راكبًا مرّ زيدٌ)، و(راكبًا مَرّ الرجلُ)؛ لأنّ الظروفَ والإشارةَ لا تتصرفُ كتصرفِ الفعلِ، فَضَعُفَ عملُهَا في ما قبلَهَا، وإنْ كانتْ قد أُنْزِلَتْ منزلةَ الفعلِ في كونها خبرًا للاسمِ)).[1]

وضّحَ السيرافي مواضع عدم جواز تقدّم الحال على عامله، فإن كان عامل الحال ظرفًا نحو قولك:(زيدٌ في الدار قائمًا) لم يجُزْ تقدم الحال، وإن كان عامل الحال اسمَ إشارةٍ نحو قولك:(هذا زيدٌ نشيطًا) لم يجُزْ تقدم الحال على عامله، وعلل ذلك بضعف الظرف واسم الإشارة عن التصرف بخلاف الفعل، فإن كان العامل فعلًا متصرفًا جاز تقديم الحال على عامله نحو قولك:(مسرعًا مرَّ الضيفُ).

وتابعهم ابن الورّاق بجواز تقدّمِ الحال على عامله إذا كان العاملُ فعلًا متصرفًا، وحمل ذلك على المفعول به، فالمفعول به يتقدم على عامله وذلك لقوة الفعل نحول قولك:(ضاحكًا جاء زيدٌ) مثل قولك:(زيدًا شاهدتُ)، فإن كان العاملُ معنى الفعل لم يجُزْ تقدم الحال، فلا تقول: (خالصًا المالُ لكَ)، فالفعل ليس ملفوظًا وإنّما اللام في (لكَ) بتأويل الفعل؛ لأنها تفيدُ الملكَ، ولمّا كان العاملُ ضعيفًا م يجزْ تقدم الحال على عامله.

قال الصيمري:((فإذا كانَ فعلًا متصرفًا جاز تقديم الحال وتأخيره، كقولك:(جاءني راكبًا زيدٌ)، و(ماشيًا سارَ زيدٌ)، فإن كان غيرَ فعلٍ لم تتقدمِ الحالُ، كقولك:(هذا زيدٌ مقبلًا)، و(وفي الدار زيدٌ قائمًا)؛ فلا تُقَدَّمُ الحالُ؛ لأنّ العاملَ غير فعلٍ)).[2]

بيّنَ الصيمري بجواز تقدم الحال على عامله إن كان العاملُ فعلًا متصرفًا، نحو:(ماشيًا جاء محمدٌ)، وإن كان غير فعل لم يَجُزْ تقديم الحال على عامله، فلا تقول: (ذاهبًا هذا محمدٌ).

وتابعهم ابن يعيش في الرأي نفسه إذ قال:((واعلمْ أنّه إذا كان العاملُ فيها فعلًا جازَ تقديمُ الحالِ عليه، فتقول: (جاء زيدٌ قائمًا)، و(جاء قائمًا زيدٌ)، و(قائمًا جاءَ زيدٌ)، كلُّ ذلك جائزٌ لتصرُّفِ الفعل، وكذلك ما أَشْبَهَه من الصفاتِ يجوز تقديمُ الحالِ عليه إذا كان عاملًا فيها، فتقول:(زيدٌ ضاربٌ عمرًا قائمًا)، و(قائمًا زيدٌ ضاربٌ عمرًا)، وكذلك اسمُ المفعول والصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل. حُكْمُ الجميع شيءٌ واحدٌ)).[3]

تابع ابن يعيش مَنْ سبقه من النحويين بجواز تقدم الحال على عامله إذا كان العامل فيه فعلًا متصرفًا، ثم أشار إلى ما يشبه الفعل من الأسماء (المشتقات) فحكمها حكم الفعل المتصرف، يجوز أن يتقدم الحال عليها، نحو قولك:(محمدٌ مُنشِدٌ الشعرَ واقفًا)، يجوز أن يتقدم الحال على عامله فتقول:(واقفًا محمدٌ منشدٌ الشعرَ)، وكذلك مع الصفة المشبهة واسم المفعول.

ثم أشار إلى أنّ العاملَ إن كان غير فعل لم يجزْ تقديم الحال عليه، إذ قال:((فإنْ كان العاملُ في الحال معنَى فعلٍ، لم يجزْ تقديمُها على العاملِ، تقول: (فيها زيدٌ مُقِيمًا)، و(عندك

1() شرح كتاب سيبويه:452/2.
2() التبصرة والتذكرة:297/1.
3() شرح المفصل:8/2.

عمرٌو جالِسًا)، فـ(زيدٌ) مرتفِعٌ بالابتداء، (وفِيهَا) الخبرُ قد تقدّمَ، و(مقيمًا) حالٌ من المضمرِ في (فِيهَا) والعاملُ فيها الجارُّ والمجرورُ لِنيابَتِهِ عن الفعلِ الذي هو اسْتَقَرَّ)).[1]

وتوسّعَ الرضي في مسألة تقدم الحال على عامله، فذكرَ أن الحال لا يتقدّمُ إذا كان العاملُ جامدًا، وحرف النداء، واسم الإشارة، والتنبيه، وحرف التشبيه، والمنسوب، والظرف، وأسماء الأفعال، وإذا كان الحال جملة مصدرة بالواو، فلا يجوز أن تقولَ:(والشمسُ طالعةٌ جئتكَ)، ولا يتقدم الحال إذا كان مصدرًا لتقديره بـ(أل الموصولة)، وما في حيّز الصلة لا يتقدم على الموصول، وكذلك لا يتقدم الحال على عامله إذا كان العامل صلة للألف واللام أو لحرف مصدري مثل:(ما) و(أنَّ)، لأنّ تَقَدّمَ الحال على هذه الموصولات لا يجوز، فلا تقول:(أعجبني مجردةً الضاربُ هندًا)، ولا (مجردةً أنْ ضَرَبَ زيدٌ هندًا).[2]

وذكرَ الرضيُ جواز تقدم الحال على عامله المصدّرِ بلام الابتداء ولام القسم، وقد اشترطَ أن يتقدم الحال على اللامين، نحو قولك:(إنَّ زيدًا لراكبًا سائرٌ)، و(واللهِ لَراكبًا أسيرُ)[3]، ويبدو أنْ لا حاجة للرضي لقوله بجواز تقديم الحال على عامله المصدر بلام الابتداء ولام القسم، فالحال في قولك:(واللهِ لَمُسرعًا أسيرُ) قد تقدمَ الحال (مسرعًا) على الفعل(أسيرُ) ونحو قولك:(إنّ محمدًا لَراكبًا سائرٌ) تقدّمَ الحال (راكبًا) على ما يشبه الفعل(سائرٌ)، وقد سلَّمَ النحويون بجواز ذلك.

من ذلك يتبين أنّ ابن مالك عند إجازته تقديم الحال على صاحبه ومنعه في موضع واحد وهو كون صاحب الحال مجرورًا بحرف جر دلّ على أنّ ما عداه جائزٌ، وعلى ذلك أجاز تقديم الحال على عامله، ويتقدم الحال على عامله باتفاق النحويين إذا كان العامل فيه فعلًا متصرفًا، ما يشبه الفعل، فإن كان العامل غير فعل لم يجزْ تقديم الحال على عامله، ثم بين أنّ الحال قد يتقدم على صاحبه إذا لم يكن صاحبه مجرورًا بحرف جر، فإن كان صاحب الحال مرفوعًا جاز تقديم الحال على صاحبه نحو قولنا:(جاء راكبًا محمدٌ)، أو كان صاحب الحال منصوبًا نحو:(شاهدَ زيدٌ ماشيًا عليًا)، فإذا كان صاحب الحال مجرورًا لم يجزْ تقديم الحال عليه، ويتبينُ أثر أسلوب الاعتراض والانفصال في تناول المسألة النحوية.

المسألة الرابعة: الاعتراض على حذف حرف النداء والانفصال عن الاعتراض

أداة النداء وصلةٌ يُتوصّلُ بها إلى نداء الاسم بعدها، لغرض تنبيهه أو تخصيصه، ويكون ذكرها في جملة النداء أمر مستحكم في جملة النداء، غير أنّ الاستعمال وما يقتضيه قد يفرضُ حذف أداة النداء من الجملة ويبقى المنادى على ما هو عليه قبل حذف حرف النداء، وخصوا بذلك المنادى المعرفة نحو :(زيدُ اقْبِلْ) والتقدير: (يا زيدُ)[4] وورد ذلك في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾(يوسف:29) وقوله تعالى: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖ﴾ (البقرة:200)

1() شرح المفصل:8/2.
2() شرح الرضي على الكافية:2/ 25-27.
3() المصدر نفسه:27/2.
(4) ينظر: كتاب سيبويه: 230/2-231، وعلل النحو: 348، وشرح كتاب سيبويه(الرماني): 208، واللمع في العربية:108، وشرح المفصل:361/1، والكافية في علم النحو: 21، واللمحة في شرح الملحة: 625/2، ومغني اللبيب840.

ويرى ابن مالك أنّ حذف أداة النداء يجوز في موضع ويمتنع في آخر، فيذكر ما يمتنع حذفه بقوله[1]:

وغيرُ مندوبٍ ومضمرٍ وما جا مستغاثًا قد يُعَرّى فاعْلَمَا
وذاك في اسمِ الجنسِ والمشارِ له قلَّ ومَنْ يَمْنَعُهُ فانْصُرْ عاذِلَهُ

فجعلَ حذفَ حرفِ النداءِ مع الاسمِ المندوبِ والمضمرِ والاسمِ المستغاثِ واسمِ الجنسِ واسمِ الإشارةِ ممتنعًا.[2]

في سياق ذلك يعترض الشاطبي على ما أورده ابن مالك فيقول:((وعلى العملِ على الحصرِ الذي ذَكَرَ يُعْتَرَضُ بأمرين:

أحدهما: أنَّ (التعجبَ) الجاري مجرَى (الاستغاثةِ) حكمُهُ في امتناعِ الحذفِ حكمُ الاستغاثةِ، فالمتعجبُ منه لا يُحذَفُ معه الحرفُ، كما لا يُحذَفُ مع المستغاثِ، فتقولُ: (يا لَلعجبِ)، و(يا لَلماءِ)، و(يا لَلفليقةِ)، ولا يُحذَفُ الحرفُ لأنّه نقضُ الغرضِ، وحصرُهُ يقتضي جوازَ الحذفِ هنا، وهو غير صحيح.

والثاني: إنّ لفظَ (الله) إذا نُودِيَ لا يُحذفُ الحرفُ معه، فتقول: (يا أللهُ)، ولا تقولُ: (الله)، فإنّ العربَ التزمتْ فيه الإتيانَ بالحرفِ، وكلامُ الناظمِ لا يَقْتَضِي ذلكَ البتة)).[3]

يريد الشاطبي القول إنّ ابن مالك قد حصر المواضع التي يمتنع حذف حرف النداء معها، فيذكر أن التعجب الجاري مجرى الاستغاثة لا يمكن حذف حرف النداء معه نحو قولنا:(يا لَلداهيةِ)، (يا لَلهولِ) لأنه في حذفها في هذا الموضع نقض للغرض أي: إن التعجب في قولك:(يا لَلهولِ) تعجب بطريقة النداء المصدر بأداته (يا)، فإن حُذِفت (يا) لم يكن هناك تعجبًا ونُقِضَ الغرضُ، ولفظ الجلالة (الله) لا يمكن حذف حرف النداء معه وبذا التزمت العرب في كلامها، وكذلك المنادى المتراخي الغافل لا يُحذَفُ حرف النداء معه.

ويجيب الشاطبي عن هذا الاعتراض بقوله:((والجوابُ عن الأول: أنَّ التعجبَ جارٍ مجرَى الاستغاثةِ في أحكامِهِ، ومعنَاه يجامعُ معنَاهُ، فكأنَّه سَكَتَ عنه لدخولِهِ تحتَهُ، أو لقياسِهِ عليه عند الناظرِ، وعن الثاني: أنَّ لفظَ (الله) ليس بجارٍ على القياسِ في أحكامٍ كثيرةٍ، منها هذا، بل له خواصٌ في كلامِ العربِ لا ينتظمُهَا أصلٌ، عَدّتْ نحوًا من خمس عشرة خاصةً، فلا ينبغي أنْ يعترضَ به، لأنّه معدودٌ في جملةِ المسموعاتِ بحسبِهَا، فلا ضررَ عليه في تركِ ذكرِهِ)).[4]

فالشاطبيُّ يبين في جوابه عن الاعتراض أنّ عدم ذكر ابن مالك لحذف حرف النداء في التعجب لأن التعجب يجري في أحكامه مجرى أحكام الاستغاثة في عدم جواز حذف حرف النداء معها، وسكوته عن ذكر عدم جواز حذف أداة النداء مع التعجب لأنه داخل تحته مثلما يصف ابن مالك.

وأمّا جوابه عن اعتراضه الثاني أنّ لفظ الجلالة (الله) لا يجري في مواضع كثيرة على المقاييس التي وضعها النحويون، وله خواص كثيرة في كلام العرب فلا ينبغي الاعتراض ولا ضرر في عدم ذكره، من تلك الخواص أنّ لفظ الجلالة يجوز نداءه وإن كان

(1) الخلاصة في النحو :269.
(2) ينظر: المقاصد الشافية: 241/5 وما بعدها.
(3) المصدر نفسه : 245/5.
(4) المصدر نفسه : 246/5.

معرفًا بـ(أل)، فيما لم يجوز النحويون نداء ما فيه (أل) قال سيبويه:((واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قالوا: (يا الله اغفِر لنا)، وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف)).(1)

ومن خواص لفظ الجلالة أنّه يمكنُ أنّ تُحذَفَ (يا) معه فنقول:(اللهمَّ) حُذِفَتْ (يا) منه وعُوّضَ بميمٍ مشددةٍ عن ذلك.(2)

ومن خواصه إبدالُ (واو) القسمِ بهمزةِ الاستفهامِ و(ها) التي للتنبيهِ، فعندما نقولُ: (واللهِ لَتَفْعَلَنَّ) فهذا قسم بـ(الواو)، فيمكنُ استبدالُ (الواو) بهمزةِ الاستفهامِ فنقول:(آللهِ لَتَفْعَلَنّ)، ونقول: (لا ها اللهِ لَتَفْعَلَنّ) حلت (ها) بدل (واو) القسم.(3)

ومنها اختصاصُ لفظِ الجلالةِ بـ(تاء القسم) وحدَهُ فنقول:(تاللهِ)، وهذا الحرفُ لا يدخلُ على غيره، أما الواوُ والباءُ لكلِ اسمٍ مُقسمٍ به.(4)

ومن خواصه أنه يمكن أن يُحذفَ حرفُ الجرّ ويبقى عملُهُ، قال سيبويه:((ومن العربِ مَنْ يقولُ: اللهِ لأفعلنَّ، وذلك أنّه أرادَ حرفَ الجرِ، وإيّاهُ نَوَى، فجازَ حيث كَثُرَ في كلامِهم، وحذفُوه تخفيفًا وهم ينوونَهُ)).(5)

وذهب النحويون إلى جواز حذف أداة النداء في مواضع وعدم جواز ذلك في مواضع أخرى، فسيبويه في باب الحروف التي ينبه بها المدعو يقول:((فأمّا الاسمُ غيرِ المندوبِ فينبَّهُ بخمسةِ أشياءٍ: (بيا، وأيا، وهَيا، وأي، وبالألف) نحو قولك: (أحارِ بنَ عمرٍو)... وإن شئتَ حذفتَهُنَّ كُلّهُنَّ استغناءً كقولك: (حارِ بنَ كعبٍ)، وذلك أنّه جعلَهُم بمنزلةِ مَنْ هو مُقبِلٌ عليه بحضرته يخاطِبُهُ، ولا يَحْسِنُ أنْ تقولَ: (هذا)، و(لا رجلُ)، وأنتَ تريدُ: (يا هذا)، و(يا رجلُ) ولا يجوزُ ذلك في المبهمِ؛ لأنّ الحرفَ الذي يُنبَّه به لزمَ المبهمَ كأنّه صارَ بدلًا من (أيّ) حين حذفْتَهُ، فلمْ تَقُلْ:(يا أيّها الرجلُ) ولا (يا أيُّهذا)، ولكنّك تقولُ إنْ شئتَ: (مَنْ لايزالُ مُحسنًا افعلْ كذَا وكذَا)؛ لأنّه لا يكونُ وصفًا لـ(أي)، وقد يجوزُ حذفُ (يا) من النكرةِ في الشعرِ، وقال العجّاج(6):

جاريَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذيْرِي سَعْيِي وإشْفَاقِي على بَعِيرِي

يريد (يا جاريةُ). وقال في مَثَل: (افتَدِ مخنوقُ)، و(أصبِحْ ليلُ)، و(اطرِقْ كَرا). وليس هذا بكثير ولا بقوي)).(7)

بيّنَ سيبويه في كلامه جواز حذف أداة النداء من الاسم المنادى استغناءً إذا كان المنادى مقبلًا أو في حضرته، نحو قولنا:(عليُّ) والتقدير:(يا عليُّ)، وبيّن أيضًا عدم جواز حذف أداة النداء مع اسم الإشارة أو الاسم النكرة لأنه مبهم، وقد ذكر أمثلة من كلام العرب ووصفها بالقلة والضعف.

---

(1) كتاب سيبويه: 195/2.
(2) ينظر: اللمع في العربية: 113.
(3) ينظر: المقتضب: 492/2.
(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 239/1.
(5) كتاب سيبويه:498/3.
6() ديونه:227، والأمثال:60.
(7) كتاب سيبويه:230/2.

ثم يتكلم سيبويه عن ذكر الحرف مع المستغاث فيقول:((وأمّا المستغاثُ به فـ(يا) لازمةٌ له؛ لأنّه يجتهدُ، فكذلك المتعجَّبُ منه، وذلك: (يا لَلناسِ) و(يا لَلماءِ)، وإنّما اجْتَهَدَ لأنَّ المستغاثَ عندهم متراخٍ أو غافلٍ والتعجبَ كذلك، والندبةُ يلزمُهَا (يا) و(وا) لأنّهم يختلطون ويدعون ما قد فاتَ وبَعُدَ عنهم، ومع ذلك أنّ الندبةَ كأنّهم يترنمون فيها، فَمَنْ ثَمَّ ألزمُوها المدَّ، وألحقوا آخرَ الاسمِ المدَّ مبالغةً في الترنمِ)).[1]

أما الاسم المستغاث فلا يجوز أن تحذف معه أداة النداء وكذا الاسم المُتعجَّب منه، والاسم المندوب كذلك لا يمكن حذف أداة النداء معه.

وقال المبردُ في باب ما يجوزُ أنْ تحذفَ منه علامة النداء وما لا يجوز:((تَقول: (زيدُ أقبلْ) وَتقول: (مَنْ لَا يزَالُ محسنًا، تعالَ)، وَ(غُلَامَ زيدٍ هَلُمَّ)، (ربِّ اغْفِرْ لنا)، كَمَا قَالَ جلّ وَعز: ﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ ﴾(يوسف:101) وَقَالَ عز وجل: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(يوسف:101) فجملة هَذَا أَنَّ كلَّ شَيْءٍ من الْمعرفَةِ يجوزُ أَنْ يكونَ نعتًا لشَيْءٍ، فدعوتَهُ أَنّ حذفَ (يَا) مِنْهُ غيرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجمعُ عَلَيْهِ أَنْ يُحذفَ مِنْهُ الْمَوْصُوفُ وعلامةُ النداءِ، وَذَلِكَ أَنّه لَا يجوز أَنْ تَقولَ: (رجلُ أقبلْ)، وَلَا (غُلَامُ تعالَ)، وَلَا (هَذَا هَلُمَّ) وَأَنت تُرِيدُ النداءَ، وَذَلِكَ أَنّه لَا يجوزُ أَنْ تَقولَ:(رجلُ أقبلْ)؛ لِأَنّ هَذِهِ نعوتُ (أي)، تَقول:(يَا أَيُّهَا الرجلُ) و(يا أَيُّهَا الْغُلَامُ)، وَ(يَا أيُّهذا)؛ لِأَنّ (أيًا) مُبْهَم، والمبهمة إِنَّمَا تُنْعَتُ بِمَا كَانَ فِيهِ الْألف وَاللَّام، أَو بِمَا كَانَ مُبْهمًا مثْلَهَا)).[2]

ثم قال:((والنكرةُ أَصْلُهَا لَا يجوزُ هَذَا فِيهَا، وَلَا يجوزُ أَنْ تَقولَ:(رجلًا أقبلْ) وَلَا (رجلًا من أهلِ الْبَصْرَةِ أقبلْ)؛ لِأَنَّهَا شائعةٌ فتحتاجُ إِلَى أَنْ يلْزمهَا الدَّلِيلُ على النداءِ وَإِلَّا فَالْكَلَام ملتبس)).[3]

بيّنَ المبردُ أنّ الاسم إذا كان يصحُّ أنْ يكون نعتًا لـ(أي) لا يجوز أن تُحذَفَ منه أداة النداء، وعلل ذلك بأنّ (أي) اسم مبهم، والمبهمُ يذهب عنه الإبهام بالاسم المعرف بأل، نحو قولك:(يا أيُّها)، فهذا اسم مبهم، فإذا قلتَ:(يا أيُّها الرجلُ) زال الإبهامُ، وأشار إلى أنّ الاسم إذا كان نكرة لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء؛ لأنّ الاسم النكرة اسمٌ يتصفُ بالعموم، فإن دعوتَه صار الكلامُ مُلبسًا.

ونقلَ الأعلمُ الشنتمري(ت476ه) قولًا للمبردِ يردُّ فيه على قول سيبويه[4]:((وقد يجوزُ حذفُ (يا) من النكرة))[5]، أنّ سيبويه قد أخطأَ خطأً فاحشًا بقوله إنَّ هذهِ الأسماءَ نكراتٍ نحو: (جارية، افتدِ مخنوقُ، وأصبح ليلُ)، وقد أَحْسَنَ الأعلمُ الردَّ على المبردِ بقوله: ((وادعاءُ المبردِ هذا هو الخطأُ، والعجبُ منه كيف ذَهَبَ عليه ذلك، أَيَتَوَهَمُ أنَّ سيبويه يعتقدُ أنَّ(مخنوقُ) و(وليلُ) نكراتٍ وهو يضُمُّهَا بغيرِ تنوينٍ؟ فإنّما حذفُ(يا) من النكرةِ، يعني: (ما كان نكرةً قبلَ النداء)، فوردَ النداءُ عليه فصارَ معرفةً من أجله)).[6]

---

(1) كتاب سيبويه : 2/ 230-231.
2() المقتضب:4/258-259.
3() المصدر نفسه:4/261.
4() لم أجدْ ذلك الردَ في المقتضب.
5() كتاب سيبويه:2/230.
6() النكت في تفسير كتاب سيبويه:1/289.

ويتابع ابن الوراق سيبويه والمبردَ في جواز حذف أداة النداء وعدم حذفها بقوله: ((وَاعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ النداءِ قد تُحْذَفُ، إذا كَانَ المنادى مِنْك قَرِيبًا، كَقَوْلِك:(زيدُ أقبلْ)، وَ(غُلَامَ عَمْرٍو تعالَ)، فَهَذَا مطردٌ فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ إِلَّا النكرَةَ والمبهمَ فَإِنَّهُ لَا يجوزُ إِسْقَاطُ حرفِ النداءِ مِنْهُمَا، لِأَنّ الْمُبْهمَ هُوَ من نعتِ (أَي) ، لِأَنَّك تَقولُ: (يَا هَذَا أقبلْ)، الأَصْلُ فِيهِ: (أَيْ هَذَا)، فَيصيرُ (هَذَا) نعتًا لـ(أَي) كالألفِ وَاللَّامِ، فَلَو قلتَ: (هَذَا أقبلْ)، لأجحفتَ بِالِاسْمِ، إذا حذفتَ الْمَوْصُوفَ وحذفتَ النداءَ، لَا يجوزُ أَنْ تَقولَ: (رجلُ أقبلْ)، مِمَّا يكونُ نعتًا لـ(أَي) ، وَالْأَصْلُ:(يَا أَيّهَا الرجلُ)، فَلَو أسقطتَ (يَا) مِنْهُ، لَكُنْتَ قد أجحفتَ بِهِ، لحذفِ الْمَوْصُوفِ وحرفِ النداءِ)).[1]

ابن الوراق تابع سيبويه والمبردَ في جواز حذف حرف النداء من الاسم المنادى إذا كان قريبًا ووصفه بالاطّراد، وبيّن عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان الاسم نكرةً أو مبهمًا لأنّ كل من الاسم المبهم والاسم النكرة في النداء وصفًا لـ(أيّ) وإذا حذفتَ أداة النداء لأجحفت بالاسم بحذف الموصوف وحذف أداة النداء، وكأنّ ابن الوراق يشترط في عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان الاسم واقعًا وصفًا ل(أي).

وتابعهم أبو البركات الأنباري بجواز حذف حرف النداء مع الاسم المنادى، ولا يُحذفُ مع الاسم المبهم والاسم النكرة، إذ قال:((يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ إلّا مع النكرةِ والمبهمِ؛ لأنّ الأصلَ فيهما النداء بـ(أي)، نحو:(يا أيُّها الرجلُ)،و(يا أيُّهذا الرجلُ)، فلمّا اطرحوا (أيًا) والألفَ واللامَ، لم يطرحوا حرفَ النداء، لِئلّا يؤدي ذلك إلى إجحافِ الاسمِ)).[2]

وتابعهم ابن يعيش في الرأي نفسه بقوله:((وقد يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ من القريبِ، نحو قوله[3]

حارِ بنَ كَعْبٍ ألا أحْلامَ تَزْجُرُكم عَني وأنتمْ من الجُوفِ الجماخيرِ

ونحوُ قوله تعالى:﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾(يوسف:29)، وقد كثُر حذفُ حرف النداء في المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ﴾(يوسف:101)، وقال تعالى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾(الزمر:46)، وقال: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾(المائدة: 114) وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ﴾(البقرة:260) وهو كثيرٌ في الكتاب العزيز. وفي الجملة حذفُ الحروفُ ممّا يَأْباه القياسُ، لأنّ الحروفَ إنّما جِيءَ بها اختصارًا ونائبةً عن الأفعالِ، فَـ(ما) النافيةُ نائبةٌ عن (أَنْفِي)، وهمزةُ الاستفهام نائبةٌ عن (استفهِمُ)، وحروفُ العطف عن (أعْطِفُ)، وحروفُ النداءِ نائبةٌ عن (أُنادِي)، فإذا أخذتَ تحذفَهَا كان اختصارَ المختصَرِ، وهو إجحافٌ، إلّاّ أنّه قد وَرَدَ، فإما ذكرناه لقوَّةِ الدلالةِ على المحذوف، فصار القرائنُ الدالّةُ كالتلفّظ به.

وقوله[4]: يجوز حذفُ حرفُ النداءِ ممّا لا يُوصَفُ به (أيٌّ) جعلَ ذلك شرطًا في جوازِ حذفِهِ لا علّةً، ومنهم منْ جعلَ ذلكَ علّةً؛ وإنّما هو اعتبارٌ وتعريفٌ للموضعِ الذي يُحذفُ منه حرفُ النداءِ، فقالوا: كلُّ ما يجوز أنْ يكونَ وصفًا لـ (أيٍّ) ودعوتَه، فإنّه لا يجوزُ حذفُ

(1) علل النحو : 347-348.
2() أسرار العربية:173.
(3) المعجم المفصل في شواهد العربية :566/3.
(4) يقصد بـ(قوله) الزمخشري صاحب المفصل.

حرفِ النداءِ منه؛ لأنّه لا يُجمعُ عليه حذفُ الموصوفِ وحذفُ حرفِ النداءِ منه، فيكونَ إجحافًا، فلذلك لا تقولُ: (رجلُ أقبلْ)، و(لا غلامُ تعالَ)، و(لا هذَا هَلُمَّ)، وأنت تريدُ النداءَ حتى يظهرَ حرفُ النداءِ، لأنّ هذهِ الأشياءَ يجوزُ أنْ تكونَ نُعوتًا لـ(أيّ)، نحوَ:(يا أيّها الرجلُ)، و(يا أيّها الغلامُ)، و(يا أيّهذا)، لأنّ (أيًّا) مبهمٌ، والمبهمُ يُنْعَت بما فيه الألف واللام، أو بما كان مبهمًا مثلَه)).[1]

فصّل ابن يعيش في مسألة حذف حرف النداء متابعًا النحويين الذين سبقوه، وبيّن أن القياس منع حذف الحروف؛ لأنّ الحروف نائبة عن أفعال في الأساليب، فحذفها يعدّ إجحافًا وهو اختصار المختصر، وذكر أنّ جواز حذف حرف النداء بشرط أن ألّا يقعَ المنادى موصوفًا بـ(أيّ)، فإنْ وُصِفَ امتنع حذف حرف النداء.

وتابعهم الشلوبين بعدم جواز حذف حرف النداء مع الاسم المندوب، والمُستغاث والمُتعجَب منه، والاسم المبهم، وجوّزَ ما عدا ذلك، إذ قال:((ويجوزُ حذفُ النداء من المنادى المُقبلِ عليك، ما عدا المبهمَ، والمقصودَ من النكراتِ في الأمرِ العامِّ، ولا يُحذَفُ حرفُ النداءِ عن مندوبٍ، ولا مُستغَاثٍ، ولا مُتعجَّبٍ منه)).[2]

أمّا ابن الصائغ(ت720ه) فيجوّز أن يُحذف حرف النداء إذ قال:((ويجوزُ حذفُ حرفِ النّداءِ اكتفاءً بتضمّنِ المنادى معنَى الخِطابِ إن لم يكنْ مندوبًا، أو مُضمَرًا، أو مستغاثًا، أو اسمَ جنسٍ، أو إشارةٍ؛ لأنّ النّدبةَ تقتضي مدَّ الصّوتِ، والاستغاثةُ الباعثُ عليها هو:(شدّةُ الحاجةِ إلى الغوثِ والنُّصرةِ)، والمضمَرُ لو حُذفَ منه حرفُ النّداءِ فَاتَتِ الدّلالةُ على النّداءِ؛ لأنَّ الدّالَّ عليه حرفُ النّداءِ، وتضمّنُ المنادى معنَى الخِطَابِ؛ فلو حُذِفَ من المنادى المُضْمَرِ بَقِيَ الخطابُ؛ وهو فيه غيرُ صالحٍ للدّلالةِ على إرادةِ النّداءِ، و أمّا اسمُ الجنسِ، واسمُ الإشارةِ فلا يُحذفُ منهما حرفُ النّداءِ إلاّ فيما نَدَرَ من نحو قولهم: (أَصْبِحْ لَيْلُ)، وقولُهُ في الحديث: (ثَوْبِي حَجَرُ)، فحرفُ النّداءِ في اسمِ الجنسِ كالعِوَضِ من أداةِ التّعريفِ فحقُّه أنْ لا يُحذَفَ، كما لم تُحذَفِ الأداةُ؛ واسمُ الإشارةِ في معنَى اسمِ الجنسِ فجرَى مجرَاه)).[3]

جوّز ابن الصائغ حذف حرف النداء اكتفاءً لتضمنه معنى الخطاب على ألّا يكون الاسم مندوبًا أو مضمرًا أو مستغاثًا او اسم جنس أو اسم إشارة، وبيّن علة عدم جواز حذف حرف النداء مع المندوب بأنّ الندبة تحتاج إلى مدّ الصوت وبحذف حرف النداء ينتقض الغرض، وعلة منع حذف الحرف مع المضمر لم يكن للنداء فيه شيء؛ لأن الضمير وحده بالجملة لا يدل على النداء إلا بوجود حرف النداء، وعلة منع حذف الحرف مع اسم الجنس؛ لأن حرف النداء في اسم الجنس عوضًا من أداة التعريف فلا يمكن حذفه.

يتضح مما سبق أنّ حرف النداء يجوز حذفه إذا لم يكن المنادى مندوبًا أو مستغاثًا أو مضمرًا أو اسم جنس أو اسم إشارة، فإن لم يكن كذلك جاز حذفه باتفاق النحويين، ويتضح مما سبق أنّ الشاطبي قد وظف أسلوب الاعتراض وانفصال في عرض المسألة وبيانها ليثبت حكمًا نحويًا.

المسألة الخامسة: الاعتراض على معنى الحرف (بل) والانفصال عن الاعتراض

(1) شرح المفصل :1/361-363.
2() التوطئة:288.
(3) اللمحة في شرح الملحة: 2/625 وما بعدها.

ذهب النحويون إلى أنّ (بل) حرف عطف إذا تلاها اسم مفرد بعد الإيجاب أو النفي أو النهي، نحو: (ضربتُ زيدًا بل عمرًا)، و(ما ضربتُ زيدًا بل عمرًا)، و(لا تضرب زيدًا بل عمرًا)، وإذا تلاها جملة كانت حرف ابتداء يجيء لمعنى الإضراب، والإضراب على نوعين: إما إضراب انتقال من قصة إلى قصة أخرى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ٦٢ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾ (المؤمنون:62-63) ، وإما إضرابُ إبطالٍ، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾(المؤمنون:70)، هذا ما رآه النحويون في حكم (بل).[1]

وكان للمبرد رأيٌ في معنى (بل)، فيرى أنّ (بل) لا يتكلمُ فيها إلا إنسانٌ غالطٌ، فإذا قلتَ:(رأيتُ زيدًا بل عمرًا) أردتَ أن تقولَ:(بل رأيتُ عمرًا) فغلطتَ فتداركتَ بالحرف(بل)، وكذلك في النفي فتقول:(ما رأيت زيدًا بل عمرًا) فغلطت فأضربتَ عن النفي الأول، واعتمدت في النفي على الثاني وهو بهذا يجيز أن تكون (بل) بمعنى (لكن) الاستدراكية.[2]

وينقل ناظر الجيش رأيًا لابن عصفور يعترض فيه على المبرد ثم ينفصل عن ذلك الاعتراض بقوله:((بل حرفُ عطفٍ وحرفُ العطفِ إنما ينوبُ من جهةِ المعنَى منابَ العاملِ فإذا قلتَ: (ما قام زيدٌ بل عمرٌو) فينبغي أنْ يكونَ المعنَى (بل قامَ عمرٌو)، فتنوبُ (بل) منابَ (قام)؛ لأنّه هو العاملُ في المعطوفِ عليه، ولا يسوغُ أنْ يكونَ المعنَى (بل ما قامَ عمرٌو)؛ لأنَّ (ما) غيرُ عاملةٍ، فلا يجوزُ أنْ تنوبَ (بل) منابَها من جهةِ المعنى، ثم أوردَ على هذا التعليلِ نحو: (ما يقومُ زيدٌ وعمرٌو) فإنَّ معناه: (ما يقومُ زيدٌ وما يقومُ عمرٌو) فقد نابَ حرفُ العطفِ منابَ حرفِ النفي من جهةِ المعنى)).[3]

يريدُ القول في اعتراضه أن العطف ينوب مناب العامل في المعنى، ففي قولنا:(ما قام خالدٌ بل عليٌ) أي:(قام علي) فتنوب (بل) عن الفعل، ولا يجوز ذلك في النفي، فلا تقول:(ما قام زيدٌ بل عليٌ) أي:(ما قام عليٌ)؛ لأنّ (بل) تنوب هنا مناب (ما)،و(ما) غير عاملة، ثم يذكر تعليلًا على رأي المبرد كأنه يعترض فيه على رأي المبرد بقوله:(ما يقوم زيدٌ وعمرو) فقد نابتْ (بل) مناب حرف العطف(الواو) من جهة المعنى، فكأنه يريد القول بأنّ (بل) تجيء لإثبات ما بعدها في المعنى.

وينفصل ابن عصفور عن اعتراضه على رأي المبرد بقوله:((بأنَّ حرفَ العطفِ إنّما نابَ منابَ الفعلِ وكأنّك قلتَ: (ما يقومُ زيدٌ ويقومُ عمرٌو)، لكن يلزمُ أنْ يكونَ ذلك الفعلُ الذي نابَ حرفُ العطفِ منابَهُ منفيًّا، كما يلزمُ ذلك فيه إذا لفظتَ به بعدَ حرفِ العطفِ من جهةِ أنّه إذ ذاك يكون معطوفًا على الفعل المنفيّ الذي قبلَهُ بالواو، وهي من الحروفِ

(1) ينظر: كتاب سيبويه:435/1، والمقتضب: 305/3، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي):326/2، والمفصل في صنعة الإعراب:405، والمقدمة الجزولية: 71، وشرح المفصل:25/5، وشرح الكافية الشافية:1233/3.

(1) ينظر: المقتضب: 305/3، وتمهيد القواعد:3487/7.

(2) تمهيد القواعد : 3487/7.

المُشركةِ في اللفظِ والمعنَى، ولا يلزمُ ذلك في العطف بـ(بل)؛ لأنّها إنما تُشْرِكُ في اللفظِ لا في المعنَى)).[1]

بيّن ابن عصفور في انفصاله أنّ حرف العطف إنما ناب مناب الفعل إذا كان الفعل الذي ينوب منابه منفيًّا؛ لأن الفعل المُناب عنه معطوف بحرف عطف يأتي لاشتراك المعطوف عليه والمعطوف في اللفظ والمعنى، فإذا كان حرف العطف (بل) لا يشترط فيه ذلك؛ لأنّ (بل) تشرك المعطوف عليه مع المعطوف في اللفظ لا في المعنى، لذلك جاز أن تنوب (بل) مناب الفعل المنفي.

أمّا آراء النحويين في (حرف العطف (بل)) فقد اكتفى سيبويه بالقول إنّ (بل) و(لا بل) و(لكن) مثل حروف العطف (الواو، الفاء،ثم) يجريان بين النعتينِ فقال:((واعلمْ أنّ (بَلْ)، و(لا بَلْ)، و(لِكِنْ)، يُشرِكْنَ بينَ النعتينِ فيُجْرَيانِ على المنعوتِ، كما أشركَتْ بينهما الواوُ والفاءُ، وثمّ وأَوْ، ولا، وإمّا وما أشبه ذلك)).[2]

وقال ابن السراج في معنى (بل) إذ ذكَرَ أنها تأتي للإضراب عن الأول، وإثباته للثاني:((ومعناها الإضرابُ عن الأولِ، والإثباتُ للثاني، نحو قولك:(ضربتُ زيدًا بلْ عمرًا)، و(جاءني عبدُ اللهِ بلْ أخوهُ)، و(ما جاءني رجلٌ بل امرأةٌ)).[3]

وتناول الزجاجيُّ(ت337ه) معنى حرف العطف (بل) إذ قال:((تَأتي لتداركِ كَلَامٍ غلطٍ فِيهِ، تَقول: (رَأَيْتُ زيدًا بل عمرًا)، وَتَكون لترك شَيْءٍ من الْكَلَام، وَأخذٍ فِي غَيرِهِ، وَهِي فِي الْقُرْآن بِهَذَا الْمَعْنى كثيرًا، قَالَ الله تَعَالَى:﴿صٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِي ٱلذِّكْرِ ١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ (ص:1-2)، فَتَرَكَ الأولَ، وَأَخَذَ بـ(بل) فِي كَلَامٍ ثَانٍ، ثمَّ قَالَ تَعَالَى حِكَايَة عَن الْمُشْركين: ﴿أَأُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِن بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِي﴾(ص:8) فَتَرَكَ وَأخذَ بـ(بل) فِي كَلَامٍ آخر)).[4]

أشارَ الزجاجيُّ إلى معنيين للحرف (بل)، الأول: تأتي للاستدراك عن الأول وإثابته للثاني، الثاني: تأتي لترك الكلام والشروع في غيره، وأشار إلى أنّ هذا المعنى وردَ كثيرًا في التعبير القرآني.

وفصّل السيرافي في ذلك بقوله:((اعلمْ أنَّ (بل)، و(لا)، و(لكن) حروفُ العطفِ تُشرِكُ بينَ الأولِ والثاني في الإعرابِ على اختلافِ معانيهِمَا، وأمّا (بل) فإنّها إذا أَتَتْ بعدَ كلامٍ موجبٍ فالأغلبُ عليها تحقيقُ الثاني، والإضرابُ عن الأول، ويكون الكلامُ غلطًا من المتكلمِ به سَبَقَ إليه لسانُهُ، أو رأَى ذكرَه، ثم رأَى ذكرَ غيرِهِ كما يَذْكُرُ الذاكرُ الشيءَ على غيرِ وجه الإبطالِ له، ولكن يرى أنّه مَضَى وتَقَضّى وقتُهُ والحاجةُ إلى ذكرِهِ، وأنَّ ما بعدَه أولى بالتذكرِ فيقولُ: كان كذا وكذا بل كذا)).[5]

صرّح السيرافي بأنّ (بل) و(لا) و(لكن) حروف عطف تعطف ما قبلها على ما بعدها في الإعراب على اختلاف معانيها، فالسيرافي كان دقيقًا في بيان حكم حرف العطف(بل)،

(3) المصدر نفسه :3487/7.
(2) كتاب سيبويه:435/1.
3() الأصول في النحو:57/2.
4() حروف المعاني والصفات:15.
(5) شرح كتاب سيبويه:326/2.

بأنه يشرك ما بين الأول والثاني في الإعراب وأنّ لكل حرف من تلك الحروف معنى، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور في انفصاله على اعتراضه على قول المبرد الذي ذكرناه.

بيّنَ السيرافي أنَّ معنى (بل) إذا جاءت بعد الكلام المثبت فهي على الأغلب إثبات المعنى لما بعدها والإضراب عن المعنى قبلها، ففي قولنا:(قام بكرٌ بل زيدٌ) أي إثبات القيام لـ(زيد) ونفيه عن(بكرٌ) لغلط المتكلم أو نسيانه.

وفصّلَ ابنُ الوراق في استعمالِ حرفِ العطفِ (بل) فقال:((وَأمّا (بل) فتُسْتَعْمَلُ على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا: بعدَ النَّفْي، وَالْآخر: بعدَ الْإِيجَاب، وَإِذا اسْتُعْمِلَتْ بعدَ النَّفْي كَانَ خَبرًا بعدَ خبرٍ، وَالثَّانِي مُوجبٌ، وَالْأول منفيٌّ، كَقَوْلِك: (مَا جَاءَ زيدٌ بل عَمْرٌو)، وَإِنْ اسْتُعْمِلَتْ بعدَ الْوَاجِبِ فَمَا قبلهَا يُذكَرُ على وَجْهَيْن: إِمَّا على طَرِيقِ الْغَلَطِ، وَإِمَّا على طَرِيقِ النسْيَانِ كَقَوْلِك: (جَاءَ زيدٌ بل عَمْرٌو)، وَإِنَّمَا صَارَ الأولُ غَلطًا أَو نِسْيَانًا، لِأَنَّك أثبتَ للَّذي أتيتَ بِهِ بعدَ الأول الْمَجِيءَ، وأضربتَ عَنهُ عَن الأولِ، فَعَلِمَ أَنّه مرجوعٌ فِيهِ، وَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآن من كَلَام الله تَعَالَى و (بل) مستعملةٌ فِيهِ بعد إِيجَابٍ، فَهُوَ على تَقْدِير خبرٍ وَاجِبٍ، لِأَن الله (عز وَجل) لَا يجوز عَلَيْهِ الْغَلَط وَالنِّسْيَان، فَلهَذَا قدرناها على مَا ذكرنَا)).[1]

يريد ابن الوراق أنّ (بل) تجيء بعد الكلام المنفي وبعد الكلام المثبت، فإنْ جاءت بعد كلام منفي فهي تقرير الحكم لما قبلها وإثباته لما بعدها، وإن جاءت بعد كلام مثبت فيكون المعنى إما غلطًا أو نسيانًا، وما جاء منها في القرآن الكريم بعد المثبت فهو على تقدير خبر واجب لا غلطًا أو نسيانًا؛ لأن الله -عزّ وجلّ- لا يجوز عليه الغلط والنسيان .

وكان الجرجانيُّ(ت471ه) أكثر دقةً وتفصيلًا في معنى (بل) إذ قال:((واعْلَمْ أنّ (بل) معناها الإضرابُ عن الأولِ والإثبات للثاني، فإذا قلتَ:(ضربتُ زيدًا بل عمرًا) كنتَ قاصدًا الإخبارَ بضربِ زيد، ثم يتبينُ لكَ أنّكَ غلطتَ في ذلك، فتَضْربُ عنه إلى عمرٍو، فتقولُ:(بل عمرًا)، فـ(بل) نقيضُ (لا)؛ لأنّ (لا) تنفي عن الثاني ما وَجَبَ للأول، و(بل) تُثبتُ للثاني ما وَجَبَ للأول وتنفيه عنه، فالضربُ في قولك:(ضربتُ زيدًا لا عمرًا) منفيٌ عن (عمرو)، ومثبتٌ لـ(زيد)، وفي قولك:(ضربتُ زيدًا بل عمرًا) منفيٌ عن (زيد)، ومثبتٌ لـ(عمرو)).[2]

يعقدُ الجرجانيُّ مقارنةً بين الحرف (بل) والحرف (لا) من جهة المعنى، فـ(بل) نقيضة في المعنى للحرف (لا)، فإنّ (بل) تثبتُ المعنى للثاني وتنفيه عن الأول، و(لا) نقيضها تثبتُ المعنى للأول وتنفيه عن الثاني.

ثم أشار الجرجاني إلى أنّ (بل) تأتي للاستدراك بعد المثبت والمنفي، فمِن المثبتِ قولك:(رأيتُ خالدًا بل بكرًا)، أمّا الاستدراك بعد النفي في قولك: (ما جاءني زيدُ بل عمرٌو) فيأتي المعنى من وجهين: الأول: قولك:(ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو)، فالتقدير:(ما جاءني زيدٌ بل ما جاءني عمرٌو)، قصدتَ أن تنفي المجيء لـ(زيد)، ثم استدركْتَ فأثبتَّه لـ(عمرو)،فكان المعنى أنّ(عمرًا) ما جاءك دون زيدٍ، الثاني: قولك:(ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو) المعنى يكون المجيء لـ(عمرٍو) ثابتًا، والنفي ثابتًا لـ(زيد).[3]

وذهب أبو حيان الأندلسي إلى القول في حقيقة (بل) فيرى أنّ (بل) تُعرفُ بحسب ما يأتي بعدها, فإن تلتها جملة فهي ليست حرف عطف وإنما حرف ابتداء, وإن وقع بعدها اسم

(1) علل النحو:378-379.
2() المقتصد في شرح الإيضاح:946/2.
3() المصدر نفسه:946/2-947.

مفرد فهي حرف عطف, إذ قال: ((بل) إنْ وَقَعَ بعدها جملةٌ كانتْ إضرابًا عمَّا قبلَهَا على جهةِ الإبطالِ له، وإثباتِ ذلك لِمَا بعدَها كقوله تعالى:﴿أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ (المؤمنون: 70) ، أو على جهةِ التركِ من غيرِ إبطالٍ كقوله تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ٦٢ بَلۡ قُلُوبُهُمۡ فِي غَمۡرَةٖ مِّنۡ هَٰذَا ﴾ (المؤمنون:62-63)، ولا تكونُ إذْ ذاك عاطفةً، وإنْ وَقَعَ بعدها مفردٌ، فإنْ كانَ ما قبلها أمرًا نحو: (اضربْ زيدًا بل عمرًا9، أو نهيًا نحو: (لا تضربْ زيدًا بل عمرًا) فالمعنى فيهما:(بل اضربْ عمرًا)، أو نفيًا نحو: (ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو)، فمعناه الإيجابُ أي: (بل قامَ عمرٌو).[1]

وبيّن المراديُّ حكم (بل) بقوله:((حرفُ إضرابٍ. وله حالانِ: الأولُ: أنْ تقعَ بعدَه جملةٌ، والثاني: أنْ يقعَ بعده مفردٌ، فإنْ وقعَ بعده جملةٌ كان إضرابًا عمّا قبلَهَا، إمّا على جهةِ الإبطالِ، نحو قوله تعالى:﴿أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾(المؤمنون:70)، وإما على جهةِ التركِ للانتقالِ، من غيرِ إبطالٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ٦٢ بَلۡ قُلُوبُهُمۡ فِي غَمۡرَةٖ مِّنۡ هَٰذَا وَلَهُمۡ أَعۡمَٰلٞ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمۡ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾(المؤمنون:62-63)... وإذا وقَعَ بعد (بل) مفردٌ فهي حرفُ عطفٍ، ومعناها الإضرابُ، ولكن حالها فيه مختلفٌ: فإنْ كانتْ بعدَ نفي نحو: (ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو)، أو نهي نحو: (لا تضربْ زيدًا بل عمرًا)، فهي لتقريرِ حكمِ الأولِ، وجعلَ ضدَّه لِمَا بعدَها، ففي المثالِ الأولِ قررتَ نفيَ القيامِ لزيدٍ، وأثبتَّهُ لعمرٍو، وفي المثالِ الثاني قررتَ النهيَ عن ضربِ زيدٍ، وأثبتَّ الأمرَ بضربِ عمرٍو... وإنْ كانتْ بعد إيجابٍ نحو: (قامَ زيدٌ بل عمرٌو)، أو أمرٍ نحو: (اضربْ زيدًا بل عمرًا)، فهي لإزالةِ الحكمِ عمّا قبلها، حتى كأنه مسكوتٌ عنه، وجعلُه لِمَا بعدَها)).[2]

فصّل المرادي في استعمالات حرف العطف (بل) فبيّنَ أنّه إنْ جاء بعدها جملة فهي لمعنى الإضراب عما قبلها وذلك الإضراب إمّا إضرابًا إبطاليًا أي: إبطال المعنى الذي يجيء قبلها، وإمّا إضرابًا انتقاليًا أي: ترك قصة إلى قصة أخرى من غير إبطال للأولى، وهي في الحالتين حرف ابتداء، وإن جاء بعدها اسمًا مفردًا فهي حرف عطف ومعناها الإضراب أيضًا، لكنه أشار إلى اختلاف حالها بين مجيء بعدها جملة ومجيء بعدها مفرد في معنى الإضراب، فإن جاءت بعد كلام منفي أو نهي فهي لتقرير وإثبات الحكم للأول، وجعل ما بعدها ضدًّا لما قبلها، وإن جاءت بعد كلام مثبت أو أمرٍ فهي لإزالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها.

مما سبق يتبنُ أنّ الحرف (بل) يكون حرف عطف إن جاء بعده اسم مفرد، سواء أكان مثبتًا الكلام أم منفيًا ومعناها الإضراب، فإن جاء بعدها جملة فهي حرف ابتداء تأتي لمعنى الإضراب الإبطالي أو الانتقالي، وقد وظّف ابن عصفور أسلوب الاعتراض والانفصال، فقد اعترض على رأي المبردِ في هذه المسألة، ثم انفصل عن ذلك الاعتراض لبيان حكم حرف العطف (بل) ومشابهته لحروف العطف (الواو وثم والفاء) وغيرها في إشراك الاسم الثاني في حكم الاسم الأول في الإعراب.

(1) ارتشاف الضرب: 4/ 1995.
(2) الجنى الداني :235-236.

الخاتمة:

بعد دراسةِ أسلوبِ الاعتراضِ والانفصالِ وَصَلَ، الباحثُ إلى النتائج الآتية:

1- إنّ أسلوب الاعتراض والانفصال أسلوبٌ شائعٌ عند العلماء في تأليف كتبهم، ولم يقتصرْ على النحويين فقط، بل لجأ إليه الفقهاء والمفسرون في منهج تأليفهم.

2- تظهرُ أهميةُ أسلوبِ الاعتراضِ والانفصالِ بوصفه أُسلوبًا حجاجيًّا إقناعيًّا، يُظهرُ النحويُّ قدرتَه على التصرف بالمسألة النحويّة، وتقليبِها على وجوهٍ مختلفةٍ، ويبرزُ أثرُ أسلوب الاعتراض والانفصال عندما تكون المسألةُ النحويّةُ مُشكلةً، تحتملُ أوجهًا عدّةً، وغايةُ النحويّ فيها جعلُ المخاطبِ قانعًا بما قيلَ في مباني المسألةِ وأدلّتِها، وقد استقرَّ في ذهنِهِ حكمها النحويّ، وابتعدَ عنه الشكَّ أو الظنَّ في تفريعاتها.

3- لأسلوب الاعتراض والانفصال عبارات خاصة، منها:(اعترضَ، يعترضُ، الاعتراضُ، مُعترضٌ)، وللانفصال عبارات خاصة منها:(انفصلَ، ينفصلُ، الانفصالُ، الجوابُ، أجابَ، يجيبُ).

4- لأسلوب الاعتراض والانفصال طرائقُ مختلفةٌ، فمرة نجدُ النحويَّ يذكرُ رأيه في المسألة النحويّة ثم يعترضُ عليها، ثم ينفصلُ عن اعتراضه، ومرة نجدُ النحويَّ يذكر رأي عالم في المسألة النحوية ثم يذكر اعتراض عالم آخر عليه، ثم ينفصل عن الاعتراض، أو نجدُ النحوي يذكر رأي عالم في المسألة النحوية، ثم يذكر اعتراض جماعة من النحويين على رأيه، ثم يذكر انفصال عالم عن ذلك الاعتراض.

5- لأسلوب الاعتراض والانفصال مواضع مختلفة، إذ يستعمله النحويُّ في ضبط الحدود النحوية، وفي الأسماء والأفعال والحروف.

6- لأسلوب الاعتراض والانفصال أغراضٌ مختلفة بحسب المسألة النحوية منها: تقعيد الحكم النحوي، وبيان تفاصيله، مزيلًا كل إشكال أو شكّ في ذهن المخاطَبِ. ومن أغراضه أيضًا تعليل الرأي النحويّ وتوجيهه، وبيان تفاصيله وحلّ إشكالاته، ومن أغراضه كذلك تحليل الحكم النحويّ، وبيان مضمونه، محاولًا في ذلك إزالة الشكِّ عند المخاطَبِ.

7- إنّ الباحثَ كانت له وقفاتٌ مع آراء العلماء التي ذُكرتْ في الدراسة، ومفاتشة لأقوالهم وأخذٍ وردٍّ واعتراضٍ وتصحيح ومن أمثلة ذلك ما ذُكِرَ في اعتراض النحوي على نفسه، إذ ردَّ الباحثُ رأي السيرافي الذي يذهب فيه إلى عدم حاجة تقدير فاعل للمصدر في موضع من المواضع، وبيّنَ الباحثُ فيه أنّ رأي السيرافيّ لا يصمدُ، وإنّ للحدث فاعلًا وإن كان من جهة المعنى. ومن مسائل اعتراض النحويّ على غيره ردّ الباحثُ على رأي الزجاجي الذي ذهب فيه إلى عدم جواز العطف بـ(لا) في الماضي، ولم يرتضِ العطف بها إلا في الحال والمستقبل، وردَّ الباحثُ على رأي الزجاجي بأنّ العطف بـ(لا) قد ورد في كلام العرب. ومنه أيضًا مسألة العطف بـ(بل)، بعد استيفاء عرض آراء النحويين في الحرف (بل) تبينَ

تسليمهم بأنّ الحرف (بل)إن جاء بعده اسم مفردٌ في الكلام المثبت أو المنفي تكون حرف عطفٍ يفيد الإضراب، فإن جاء بعدها جملة فهي حرف ابتداء يأتي لمعنى الإضراب الانتقالي والإضراب الإبطالي.ومن المسائل الأخرى التي وقف عليها الباحثُ ترجيحه مذهب جمهور النحويين في مسألة سبقِ الاسم النكرة على الاسم المعرفة.

القرآن الكريم

(أ) المطبوعات

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي(أثير الدين محمد بن يوسف ت 745هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد،ومراجعة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط1، 1998م .
- أسرار العربية : أبو البركات الأنباري(كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت 577هـ) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1957م.
- الأصول في النحو: ابن السراج(أبو بكر محمد بن سهل ت 316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط3 ، 1996م .
- الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، د. ناصر محمد عبدالله آل قميشان، أبو ظبي ، ط1، 2009م.
- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، (عثمان بن عمر بن أبي بكر (646ه)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت1989م.
- أمالي القالي : القالي البغدادي(أبو علي إسماعيل بن القاسم ت 356هـ)، لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط2، 1987م.
- الأمثال: الهروي(أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للثراث، ط1، 1980م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولاد(أحمد بن محمد التميمي ت ٣٣٢ هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري(وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد ١٣٩٢ هـ، المكتبة العصرية،بيروت، ط 1 2003م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري(أبو محمد عبد الله بن يوسف ت 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة، مصر، ط 5 ، 1967م .
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي،(الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت377ه) ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ط 1 1969م.

- الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب(جمال الدين عثمان بن عمر)،تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م .
- البحر المحيط في أصول الفقه: الزركشي(أبو عبدالله بدر الدين محمد الزركشي794ه)، دار الكتبي، عمّان، ط1 1994م.
- البديع في علم العربية: ابن الأثير(مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد ابن عبد الكريم الشيباني ت٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420ه.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع(عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع ت688ه)، تحقيق ودراسة: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي(محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ت1205ه)، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت،٢٠٠١ م.
- تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري(أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4 ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- تاريخ النحو في المشرق والمغرب : د. محمد المختار ولد أباه ، دار التقريب بين المذاهب، بيروت ، ط 1، 2001م.
- التبصرة والتذكرة : الصيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1982 م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان النحوي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ط1، 1997م 2005م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة 1967م.

- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط1، 1999م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظرالجيش(محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1428ه.
- تهذيب اللغة : الأزهري(أبو منصور محمد بن أحمد ت 370هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، القاهرة ، 1967م .
- توجيه اللمع: ابن الخباز (أحمد بن الحسين بن الخباز ت638ه)، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر،جمهورية مصر العربية، ط2، ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك :المرادي (بدر الدين حسن بن قاسم 749ه)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
- التوطئة : الشلوبين، (عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ت 645ه) تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهرة، ط2، 1981م .
- جمهرة اللغة: ابن دريد(أبو بكر محمد بن دريد الأزدي ت321ه)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق: د فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1992م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الصبان(أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1997م.
- حروف المعاني والصفات: أبو القاسم الزجاجي(عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1984م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل: البطليوسي(أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، علق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2003م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي (عبد القادر بن عمر ت 1093هـ)،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي،القاهرة،ط 4 ،2000م .
- الخصائص: ابن جني(أبو الفتح عثمان ت 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1952م .

- الخلاصة في النحو: ابن مالك(جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، الرياض، ط1، 2018م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي(أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
- ديوان الأعشى الكبير(ميمون بن قيس) : تحقيق د. محمد محمد حسين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1974 م .
- ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، مصر، ط 5 ، 1958م .
- ديوان ذي الرمة، شرح: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـ)، المحقق: عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، ط1، 1982م.
- ديوان العجاج، اعتنى به: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان 1995م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية_ بيروت، ط1(1987م).
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، دار المعرفة، ط1، 2004م.
- رسالة في أصول الفقه: العكبري(أبو علي الحسن بن شهاب العكبريّ(428ه)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبد القادر، الناشر: المكتبة المكية – مكة المكرمة، ط1(1992م).
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: الجماعيلي(موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي ت٦٢٠ هـ)، قدم له ووضح غوامضه وخرج شواهده: الدكتور شعبان محمد إسماعيل (ت ١٤٤٣ هـ)، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2002م.
- زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي(جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 1422ه.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: السخاوي(علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر،ط2، 1995م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم(بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني (علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1(1998م).
- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: الفارضي(شمس الدين محمد الفارضي ٩٨١ هـ)، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية_بيروت، ط1، 2018م.
- شرح التسهيل: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي(672ه)، تحقيق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الأزهري(خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري(905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1، 2000م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن الفخار(أبو عبد الله محمد بن عمر ابن الفخّار ت754ه)، تحقيق: روعة ناجي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1.

- شرح الرضي على الكافية: الرضي الاسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن ت 686هـ) ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ،عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2000م .
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 2007م.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك النحوي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1982م.
- شرح المفصل: ابن يعيش(يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2001م.

- شرح (المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري) الموسوم بـ (التخمير): الخوارزمي (صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1990م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير: الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الشلوبين(654ه)، تحقيق: تركيبن سهوين العتبي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع_ الرياض_ السعودية، ط1، 1993م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط1، 1977م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور(أبو الحسن بن عصفور الأشبيلي(669ه)، قدم له : فوّاز الشعار، إشراف : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية_ بيروت،ط1، 1998م.
- شرح شواهد المغني: السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، علق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراص العربي 1966م.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله (368ه)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1، 2008.
- العدة في إعراب العمدة: ابن فرحون(بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني(ت799ه)، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري – الدوحة، ط1.
- علل النحو: ابن الوراق(محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط1، 1999م.
- عمدة الكتّاب: النحاس(أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 2004م.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(170ه)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م .
- الغريبان في القرآن والحديث: الهروي(أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١ هـ)،تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية،ط1، 1999م.

- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة- لبنان،ط2.
- الفتح المبين بشرح الأربعين: الهيتمي(أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت ٩٧٤ هـ)، عُنِيَ به: أحمد جاسم محمد المحمد، قصي محمد نورس الحلاق، أبو حمزة أنور بن أبي بكر الشيخي الدّاغستاني، دار المنهاج، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م.
- فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية، علي بن إبراهيم الحلبي(1044ه)، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات الهيئة العاملة السورية للكتاب، دمشق (2007).
- القاموس المحيط:الفيروز آبادي(مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ت ٨١٧هـ)،تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، 2008م.
- القطعية من الأدلة الأربعة، محمد دمبي دكوري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420ه.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لأبن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد_ الرياض، ط1، 2001م.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، (جمال الدين عثمان بن عمر، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2010م.
- الكتاب: سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه(180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.
- الكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بـ(صاحب حماة) (732 هـ)، تحقيق ودراسة: رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1، 2000م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري(أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1995م.
- لسان العرب: ابن منظور(جمال الدين ابن منظور الأنصاري(711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414ه.
- اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ(أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004م.

- اللمع في العربية : ابن جني، تحقيق د. حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد ، ط1، 1982م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير(ضياء الدين ابن الأثير(637ه)، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع والنشر- الفجالة_القاهرة.
- مجمع الأمثال: الميداني(أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- مجمل اللغة: ابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت،ط2، 1986م.
- المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد(كافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد (٣٨٥ هـ)، تحقيق/ محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب- بيروت، ط1، 1994م.
- المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب(أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق1972م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط1، 1405ه.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي ، تحقيق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- معاني القرآن : الفرّاء(أبو زكريا يحيى بن زياد ت 207هـ) ،عالم الكتب ، بيروت ، ط 3 ، 1983م .
- معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة الأولى،ط1، 2000م.
- معجم ديوان الأدب: الفارابي(أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة،ط1، 2003م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة –دار الفرقان، ط1، 1985م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1996م.

- المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: مجمع اللغة العربية في القاهرة، ط2، كُتبَتْ مقدمتُها ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م.
- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس(أبو الحسين أحمد بن فارس(395ه)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر1979م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام(عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م.
- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري(أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال_ بيروت، ط1، 1993م.
- المفضليات: المفضل الضبيّ(المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف- القاهرة،ط6.
- المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني(عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت471ه)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، 1982م.
- المقتضب: المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب_ بيروت(د.ت).
- المقدمة الجزولية في النحو: الجزولي(عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ)، شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى،1988م.
- المقاصد الشافية: الشاطبي(أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(790ه)، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- نتائج الفكر في النحو : السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت 581هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض ، مكة المكرمة ، ط 2، 1984 .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري(أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري ت476ه)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي ، جـ1: تحقيق عبد السلام محمد هارون و د. عبد العال سالم مكرم ، والأجزاء الستة الباقية: تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1975م - 1980م .
- الوافي بالوفيات، (صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت 2000م.

(ب)المخطوطات والبحوث

- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية(أطروحة دكتوراه)، مهدي بن مهدي بن علي القرني، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1421ه.
- اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية (رسالة ماجستير)، محمد بن عبدالله المالكي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية1425ه.
- التفكير النحوي عند الشلوبين، د. هاشم جعفر حسين، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضرية والتاريخية، المجلد7، العدد1.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك(أطروحة دكتوراه)،جابر بن عبدالله بن سريع، الجامعة الإسلامية، كلية اللغة العربية1440ه.
- شرح كتاب سيبويه للرماني (384) (جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، أطروحة دكتوراة سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية ١٩٩٨ م.
- الفنقلة في كتاب سيبويه(رسالة ماجستير) أحمد علي حياوي، الجامعة المستنصرية، كلية التربية 2017م.